





[illegible]

فان صاحب السفل ذلك هو الظاهر من مدركي عليه لقول الشيخ  
المستاذ رحمه الله فان تركنا ما ساقف السبعة لسر زيات على السعة  
بعد ذلك ولسبب انما زيات على ان زيات لصبا بان لا يوطع خضم ويا  
لما زيات لصبا بان على اصحابنا على السبعة لعدم فهم في اصل المال  
في زيات رحمه الله فان تركنا ما ساقف السبعة سبب زيات على المال  
وما قال الشيخ رحمه الله اول على المذهب على قول ما به انما على السطة اعرف  
المعاني وما قاله في زيات رحمه الله سبب ما قوله المولى ان زيات ما ساقف على  
سواها هو الذي تركنا السبعة هل سبب الجواز السبعة ام لا سبب خلاف  
عندنا سبب وهو قول محمد قال ولا سبب لا اذا اخردا السبب والحق ومحمد  
اما سبب اذا كان الجواز ظلهما حين علم بالبيع وان لم يكن ظلهما حين علم بالبيع  
لمسفعه لعدم ذلك ولم يذكر اصحابنا البصير في ان خيل ان يكون ترك  
قائمة الخلو اما ان يقال انه سبب السبعة لعدم تركها وكان سبب ايضا  
في الاعتدوم اعقركا سبب لسر تركها جاز ان قال سبب له عدم ترك  
لبن السبب لم يورد بعد ولم يقل ان كان ما ساقف السبعة واخر كان من  
كان قول في ذلك لعله اذ ان السفل قال ان يومض زيات الله في اخرها  
بها في البيع واخذ لطل على الفهم اما في غير ترك السبعة في لافيه  
الجواز في الطلب في ذلك ان سبب السبعة في يومض في بهر خري من واد علم في  
يومض لم يصف هذا المالى في يومض اخرها سبب على هذا الماعاز في يومض  
احدا لم يسل في كان من سبب في اصل المالى السبعة وان كان من سبب في  
بصير منه فله السعة فيما يحرك يكون من قبل لصبا به ولا مسفعه فيما يكون  
من قبل من صلا انه هو هذا المسلم منه على امك هذا لما كان في يومض  
فان ولنا انه ملك سبب السبعة زياتها الى حب ينهي لما واخذ ما يكون ملكا  
اذا كان ما العوا والسوا العيون ولحقها اما ما في من لوان في باب في قوله  
انه حق وليس ملك على ما يكون في موضع ان سبب في هذا المالى في عامه









الجعل عليه صلواته تلك سعته ومنه ما قال زجده الله في السرح ان السرح  
 متى علم بالسبح ولم يخبر احد ولم يطلع السبعة بلسانه بطل سعته وفي بعض  
 النسخ ما ان سبح بالبح خرج عند ذلك الطل وله سبعة عشر  
 سجدة وان لم يلسانه في نفسه عطاها من الله وما ذكر في زجده لله ولو  
 اوج وقد قال انما ما نهى في نفسه ابا السبع لم يخرج في طل السجود  
 ومنه ما قال انه الله وسبح عن بانه ان السبع على السرح سطر السبعة  
 ومنه ما يترج ان في طل السبح المستاد ابو السبع ولو جمع حبر السبعة  
 لغطت في ولاه او يسه ام يرا سبعة سرح عما ذكر في السبع وهو في السبح  
 سلم على الركعتين وان جعلها ان تعاطى سبعة وان خاضها سبعة واطعها  
 بطل ايضا ومنه ما عاين في بعض حبر السبح سطر السبعة ولم يسهل  
 قال في طل طاهر اطلاق في علم في طل سبعة لصد على ان يكون السبح  
 بين بطله الحبر وان لم يله فاما السبح الذي لا يسهل اما ان يكون في طل  
 طلها الطهر واخبر في ذلك سبعة من دون السبح ان بعض السبح في طلها  
 او في طل السبح لصد السبح لطلها ومنه ما اذا سطر السبح في السبح  
 ولم يسهل انه يسا لطل السبعة والى في ذلك وحيثما ذكرها السبح  
 والآخر انه سطر في ذلك السبح ما في الطل على اصله انه سطر في  
 مسبه في طل يكون لطل السبعة وعبر السبعة ومنه ما في بعض النسخ  
 واسم السبح في بعض السبعة واما السبعة في مكة وان لم يطل السبح  
 في طل السبعة ولما وان بعد عليه جاز له ما به في طل السبح في طل  
 يكون حاشا في بعض السبح من السبح او من السبح في طل السبح  
 الحضور لطلها او في طل السبح في طل السبح في طل السبح في طل السبح  
 مدحه عليه وعنه في طل السبح في طل السبح في طل السبح في طل السبح  
 ما ذكرناه من الاخبار ولما في طل السبح في طل السبح في طل السبح في طل السبح

ولله واليه ارجعوا وان حاضروا لم يسمع ومنها اذا كان غائبا  
وبعد خروجه منه سمعه واسهر عاقلها ولم يسمع طلبها واذا  
من طلبها لم يسمع بل سمعه ومنها اذا لم يسمع في السجود اذا  
بلغ الركعة مع عاقبة وكان عنده ان يسمع واسهر عاقلها لم يسمع  
كان اذا سجد وان علم بعد ذلك بان الحائض في اجازة السجود لم يسمع  
عاقبة كان عليها ان يخرجه ان يسمع وان سمعه في اجازة سجد  
سمعه فاسمع الى حب دانه فانه لئلا ان يعود الى طلب السمع  
قال لم يسمع وقد لوليه السوا يعرف قدره له سمعه وبركها  
ذلك علمه في تعليق لرفاهه ومع ما في الموضع ان طلب السمع عند  
العلم بالعد هو حصوله عليه ان يسمع بوقوع السمع في السجود  
ما وكثره لم يسمع ان الطلح عند حصول الخبر اعلم ان السمع  
العقد وحده في العلم عليه ان الطلح انما في ذلك فمما سمع  
انه وقع وانما طاهر الخ فاما مطلق السمع اذا اخبره غير ان ادان  
لم يسمع صدقها لم يسمع في السمع وسط سمعه وقت السجود وكذا انه  
اذا حصل عنده غالب لطلب السمع ولم يسمع في الحال لم يسمع عنده اعلم  
عليه العوارض عندها علمه ذكره لم يسمع في ذلك فمما سمع  
عليه الطلح صدق من مزاياه احوال الخبر وقال دهرها في الاما  
فمما سمع ومنه علمه فان زاد ان لم يسمع سنا اخذ فلا يسمع سهاه  
وعلمه والسمع هي منه ومنه علمه فمما سمع ومنه علمه  
فوجب مزاياه عليه ان لم يسمع في الحال لم يسمع في الحال  
وعلمه انه كذا وقصر في الطلح في الحال لم يسمع فمما سمع  
فلا يسمع ان لم يسمع في الطلح علمه فمما سمع في الطلح  
السمع هو ان يقول المسمع ان الطلح في السمع في ذلك فمما سمع  
في السمع عند ولم يسمع في الطلح ان يكون حاضرا وحده من السمع  
فان قال بالسمع في ذلك فمما سمع في ذلك فمما سمع في ذلك



وقد يتوهم ان الذين يلقون الله انهم يرفعون يدك عنك فها هو الله  
سبحانه فها هو الله الخالق من الارض والسموات

حرم عليهم ان يقرضوا ان كانوا سطلوا اذ مات بعد الطل فلهما كما به باع  
 ما بين السبعة قبل الحرق والواحد يكون ذلك في ملك واحد  
 سطلوا السبعة عنده انصار هذا الوجه وهو ان الوطال السبع المير  
 بالسبعة ولم يردع الى الحاق بطل سبعة المير يكون هناك  
 غاما ذكره واما ما لم يطل السبعة وامر فيها لو قال السبع لم يمت  
 سبعة قبل ان يفتاد السبع كان على سبعة بعد ان يفتاده وهو هاتان السبع  
 اذ اطل ان السبع فقال المير احضر من سطل السبع وعاقب الحما  
 الذين كان على سبعة نص عليه في الحديث قال في القيون سطل سبعة  
 اذ اقرض في احصاء العين والحد في ذلك جدا قال المخوان السبع هو اول  
 ومهما قال ع رحمه الله السبع اذ اقرض الحاق من سبعة وسبعة واطال  
 ميركا لافعه من بعد ومهما ان لسبع اذ مات قبل ان يعلم السبع  
 كما سطل سبعة واحده له في السبع وان كان ورثه المير وقد افسدوا  
 ان السبع يورث ميركا المير في المير في سطلها وكان وطلها واطال واطال  
 من سطل الحاق علم ان يكون وطلها حتى يسفل الحاق في الورث وهو  
 قولنا الحاق من لان من يرهط لان السبع اذ لم يعلم ما لع حقة ما لم  
 واخر من سطل الحاق في الورث السبع فالاط وهو هذا الطاهر كما عاين  
 مما اطلعه على علم من عساير الطل ان كان في فعله ما يعنى الما فوه وعنده  
 السبع يورث فاما عساير الطل الحاق لساعا الحق في الورث وورسان  
 طاهر اطلوا على علم يعنى انه سطر وم باله في نص هذا الطاهر في السبع  
 واطال وورسان ذكر ان في عمل الحاق ما يعنى ما اطلعه من اعتبار  
 ليس سطر ومهما ان الباع لو اسعلا المير واوله بعد اذ لم سطل  
 السبع بل لو كان واطال السبعة لم يورثه سطله بعد ذلك كان ان السبع  
 بالاوله لافعه في حقه ومهما ان السبع اذ اسعلا السبع ميركا السبع  
 الباع عن المير اعين ان كان للسبع ان يجره سطل المير الحاق

ومنها ما ينزل على الماء ولوا ان خلا على الماء خرج بيغاصب مع  
حسها ارض فلم يظلم السبعه حال الغد مع عليه بها بطل السبعه  
ومنه والسبعه اذا سلم السبعه بعد السبع طبا ان السبع لم يخرج سلمه  
ولم يزل السبعه بعد الاثران هذا السقاط حتى يقع في الماء او في  
فلا ولا وسها ومنه ومن استرا ارضا بعينه وبزك السبعه سبعة لظنه  
ان استرا اياه سبعة غل ان استراها بعينه بطل سبعة وان كان السبع  
قال للمع ان سرحها السبع فز سرحه وان سرحها بعينه  
وابا بالثبع ان غاصبعه ان كان استراها بعينه لم يزل السبعه  
مطلعا واما سرحه فاما الحما كذا ان سرحه كذا ع واما سرحه  
سرحه واما سرحه معه عا ان سرحه واما السبعه وان كان له  
ان سرحه وكذا سرحه بعينه فانه سرحه ان سرحه واما سرحه  
كان لمان سرحه ومنها ومنه واما ان سرحه في الماء  
فيها سبعة حتى السرحه واما سرحه في سرحه في سرحه واما  
السبعه والسرحه ولم يظلم السبعه بطل سبعة وكذا كان جاروا  
لقد سرحه في سرحه في سرحه في سرحه في سرحه في سرحه  
سبع واهيه فلان في سرحه في سرحه في سرحه في سرحه في سرحه  
بما سرحه سرحه في سرحه في سرحه في سرحه في سرحه في سرحه  
بطل سبعة وكذا كان سرحه في سرحه في سرحه في سرحه في سرحه  
مساحه في سرحه في سرحه في سرحه في سرحه في سرحه في سرحه  
سرحه في سرحه في سرحه في سرحه في سرحه في سرحه في سرحه  
حاشا في سرحه في سرحه في سرحه في سرحه في سرحه في سرحه  
فقد اخرجت من سرحه في سرحه في سرحه في سرحه في سرحه في سرحه





السبعة فانه دعواه السبعة اسمها السبعة ايضا المان في دعواه المولى  
 يطلبها للملك بلا عوض في دعواه المان به يطلبها سبلا للملك بلا عوض  
 ومنهما من يطلبها للملك في نخلين زاد ان سبعا في أرض خفاف السبع  
 فقال أحدهما لصاحبه هذا نخلك هذه مني به فقال أحدهما لصاحبه  
 فقال لهما لم يطلب السبعة لذكر في رجله هذا رجله صاحبنا لم يمتنا  
 ثم باعوا به بعد بيعه اليه اية سبعة الجارية والمان منه عان هذه  
 السباع ليعتده واليه ذهب ما راحها وأفعها قال عوان سبعا لجن  
 رجلين سبعا في دارا وصعد سبعة لورث للسبعين أن يأخذوا أحدهما  
 دون الآخر اما أن يأخذوا النصفين وبكرهما قال فان طال صعد أحدهما دون  
 الآخر يطلب سبعة ومنهما من سرج اني مضى الى أرض سبعا في  
 المرك السبع فخير الدوس الى البائع أو الردنا بعينه مطا اليه السبع في  
 الرد والى سبلا سبعة السبع كما قال مان به ان لا ياله البيع من الميراث  
 الى البائع بعد مطا اليه السبع كما بيع الميراث والى سبلا سبعة السبع وغلبا  
 ذكره عن علي الصالح عليه السلام في المطا اليه السبع وذكر الرد والمان  
 وخيار الردوس ختم الى البائع سبعة السبع فاما الورث الميراث فخير الردوس  
 مطا اليه السبع المسع أو الردنا بعينه الى البائع فانها سبلا سبعة السبع  
 اما المطا بعد ذلك في حال فان رد الميراث فخير المطا اليه السبع  
 بالسبعة وهو هاسك اما الموضع الخامس وهو في لغة السبع  
 المسمى فيه الشفعة فاعلم ان السبع اذا اراد أخذ ماله فيه سبعة من الميراث  
 فالميراث خلوص وجوه أربعة الميراث يكون لسبع في الميراث فاما منه  
 لم يبعه في زيادة ولا نقصان الميراث ان يكون في الميراث وبيعوا في زيادة  
 الميراث ان يكون في زيادة الميراث وبيعوا في نقصان الميراث او هو وان كان  
 عن ملك الميراث سبع أو وبيعوا عن ذلك اما الوجه الرابع هو وان كان  
 السبع في الميراث ولم يبعه في زيادة ولا نقصان فيه مساها الا خمس له

لأنه حين ترك لهم ترك حق نفسه والمزاده أنه إذا تركه لم يعطه وكان المص  
مال وفي حال السيف لانه المعبر وبما قبل زمانا ثم عاد فملك المص  
سحقه لانه ما العاقل لا سطر المصلحة الحاضر وفي صله سبعة في  
ولما له قدر العين وركها ابو مع ملك من المصبراص اما السفة  
سطر يدك وكر في الزادات سواء قال سطر ان تترك ان لم يدرك  
فابها سطر الخالين جمعها على علم وفي صله سبعة في  
وظلها والله عنه لم يدرك المص على اسفعه ولم يطلها الله على سبعة  
لبن طلبة لوني في حال معزة خطير في حال كبره وكما انه لو كان كبر  
وظل في مكان على سبعة في ركا لوني ومعهما انه اذا عرض  
لجواب طلبة باهه لم سطر سفته قال م بالله والذي في بعض  
الحرف ما بعد في باه لكره فان كان حوا وسر را الحرف من اوجه  
او ما لم يترك في حواله المور في داء وطل سفته كما يقول ادراك  
فان جعل ان ترك طلبة اسطر سفته لم سطر اولاد وهدم حول عا  
لم يعلم ان حواله السفع مشرع في الاسلام بان يكون ترك المعهده و  
وادا من السفع لم يترك المعهده التي اوصى للبايع او جعل له الحيا واخذ  
امما المص بطل سفته عجم وعبد سطر قال ان نريد ان نرى وعبد  
قاله ان نرى وعبد سطر قال م بالله ومن ادعى سفته في ميع لم ادعاه بعد ذلك  
انه ملكه فان طلبه للمص سطر ادعوا الملك فان ادعى الملك ولم يحضر  
تصحي لم ادعاه للمص بعد ذلك وعاد في السفته وحكي على المص  
المص لم يترك ادعوا للمص الى ادعوا الملك يقول نا ادعى الملك  
فانما سطر السفته وذلك ان ادعى سفته في ميع وعاد منه للمص سطر  
دعواه بعد ان قال ولم يترك الملك الماسة فان دعواه الملك لم يترك دعواه

لم يكن الحق بنفسه بالطلب وبما خروجه في المال بل وجوب طلبه لاسيما  
 طلبه الخاص على ما تقدم وكونه عموما لوجوب طلبا لنفقة لمحمزة ما لم  
 يتبع الله الحق لانه لم يخرجوا من رضا الله المهر في أو سطر الى ووقوعه  
 وان لم يكن لما كان له بالشفقة مع كونه عموما والله اعلم  
 وفيما البيع الذي سواه المهر ما له فيه شفعة وان كان من ذوات  
 المال بل وجب عليه ان يوفيه قبله فاذا اسرى بالداراهم السود فله  
 الشرف لو اسرى بالمكسر فله المهر الصحيح وان كان من ذوات الفهم  
 وجب ان يوفيه قبله والعهد فيه يوم عقد البيع فاذا اسرى براضا  
 وداراهم فام في كل واحد منهما سبعين حقة واذا اسرى بداراهم  
 وحكم عليه للمهر في الدار والمهر في الاسراء ما له فيه الشفعة  
 والعهد فيها يوم عقد البيع **الخامسة** واذا كان له زوجا فله  
 السبعين بالشفقة لزمه عليه في النكاح وقال في الشرف عليه  
 هو جلا قال خصص المهر ان النكاح كان زنا او على سبيل وقت  
 سعا فاسد ايا امر له عليه المهر بالشفقة فيه وان كان له زوجا  
 سبعا فاسدا كان البيع حيا واذا اراد البيع لغيره فالبيع  
 انه يجرى وما ذكره في الشرف هو الذي يعلوه ثم يابنه وقيل في  
 المهر هو وطى في العهر في لزمه هو جلا ومن ثبوت المهر  
 بعد العقد انه يعلوه مع جلا **الاول** وهو ان هذا المهر هو  
 سبب احيائه لا شرط ولله المكالمة والبيان وهو ان البيع يعلوه  
 المهر في اسره في نه المهر يعلوه ان اسره بالسود فله المهر  
 ولو اسره بالمكسر فله المهر الصحيح وكذا ان اسره بالمال الجاهل  
 الجاهل السادس واذا اسرى رجل غيره فله في شفعه واحدة

السبعة فليس يجوز لأخذه من بدنه إلا رضاه وحقه الخاتم والأخيه له  
فله أخوه من بدنه بخلافه باعها كان ومشتريها الثانيه والخاتم هو  
السبع بالحق طهه بام وزاده عاور رها من قبل الطلاح عبد الله عليه السلام  
وعاشه عشرين بام وعبد الله لمع عليه السلام يجوز الزيادة مما ذكرت فان لم يورث  
المن بعد الجدة لم يطل السبعة واكثر بطلان وخمسه الخاتم ان يكون  
الخاتم حرم عليه سلطان سبعة ان لم يات بالمالي في ذلك الوقت وسط البيع  
وذكر على العدة واستوطنا المهر عليه بطل سبعة وفي بعض النسخ والاهوار  
وعلى السبعة قوله واستوطنا المهر عليه هذا معناه ان يقول المهر السبع اجله  
المال او ارضه الخ الخاتم يقول السبع ان لم يجله في تلك البام بعد سبعة  
فهذا صحيح وطلحه ان لم يورثه او يقول المهر ان لم يجله المهر  
عدا بعد سبعة يقول السبع نعم وهذا ايضا صحيح اما ان يقول المهر ان  
لم يجله المهر فسد كذا في بطل ختمه او بطله والاعلم ان الحق في البيع  
فلا سلطان المسلمه او حق الخاتم الثانيه واما بعد عبد الخاتم اعلم السبع  
وانه لو قاله ما لم يجله السبع والاطوحه بعض اصحابنا نعم اخاه علم  
هذا الخاتم ان يجله السبعه قبل اخذ السبع السبعة المال او يجله  
سالمه قالوا واعلم انه بعد وطهر ذلك عبد الله ان يجله فامساها اذ اعلم  
ذلك ختمه بام وبيع من الاحكام المصنف الخاتم وجعل السبع وفي بعض النسخ  
الاهوار قال ابو يحيى انه سئل عن هذا الرجل المهر السبعه وبيع عاده  
اسر وطال المهر بالسلم قال لا بد ان يجله عبد الخاتم ان كان معه ما في  
السبع وما يطل السبعه واما بعد لهذا المعنى ان الخاتم لم يجله وادخل  
ذلك ايضا قوله في والاعلم اذ ادرك سبعة لعلم ما لا يصح لم يجل المطالب  
لم يجله كان وسط المطالبه معها بطل ختمه على اسرط يعود وفيه نظر



ولا حد للمعنى سبع دون المخر اذا كان للمعنى ان اخذ الصفة التي  
له وفيها السبعة خصها من لهن وول المخرى وكذا كان كان للاخر  
سبع ويزك سبعه وبعوث لصفه واداسمرك جماعة في سرادار  
او صفه ولها سبعه لهن ما خذ جميع المساع بالسبعة وله ان  
سبع خفة من لسعة اعمم وسلمها له ويطا لينا وبس خفة منها  
فان كان لمرك تجلاد اكد وليس للمعنى الماخذ الجميع او  
الجميع ادا احاطت بالجميع اسرب صفه واحده وخصها بالجميع  
في ذلك كما ذكره المخران اما لعبار ما لم يكن كان لمرك واحد  
كان يكون وراسمرك للجمع صفه واحده وليس للمعنى الماخذ الجميع  
او ترك الجميع سواء كان سربا لعملة او غيره لو اكد ولما عومدوا  
اسمرك من اكد ومن جماعة وادان لمكون جماعة وله ان اكد  
سواء سرك لخصت ساء اسرب والاسمرك او لغيره لو اكد ولما عومدوا  
كانت البايع له اكد واحد وجماعة لعبار مع قال اسم بالله وطور  
البار الواحد والدر والمطامعة ادا لم يكن له در حال لم يدخل  
في السرا وادان للمعنى دار المطامعة لخل واحد من له دار المطامعة  
وما لخل للمعنى من لذكر صفه وكما انما كان مع من اكد للمعنى منه  
ووقد له عليه من البايع والمدة قال لخل عليه للمعنى ادا اراد اكد  
من ساء لمرك لخصوا البايع احباطا للمساكن اسرع قال ط لخصها للمعنى  
فيه ان لخل ادا اراد ان لخل للمعنى بالمعنى جارا ان لخل مع عسة البايع  
المدة لخل لخل به لخل اسرب لخل البايع ساء وادان لخل  
جائز الثامنة قال ع رحمه الله ادا كان البايع ووقد لخل للمعنى  
المعنى ولم سلم للمعنى منه وهو في يده قال للمعنى ما خذوه ووقد عليه

شمال  
اليمين

في قوله من لخل  
في قوله من لخل

المعنى اسم المعنى الماخذ ادا اوال اجدال للمعنى وهو لم للمعنى  
قال لخل رحمه الله وهكذا ذكر اصح انه لو فصل للمعنى قال للمعنى  
بالذكر لم يكن له سلمها منه للمعنى وختناح الى لوط السلم وما  
كان في حكمه من لوط الجار بعد ذلك سبعا لخل للمعنى ادا كان  
لم يخله ولسه وعينه من لا لوط وهذا لخل طلبه للمعنى وكفى  
في باب لخل لخل سلمه منه لخل في حاشا الفتوى فان كان ساء وعينه  
فيل لخل الحاشي للمعنى بالسبعة وقبل سلمها من اصدى ما خذ  
فقد اخلها اصحابه ذلك بعد ساء من يده في السرح ان الاعتبار له  
بالطال بالاعلم فانه قال ان ساء والمعنى وطلب للمعنى لخل  
ما بنا وطلع ما عرس وسلمها من ارض قال فان كان ساء لمعنى هناك  
ارم للمعنى فيه ساء والعروس في لخل ادا فاده وطل ساء ارض  
وزرعها والمعنى بطا لخل للمعنى كان للمعنى ان لطل به برفع الدرع  
عنها ادا لخل الحاشي له بالسبعة عند ياله ادا ررع مع مطا لخل للمعنى  
وكون كالمعنى بوقد بطلع ررع فان ررعها من لطل باليد ولا لخل  
عليه الماخذ ادا لخل له بصر في مله نفسه وهو عرس مع غلا لخل  
باللعل قال لخل عليه وال ساء ساء وعرس منه عرس ساء ساء  
وعلم ان له ساء مع مطا لخل للمعنى به وطل عليه بطلع عرسه وما به  
وان لم يعلم ذلك لخل للمعنى به وطل عليه لخل العروس ساء ساء  
المعنى بالسبعة قال ط لخصها للمعنى لخل لخل ادا كان للمعنى وطا لخل  
ووقد سلمه السبعة فانه بوقد بطلع ما ساء وعرس واهام يده فانه ساء في  
السرح الى ان لعبار ذلك بالطل ولسا لعل فاط ووقد لخل ادا ساء  
وعرس وهناك مطا لخل للمعنى به بصر في حاشا لخل وهو مع عرسه

ابن مع موت الله في المني عند الحاخا مسوع له المزمور في صوته  
 يومنا لم نعلمه كالعاص اذا ساو عرس في المرض المعهونه والمزهر انا  
 في المرض المزمور وكذا المزمور والمباخر وله المزمور في صوته  
 مزموره كذا اذا ساو عرس في المني كذا في السبع اكر من حق  
 المزمور له مزمور في صوته كذا في السبع اكر من حق  
 وهسه في المزمور ان تومز في صوته كذا في السبع اكر من حق  
 له عا ان لم يمان ان تومز في صوته كذا في السبع اكر من حق  
 سهل للمها في العاده كذا في صوته كذا في السبع اكر من حق  
 وحمل في صوته كذا في السبع اكر من حق له عا ان لم يمان  
 كذا في صوته كذا في السبع اكر من حق له عا ان لم يمان  
 لم يمان في صوته كذا في السبع اكر من حق له عا ان لم يمان  
 وان علم با صوته كذا في السبع اكر من حق له عا ان لم يمان  
 مزموره في صوته كذا في السبع اكر من حق له عا ان لم يمان  
 المزمور له مزمور في صوته كذا في السبع اكر من حق  
 عليه الصفة ولين هارون في صوته كذا في السبع اكر من حق  
 ان يمد عليه في صوته كذا في السبع اكر من حق له عا ان لم يمان  
 في صوته كذا في السبع اكر من حق له عا ان لم يمان  
 طلب في صوته كذا في السبع اكر من حق له عا ان لم يمان  
 عرس في صوته كذا في السبع اكر من حق له عا ان لم يمان  
 صا كذا في صوته كذا في السبع اكر من حق له عا ان لم يمان  
 ما حرم الله او حرم ما حرم الله واما الاله المزمور في صوته  
 ما ليس له مزمور في صوته كذا في السبع اكر من حق له عا ان لم يمان  
 واحا ها م استحق السبع في صوته كذا في السبع اكر من حق

ابن المني  
 ابن المني

ابن وفتح المني على النابع والمني في روضه من المني وان كان  
 النابع لم يفتح المني فهو النابع وكذا روضه الله في موضع اخر ان  
 المسح اذا كان في النابع ودا سوا المني من المني فالسبع اذا اخذ  
 من النابع رجع المني عليه بما رجع من المني والنابع لم يفتح من المني  
 اذا لم يكن قبضه حتى يقبضه النابع والسبع اذا رجع رجع رجع  
 ولم يفتح منها في المني في السبع وطال السبع لم يفتح المني ان  
 مسح من يفتح من النابع على النابع وكان المني رجع رجع  
 ومن باع سوا وحول نفسه المني رجع لم يفتح السبع اكر من حق  
 حتى يفتح هذه الخيازا واختار ايضا السبع وكذا كان النابع في النابع  
 والمني رجع رجع وان كان النابع المني فقط لم يفتح من رجع السبع  
 وكانه للسبع ان بطا في صوته واخلفوا اذا كان النابع في صوته  
 ما سواه في صوته كذا في السبع اكر من حق له عا ان لم يمان  
 في صوته كذا في السبع اكر من حق له عا ان لم يمان  
 في صوته كذا في السبع اكر من حق له عا ان لم يمان  
 انه الله والطناب ممانه في صوته كذا في السبع اكر من حق له عا ان لم يمان  
 هو الله في صوته كذا في السبع اكر من حق له عا ان لم يمان  
 موحلا با حده موحلا موحلا موحلا موحلا موحلا موحلا موحلا موحلا  
 موحلا موحلا موحلا موحلا موحلا موحلا موحلا موحلا موحلا  
 الدرة في صوته كذا في السبع اكر من حق له عا ان لم يمان  
 بطا في صوته كذا في السبع اكر من حق له عا ان لم يمان  
 دار اسما عا في صوته كذا في السبع اكر من حق له عا ان لم يمان  
 صا في صوته كذا في السبع اكر من حق له عا ان لم يمان  
 نصا او غير نصا روج في صوته كذا في السبع اكر من حق له عا ان لم يمان



ربحا لله عنه وقد اوانه ذكر في المزدان هذا اما بكونه اذا ادا  
 المسبه ودفع الخدم واما اذا افسد من غير حكم الحاكم قال للمبيع  
 ان يفسد المسبه ويحسبها ويزداد الى اصله يكون هو الذي يقيم البايع  
 فيما استحق بالسفعة ان ساقا الى المبيع ونحوه في المبيع من المذهب  
 النسبة التي يحسن التسفيع في ملكه في حال الخلل بها او المبيع  
 له بالسفعة كان يسعه قبل الخلل واما الوجه الثاني فانه هو اذا  
 كان المبيع قد بع في سلمى الى زاده فالخلام في نفس المبيع  
 كالخلام فيها معنى اما الزاده فهو على ما يكون من فعل الخلل  
 او لم يفعله فان كانت من فعله فهو عاصي اذ جهاله رسم ظاهر  
 كالبايع العروس والدرع والاني لا رسم له ظاهر في التسفيع في غارتها  
 واحيا بها اما اذا كان له رسم ظاهر كالبايع العروس فمن سرق سيفا  
 وعزم من عزمه ساقا الى المبيع اما ان يكون عرسا وساقا في حكم الخلل  
 للمبيع بالسفعة او بعد تسليمها منه ساقا او قبله فان كان بعد  
 حكم الحاكم وعقب عليه قلع عروصه وساقه ودرعه وسلم المبيع الى  
 المبيع وحكمه حكم العاصي وان كان قد بع سلمى هاتمه سلمى هاتمه  
 كان حكمه حكم العاصي ايضا فان لم يات به في المرافعة وادان المبيع  
 للمبيع احملا لم يكن يكون قد سلمى بوجه له قوله احملا لم يكن  
 يكون له احملا لم يكن حتى انك يحسن التسفيع وادان كان قد سلمى  
 فان كانت ارضه رعاها لا طهره بهذا القدر انفسه للمبيع وقد تلو قال  
 سلمى الله ما لم يملك المبيع بل ليطال يكون سلمى فان المبيع قال لم  
 تسفيعه الموضع حال سلمى كان ذلك هو احملا وصار ملاحا  
 للمبيع فان رزع وبصر بعد ذلك فزعمه المرحه ذكره في تعليق  
 المرافعة وذكر في تعليق في النوارس قوله احملا لم يكن احملا

الزمان  
 الموضع  
 الموضع

سكت او كثر او خفف  
 سكت او كثر او خفف

واما الفبيع لانه متهلك فيها وما انفق فيها وله رسم ظاهر  
 كالبايع العروس نظرا فان طلبت لسفيع لم يباو عرس حكم عليه  
 ذلك وان فعله قبل الطلب فانه لم يبيع وهرم له فيه البايع والعروس  
 يوم باخذ العروسه بالسفعة وهذا كحواش سرق رصا وبها سحا  
 واجا وقطعها حرم بصفها او قطع اجارها من جالس الفبيع وليس  
 للميراث بطلان بانفق له لانه ليس يسى لكن لم يوفه فكان كالرأس  
 عدا بغيره ايضا بانفق عليه حتى يراو اوداه مهره وله فعلها حتى  
 له بطلان ان رطلها لم يبيع في ذلك اذا احملا بالسفعة كذا هذا  
 على حليله في محرمه هذه المسئلة فقال والوجه في انه لا يرجع بانفق  
 انفق في ملك نفسه من عوان يكون معروا من جهة احد في احملا  
 ذكره قال وهذا حيث يكون محالما او احملا من جهة احد في احملا  
 ان لم يبيع او اجا وقد امدت الحمله في الميراث وان لم يبيع الميراث  
 ويرد على الميراث ما عزم واوجب ان يرد على الميراث ما عزم من انفق  
 له بطلان رسم ظاهر على الميراث بطلان بطلان بطلان بطلان  
 الحاديه في الميراث من غير بطلان الميراث وقد يكون احملا بطلان  
 فالبيع لم يملك ما ان يار في بطلان بطلان بطلان بطلان  
 والبايع بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان  
 كانتا لهما بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان  
 الميراث وادان كان لم يبيع لم يبيع بطلان بطلان بطلان بطلان  
 او لم يبيع بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان  
 طلبت لبعده اخذ الميراث بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان بطلان



بخوان سلفاً بخوان والريح او السيلك ما سبه ذلك فان كان يلف  
 من السمع من غير تصرف للمرك فيه او جناه بخوان سلفاً بخوان  
 والريح او السيلك فان السمع يكون محبذاً ان حاد احد السمع  
 وان ساد وان كان المركب اسهل ذلك بخوان سلفاً بخوان  
 او اقل او اكثر واحد من براتها وسمارها ما فيه حسون ما اقل  
 او اشهر او اعمى بخلافه لمز او اخر من ذلك او تساماً او به ما ارضاً  
 فيها وريح واخذ لها و الريح ثم جالس السمع عليه ان يوقر الباقي من  
 السمع بعد خطه من اسهل ذلك المركب منه وحصل المذهب فيه ان  
 المركب اذا اسهل ذلك ساعل السمع ثم جالس السمع واذا ان باخذ الباقي  
 خصه من بين فان دلت على ان وجهه ليس احدها ان يكون فيه  
 السمع وفيه سواء الباقي ان يكون فيه زائده على ذلك الباقي  
 منه زائد على فيه فان كان له واحد والبر سوا كان دخول ستره ما به  
 وفيه ما به ثم اسهل ذلك ما فيه حسون يكون و اسهل ذلك  
 السمع والسمع ان خط لصل لمرك هو حسون ووقر عليه لصل  
 وهذا هو المراد بذكره في المذهب فان كان له واحد زائده على الباقي  
 بخوان ستره ما به وفيه ما به وحسبون ثم اسهل ذلك ما به وحسبون  
 فكون و اسهل ذلك السمع والسمع اذا زاد احد الباقي لخط من  
 الباقي وهو لانه و الباقي و زائد ما و رجع الى المركب الباقي  
 وهو سبه و بلا سمون و بلا ساد فان كان الباقي زائده على الباقي كان

بخوان ستره ما به وفيه ما به وحسبون ثم اسهل ذلك ما فيه ما فيه  
 فكون و اسهل ذلك السمع والسمع ان خط لصل لمرك هو حسون  
 وسعون ووقر عليه لصل الباقي وهو حسون وسعون فاذا كان  
 اسهل ذلك ذلك عاصماً او غيره كان حكمه حكم ما سلفاً باقى في السمع  
 ياخذ السمع الباقي اذا دأبه عما اصلح علم فان كان له واحد  
 من السهل وفيه ما اسهل ذلك احد السمع خصه من الباقي  
 علم واما الوجه الرابع وهو اذا كان السمع وخرج عن ذلك  
 المركب سمع او همه او غير ذلك فعمله بمسائل الا  
 وازبالف درهم و باعها ما لم يكن ما به ثم باعها المركب الباقي  
 ثم باعها المركب الباقي لعلها لم يكن ما به ثم جالس السمع فانه لم يكن ما به  
 وعليه ان يخرج المركب ما وقع عليه اسم السداد المراد وهو الف درهم و  
 جمع المركب المحر وهو الدرع على الباقي سلاته درهم و رجع الباقي  
 الباقي ما سلف درهم الباقي المراد ما به و كذا لو سوي السمع و كذا  
 فالجهد اذا كان السمع المراد ما به و كذا لو سوي السمع و كذا  
 المراد والباقي الباقي ان يذكر عند المأخذة باحدها باخذ  
 الباعا و لعل المراد الباقي الباقي ان يذكر عند المأخذة باحدها باخذ  
 الباقي الباقي ان يذكر عند المأخذة باحدها باخذ  
 الباقي الباقي ان يذكر عند المأخذة باحدها باخذ



مصاعها ما تقدم في الوجه الأول <sup>الثاني</sup> من تعليق المائدة واداء  
 استرا دخل رضاء لها سفع ثم باعها المسعري من اخذ دون استراها  
 فطلب لسفع سفعه بالمع الاول ان الزيادة التي احدثها المير لى لى  
 بردا الى المسعري بالوصو وها ان سفعى لسفعى بالية لم سفعها  
 لم سفعها الاول من اخر سفعى لم جالس لسفع واحد لم لى فانه باقية  
 لى لسفعى لى زدا العشرة الى بالية واداء بالية لسفع الاول  
 اسفع السع الباقى فلا سفع لى لم المقدار ما تقدم واما الزيادة فانها  
 هي حق الاول وكان كالمواحد من الاول وطلب سفعها الباقى فلو اسفعها كان  
 ذلك زخ مالم يصر ويدل على حصول له صل الله عليه عن زخ مالم يصر  
 في مزج الموائده عن لسفع الى اسفعها يكون للمسعر المزج عن الاول  
 والبيع الباقى دون هاد كثره في الكتاب <sup>الثالث</sup> من تعليق  
 الفارس قال السع زح اربعة واداء سفع السع عبد الحار في سفع له  
 سفع اول سفع ورافع المير الى الحار فان الحار حاكم بالسفع واداء  
 سفع الى حار هو اول سفعه واداء حار الاول وطلب لسفعه فانه حاكم  
 له باعها الاول فان كان الاول اسفع من لسفع سعو الحار وعينها  
 فانها ان كان سفعها حاكم العقد فانه حاكمه كالمير اذا لم سفعه  
 السفع وان كان حار بعد العدة واداء سفعها السفع الاول الاول  
 ان باعد السع جميع المير لم سفع له عانه فما السفع به هكذا كان  
 م باعته واداء له روحه واداء لى الاول كان واداء حاكم الحار لم  
 له واداء كان ملكه معرضا للسعي وورود الماشي عليه الى اخذ ذلك

وكان حكمه مع ميره واداء حاكم السفع مع المير <sup>الرابع</sup> من  
 تعليق المائدة من سيرا رضاء ثم وهما من خرو سفعها ان لسفع مطالب  
 الميرى وخاضه فاذا حاكم الحار له بها اخذها من الوهوب لسفع الهبة  
 وحكمه حكم من وهما له ان الحار ان مطال الوهوب لم سفع المير الى السفع  
 وما ذكره واداء له روحه هو قول ح ومجدد في سفع الحار واداء  
 السفع ان مطال الوهوب له على المير حاكم <sup>الخامسة</sup> علم الحار  
 علمه واداء له روحه انه لو جعل سيرا فان الحار ان باعته سفعه وسلمه  
 الى السفع والوحد فان سفع ساق حاكم المير بدل ان المير لو جعل  
 لسفعها فان السفع مطه وياخذ قبل سفع المير واداء ان السفع لو قال  
 والميرى مكر ذلك فان لسفع سفع لى لسفعه وان لم سفع لى حاكم  
 الملك فبما ان حاكم ساق <sup>سابعة</sup> لى سفع من مزج الى مزج ولو  
 استرى رضاء وفعها لم سفعها اسفعها بالحكم بعض الوهوب المير  
 باعد المير من لسفع يكون له ولا ينفقه سفعها الى ماله واداء المير  
 قوله واداء له روحه لم سفعها السفع بالحكم بعض الوهوب اخذ  
 هاد عناه وهو مد سفع علم وهو قول ح من حاكم ما واداء ما واداء  
 ان جعل السفع ساق حاكم المير وان حاكم المير سفع الوهوب الى السفع  
 هادها فخطا ان الوهوب ان استرا رضاء يكون له الفيزيم واداء سفعها  
 لحاكم له سفع فذلك هادها واداء ان هادها قبل طلب السفع لم  
 سفعه الملك لى الملك وان لم سفعه للسفع فاداء حاكم  
 الملك واداء حاكم حاكم الملك الميرى واداء ان للمير مجز  
 لوزانه سفعها حاكم مسافة ما الى الملك الملك حتى لو باع الوهوب

ما لا يمتضا الرصيه من عتوم كافهم مع السع لما لم يكن الحق  
 كذلك ليعتبر الحق في ما لا يمتدون الملك فلو باع الوارث مال  
 الملك لقتضا الدين واعلى ووقف كان لهم بطلان ذلك الصرف  
 لما لم يكن الحق في ما لا يمتد ولكن ملكهم بذلك الغرموا وافتقروا عند  
 او وقفوا لما لا يمتد لهم ما يبيع لما لم يكن لهم ملكه من الحق ما هو  
 منزله الملك بل اولى وارثه من الواعون لم يملكه لما لم يكن  
 طلب السفع السفعه مع الحق بل من سوب حول العتوم مع محله  
 كالتاهل والاعتى غيره المدهون الى خودته الزا الى وان يترك  
 منها ان حول الميراث من مباح عن ملكا لراهن فاما في السفع فحق  
 سابق على ملك الميراث فكانت لمسرى بمنزله الوكيل في السفع بذلك  
 من في السع لا رهن من رجل واحد في الميراث السرانها هاهنا  
 للسفع السفعه وان لم يملك الملك الميراث بل كان حق النفع سابق  
 على حق الميراث ولذلك قلنا انه سطل الحق في خودته والاصل في  
 ابيه الله هاهنا سفعه هو ان لمسرى حول سفعه ولو وقفه او اعطاه  
 نحو ذلك فبطل السفعه لم يملك السفع سفعه فاراد الميراث بعض  
 الوارثه فحقه في مال السر له ذلك فبطلان الرهن والاعتى عند الميراث  
 او وقفه بعد الميراث في يده بعد الوارثه العتوم عما انحصر في  
 حق الميراث سفعه فلا يبيع ولا يحكم بل السر له ذلك وهذا هو وارث  
 في ما لا يمتد سفعه ان لم يكن في السع والواريح هاهنا هو وارث  
 الميراث من لغرم او فدا الدين ههنا فاما لغرمه يكون مصداقها

لانه من ان ذلك الحزم ذكره وليس الله روحه في مواضع البها  
 ومنها ايضا وادراكها من رجل واحد وعنده فباع احد نصيبه  
 في العتوم والارامه سبب للميراث الحق السفعه عتوم او رسا فهاهنا  
 فاذا اولها يدونك لسفعه في الارامه فان كان لمسرى في سبب الحاربه لا  
 سطل سفعه السفعه لما سبب ان حوا السفعه سابق على حق الميراث  
 لو سبب رجل من رجل الله معصومه ولم يعلم بذلك فاستولها جاهلا  
 سبب سببا لولده يكون اخرازا وحيله الله للميراث فبطل الحاربه ام  
 له وان لما حاربه الحاربه الميراث من يده كذلك هاهنا كما لو وضع  
 واعنى فانه لا يبيع الحق السفعه كذلك هاهنا ذكر ذلك بوقف واما  
**الموضع السادس** وهو في احكام السفع والميراث فبعد مسابله  
**الميراث** واما ان الميراث للسفع الدارالة بطلان السفعه السفعه  
 انتم ساجين فيها فالسفع على السفع على امل الحق علم وذلك ان البينه  
 التي فيها الميراث اما ان يكون سفع على الله او سفع على انما اولان فلا  
 لا يبيعها فلا يبيع للسفعه عتوم او حجهين وسفع السفع سفعه عتوم  
 فوجبه ان يكون هو الميراث في السفعه وادافا للميراث سفعه  
 دينار او قال السفعه سفعه عتوم سارا قال القول في الميراث  
 مع سفعه والسفعه على السفعه فان اقاما جميعا السفعه عتوم سفعه  
 سفعه السفعه قال اما في زبده الله وهو الميراث على اصلها **الثاني** قال  
 محمد بن يحيى عتوم فان قال الميراث سفعه عتوم سارا ودعيت على  
 ووصف البايع عتوم دينار في سفعه فبطلان الميراث سفعه فان فاد الله

عالم السبعين قال السبع وهو الذي على اصل الهماء على الامم وذلك  
لان السبع انما اقرب الى الف فلا يلزم السبع اما اقرب واما الذي عليه فان  
المعنى ان يقر به فوجبت له السبع السبع من سرج ان يقر  
ولان زجلا اسرى من رضى من رجل فقال اسرى بها يصعب وانما  
السبع انما اسره صفة واحد كان اسم السبع على المسك لكونه واراه  
بالسبع المسمى بالهماء بالبارخ وادعاه البارخ امرا بد له لعله اسره الى  
سبعه ولم يسمع ان يكون كراكا واذا كانت الجموع في وطنه فقال السبع  
اسرى به هذه اول ما ذكره لاسبع لك فيها اسم السبع لاجرا هو المسمى  
بك بعد عندي ان يكون السبع على المسك ايضا لانه يدعى البارخ الذي  
لم يصعب اواره بالسبع وهو ما خزا به الذي يدعوه هذا عنده  
وربما له روحه وهو مدح على السبع وذكرا السبع الخفين نجه الله  
السبع على السبع لانه يدعى اسحق ما في يده وفي عليه السبع الذي  
يعد ومنه والسبع او اذا بعد من السبع وقال السبع وقال السبع  
فلما ذكر السبع في كتابه ليع وهو منه سبها منها وادعاه  
عن طلبها كان عليه السبع بانه احب به محبها لانه الطل بعد  
كان يقول احبها بك اسرى بها بك اولئك برل ولما قال السبع  
حين علمه ان اسم السبع على السبع وادعاه الذي انه علمه وكذا قام  
السبع على ذلك فله السبع انما سمع المن وسبب يسمى هذا العود فاقم  
السبع على طلب السبع في اولئك ارج سهدا المرب انك على السبع  
فيه وانما اطلب في اكل الوص لدمه اقامه السبع وان قال اطلب في طلب  
سبعه التام من تعلق في العود ان حلقوا من رجل طلب السبع  
فقال المرب للذين ان الموكب سلم السبعه وقصر في طلبها وانما اريد السبع  
فقال انكم لتدركون لا اذخره لعل الموكب ومفله السبع عن ياقه ومفله

عالم ان سيرا يصرون ثم حط المانع منها خمسة بالمائة  
وللمسمع ان يأخذ خمسة عزقان سهدا اليهود بان لم  
ثم هذا المانع هذا العن خمسة وحك السبع نورا العن سراج  
وفي هذه المدة سبع هذه السبع والمسرى بها اقام السبع على دعواه  
فلهين خاك احبهم امدع من حبه ومدعاه عليه من حبه اخرو في سرج  
ان يقر قال اسرى من سري رصاصا ويا بالفتح ان المانع اسرى  
المسرى من سبها وهو من فاني السبع باخذ بالالف السبع المرب الى  
بلغة قال السبع على اصل السبع وهو ما صح على اصله ان عدا  
اسقاط المرب اذا كان بلغة السبع والمرب الى الحق الحق ولزمه فان كان  
بلغة الخط الحق بعد ولزم السبع والى مثل ان اسارى ما به في السبع  
في الخط الحق العود الى هو اسارى من حبه وفي الله في العن ايضا  
قولان قال المرب اسرى من سرج وادعاه عسرو ولف المانع منها  
خمسة الى اخوه اكثر ابعده من تعلق في العود قال السبع احلفوا  
فعل سيرا دار بعد من فاني سبها المانع اعرض في السبع اصلها  
فعد السبع هذه السبع وقال اصحابه السبع هذه المسرى قال السبع  
وهذا هو المرب على مرسها على يدك عليه فادعاه بالفتح في ذلك في  
الها ان السبع عامر على الزباده ومثل مذكور في الوافي الخافه  
ومنه قال السبع احلفوا المرب الى سبها هذا اذا ما لقاها السبع  
به اقام المانع السبع على ابعها بالفتح وحكم بالاجور فعد ان  
السبع يلزمه رد المرب الى المرب ورجع المسرى عليه ومثله  
خرج صاحب الوافي على المذهب وعد سراج المرب



والواقف قال بولاً أحتم حتى خضر السفيج فصار ما به لطفها  
وما سلبها قال السفيج وهكذا نص في علم في السفيج وما  
صاحبها في الجمل وحده نص في موضع آخر لا أطلق ولم يقل يخرج  
**كتاب المجازات** والاعلام من هذا الكتاب

نفع في ما به مواضع المراكب فسمي المساجرات وما يجوز أحاديث منها  
وما يجوز والمالي في إجازته ما تنقل فيقول و. وكسوز وطها وأحفا  
مها والمالي في إجازته ما سلك الجوار وكسوز وطها وأحفا  
والزابع وإجازته الحيوانات ما علمت وكسوز وطها وأحفا  
والخامس إجازته المادى وكسوز وطها وأحفا والسادس  
بيان ما يجوز من إجازة طحله وما يجوز والسابع في إجازة المجز  
والثامن في إجازة الجوز والمساجرات والكسوز  
**أما الموضع الأول** وهو في إجازة المساجرات وما يجوز إجازة  
وما يجوز اسمها المساجرات هو في علم من حيوان غير  
حيوان ولا حيوان غير ذي وعير آدم وغير الحيوان غير من سلك  
والجوز كماله الصاعه والحداد وما أسد ذلك والمالي ما سلك الجوز  
الجوز الذي هو الغار والارض وما أسد ذلك وما يجوز إجازة  
وما يجوز هذا الباب في ذلك على ما صح الإسراع به مع بقاعه  
أصله جاز في إجازته ما لم يغفل لمفعله محظوظة أو واجبه قلنا مع  
بقاعه احتراز من الطعام ونحوه والرباب والدرام قلنا أو ما أصله  
احتراز من الحيوانات التي مساجرات للزاد والمواد التي احتراز من  
مساجرات لها قلنا ما لم يغفل لمفعله محظوظة احتراز من استجارها

الغنا وسببه من الخطأ ثلث قلنا أو واجبه احتراز من استجار  
على الجهاد والحداد وسببه الغزاة وكذا استجار المصاحف الجوز  
وكسوز وطها وكسوز وطها وكسوز وطها وكسوز وطها وكسوز وطها  
الكتيب للحداد وكل ما لا يصح الإسراع به مع بقاعه أو ما أصله أو  
كانت لمفعله محظوظة أو واجبه كما تقدم في آخرها وسببه  
الاعلام منه معلل أن سأل في **أما الموضع الثاني** وهو في  
إجازة ما سلك الجوز في كسوز وطها وأحفا ما أمارة ما سلك  
والجوز في إجازة ما سلك الجوز في كسوز وطها وأحفا  
وكذا في جميع المراكب التي يصح الإسراع بها مع بقاعها ونحو إجازة  
سواها المصاحف للحداد ونحو إجازة الدراهم والرباب للزاد وما  
سوز وطها في سوز وطها إجازة هذا الفصل في المراكب في قول آخره  
معلومه والمالي في قول لمدى معلومه وأول المداد في كسوز وطها  
في كسوز وطها من حين نفع عقد الإجازة وما آخر المداد ولا بد من  
والمالي في قول لمفعله ما سلك لها الإجازة معلومه وأما أحفا  
ففيها مسائل **الأول** هو إذا انقضت مدة الإجازة وحسب المساجرات  
ودها إلى صاحبها إلا أن يكون قد استوطئ على صاحبها أن يخلها أو أنه  
أن كانت داه وموتة الزاد عليه عاظا هو في علم على المراكب مسكها  
مع أمكان لزدبها **الثاني** هو لو أن رجلا استأجر المراكب له  
الصاعه والحداد من الخاضع لوعده ذلك واستوطئ على صاحبها ما يصح  
منها أو سرق مع ذلك وصل المساجرات ما من سوطها نص في السفيج  
وعنح وسر لصان لثانته أو استوطئ ما يصح منها كما في إجازة  
على الخط والمجزة من حيث جعل المنافع بعضها في مقابل الخط وبعضها  
في مقابل المجزة وكان المجزة وقعت على المصاحف والخط فادامع وجب

ان يمين وهذا كما نزل العازله او اسطر المسعر الضمان الما ادا  
 سطر ذلك صا ا اماع بهلخانه في مقابل الحفظ **الثالث** واذا سطر  
 فان ما سطر فيها بالاسعمال ودونه كان اسطر باطلا ولا حكام عليه  
 ولا خلاف فيه ان كونه بالاسطر ليس بفعل بمقابل الاجز وليس المساجر  
 اسحق متافع المعنوق عليه بهذا المجازة ولا يحول سبعا لدا المفقود  
 الما بالاسعمال الكرا لفة فان كثر في هذه الما لم تمان ان يكون فاعلم  
 ههنا سبه وير صاحبها على صفة ذلك كالمسحارة فاسده والاسعمال  
 كان لصاحبها اجزة **المسحارة** من فعل الما فاده ومن اساحز  
 سامع تحلا جازة فاسده مع اسطر المان فالاجز فيه ان يكون  
 اسطر المان فيه عكسا وان قابله جازة فاسده لمن صاحب  
 الفخا واسطر المان فكانه جعل بعض مفاع المتي في مقابل الاجز  
 ونهض في مقابل الحفظ فكانه مساحز بعض المانع للحفظ فيكون  
 في حتم الاجز الممرك فيكون الحفظ مفعولا عليه ومبادر المجازة  
 بوزنه سقوط المان ههنا سطر واما **الموضع الثالث** وهو  
 في اجازة ما اسطر الحول وكذا سطرها واحكامها اما اجازة  
 ما اسطر الحول ولذا نحو اسما حرا الارض لسا والراعه والعروض  
 والدار للسكنى عيزة والرحا للطن الحافوت للعمال العازلة وما  
 اسده ولذا فيجوز اجازتها ما كثرنا واما سطرها فمما لا اله الا ان  
 يكون اجز معلومة والمان ان يكون لمره معلومة **والثالث** ان يكون  
 المنعده معلومة على الجملة دون تفصيل الحوان فاما ان الدار اسطر  
 للسكنى والرحا للطن فاما عدوس تسكن الدار ورما يطن غل الدار  
 فلا تحل ان يكون معلوما والحوان علم ان الدار اسطر للسكنى والرحا

او للدراعه الا ان الدراعه ونحوها اذا كان منها ما يضطر الما  
 ومنها ما لا يضطرها او صوره لها دون صور عيزه وجبان س  
 ما يدرع فيها فان لم يدرع سدت المجازة وان قال له ادرعها سبت  
 حاز وان كانت الارض فتصل النوع واحد فقط او كانت راعه  
 الماوع مصرتها عليها سوا كالمسكن سب فالع زحمه وان كان الما  
 دارا واحدا ما لا يلزم اسطر الما مفعولا عليه ونحوه لا يسد لجا  
 لمن العرض لمفعولا منها السكنى وهي لا تحل غير اسده لمان  
 فكل او يدف باطلا ان يكون بطحا ما ولا فصار اولا دافا ولا حدا  
 المان بود له في ذلك قال وان ادن له ان يكثر به لم يكن لمان يكثره  
 اهل هذه الصفاة فاما ان بود له في ذلك واما احكامها فاعلم  
 مسالك الما والحوا اساحز زحان زجل ا زمه معلوم نحو هو  
 او سبه لم تكن ان سطر المجازة وبزدها على صاحبها الما عدوسا  
 وفرا الكرا ولم يوزن وليس له اجزة ان منعدها اساحز فاما بقضا  
 مده المجازة **الثاني** ومن ساجز ارضا للدراعه ودرع لم يقض  
 مده المجازة والدرع باوانه يعقد عليه عقد المجازة ويكون في البيع  
 وكذا اذا اساحز سبسه ثم اعصر مده المجازة والسبسه في حقه  
 الاجز فانه يعقد عليه عقد المجازة حتى يخرج من الاجز **الثاني**  
 الما ان يصير حقه حصده صاحبها وله الاجز في لمره الزايرة  
 مده المجازة الاولى وكذا السبسه فاما الما سبسا عليه فاعلم  
 خلافه لدرع وان لم يدرع ليه لم يجر ا اعاده **الثالث** ان  
 زحلا ساجز دارا فاعلم ان قبل ان يفسد الما المجازة وحكم  
 صلحها اعاده بنابها لم تكن المساحز مده المجازة وان كان  
 معدها اسفصل المجازة فالاطر وحصل الما ههنا هذه الما لمان  
 او ان يهدمت بعد عقد المجازة وملا السلم فالاجازة مفسخ وان يهد

بعد تسليمها والمخرج من بيت من سكانها باها فبعضه هذه الحازة باعادوا لها  
 لم يسمع الحازة وان لم يخرج من ذلك لعمامة اسفست قال ع مغنا اسحقها  
 اذا كان معها سقوط الحازة لما في الط وقول الخ على البر المسمى  
 المخدم اذا استروى عا رتا لم حازه بد كليمه قال ع والمسخ المصهي سا  
 بسمه الحازة **الرابعة** اذا اقصم هذه الحازة فلم تسليمها المسافر  
 من صاحبها مع البض حيث لم حازه للمدة الزائدة التي سكنها فيها ونحو  
 هذه الحازة احزه المالك اصل الخ على الام والى ان الماسلمين  
 صاحبها مع البض يكون في حكم العاصب فليزومه الحازة على اصل وان  
 نعم علم على الحازة كذا المنة ليعني في مذهب الحازة كذا المنة على العاصب  
 اذا اهلك العصب وعطل على صاحبه الخاف فدان مودر عليه لينا  
 من صاحبها بعد تركه او نحو ذلك وعب عليه ان يزرعها ويشهد على  
 ذلك فادام لم يلزمه الحازة وقاط واما قولها لها وعلم في  
 المنة انه اذا لزم المانع بعد انقضاء المدة مهنه الزم المارة فان  
 كان لم يملك على المزاوي ان يكون صاحبها حاضرا لم تسليمها او يكون  
 فطلبت تسليمها ولم تسليمها انما المانع واما اذا كان على المنة  
 يلزم المانع لانه لم يسمع من المنة في الا اذا لم يكن تسليمها منه وعلاقة  
 لها ولم المانع عطلها **السادسة** قال محمد بن الحسن على المنة  
 رجلا اساجز من كل شهر بسم معلوم فعلى زيد لم يزل ويتر هذا البر  
 ولم يسمع الباب لما كان عبد راس السهر طل الحازة وان كان تسليمها  
 فدرغا فله الحازة واحده وان لم يقد رعا ذلك فلا الحازة له وذلك لان تسليم  
 ما وقع عليه عقد الحازة واحده حتى الحازة وتسليم المار ما يكتوب  
 فالتعليق منه وسهلا على وجه يسمع من المنة ويها في اذا المنة في النيا  
 فالتعليق حاصل والحازة تكون مهنه واذا كان مجهولا عليه لم يسمع

الحلية والسلم فلا يسمى الحازة **السادسة** قال ع ولو ان رجلا اساجز  
 من رجل رعا او دار او غيرها فبسم ذلك عاصم وعليه على عا  
 على المساجز اخرها المان وكون فزا سمع بها مده فليزومه حصتها من  
 الحازة قال محمد بن الحسن وكذا لو اكر حادوا مدهم رطل المسماع  
 نه او ارضا للزرع الم له حاصه له الما او قطع الما فطل المزرع وعما هذا  
 لو اساجز رعي الما فقطع الما عا كان ملكها الما منه ولو ان  
 وقع الى رجل ساقا ليعرف ما زاد عا كذا مودس س كان هذا  
 عقدا فاسدا فان باعه اسحق حازة الما فاسمعه ولو ان رجلا  
 اساجز اذا اوعى بها با حازه معلومه سها عا الم بالخيار بلنا واخر  
 ها واخر عا كره في الوافي **الحاشية** وفي رواية لو اساجز دار اسها  
 لم يده عبد سها او العبد مهنه على الحازة **الحادية عشر** ولو رضى  
 المساع على اصل الخ علمه وقال الحسن عليه السلام لا يارن واستاجر من  
 بطعام معلوم مبي حظه وسعيرا وعثرها **الثانية عشر** قال محمد  
 بن الحسن على الم من اساجز رضى بطعام معلوم ولم يعل لا رضى الخا لهدر  
 واجبه وذلك لان الحازة معلومه والعقد وعلمه معلوم والسلم حاضرا  
 بحيث يكون الحازة مهنه كماله لم يزرع اصلا او لم يزرع حظه بل  
 ان السلطان ان مهنه من رعا عا لم يسمه هذا ان مساجز رعا الما  
 فبطل الما ان سلم العقود وعليه ان يكون حاصلا وما ذكره رحمه الله  
 من ان السلطان ان مهنه من رعا عا كانت الحازة واجبه فانه يجوز  
 على الم رضى لم يسمع واخر كره المساجز عا الم لم يسمع مهنه من لردعه  
**الثالثة عشر** قال ع ان اساجز يناعا ان يعديه فصار واقف  
 حرا اذا حاز ان كانت مهنه واحده او كان مهنه الما دون  
 المصارحان كاس مهنه الحرا اذا كثر لم يخر قال طرعا هذا



اساجزار صاعيان بررع وبها سافرع ماضره ماله او دونه على  
الارض جازان ورع ماضره صوره علمها اساجزها عليه لم يحرق ذلك  
لان المساجران سموي سمعه المساجريه اساجزه وما هو في  
معناه كما يجوز ذلك في زراعه الارض فلنا فان كان في بعض الحد  
اكثر لم يحرقنا سموا المعقه اكثر مما سمعه بعد المجره **والثاني**  
عن زراعه الكثرى رجل ساجز له ان يحرق غيره ادا لم يعرفه ما  
اكثره له واخره يملكها اساجزه هذا الذي ذكره في الاحكام قال  
في المعطل يجوز ان يحرقه غيره ان يكون ورطعا صاحبها بكثر  
مسافا قال وطامرها في الاحكام بعض الجاره الغير ما اساجز  
جابر سطرل جدها ادا لم يعرفها اساجزه له ومعناه انه اساجز له  
محمول يجوز ان يحرقه اهل الخيم منه ما هو ودا المزرعه المساجز له  
والا لما يحرقه باكثرها اساجزه به وكان عن حقه انه **سابع** في الجوز  
ان يحرقه غيره لما ياد صاحبها ولو الى ان جاره يملكها اساجزه من دون  
اذا صاحب جابر له ذهب باله وهو قول جمهور الفقهاء والوجه فيه  
فذلك منافع الزقيه التي اساجزها لغير الشرع ومع نصرة فيها  
فوجبته يجوز منه ولو ساعته كالسراج **الخامس** في الجوز  
ان يواجره باكثرها اساجزه لما ياد صاحبها وادان له صاحبه  
في ان يحرقه ولا يجوز ان يواجره باكثرها اساجزه قال المخول فان  
ايمانها احراره ووجه ان يترك المساجز ذلك ياد به لا يور  
الرخ ما لم يرض به يكون في جحر من نصرة صاحبها والرخ  
حصل لصاحبه ثم سئل ان يرضه قال لا والله ولا يجوز ان يواجرها اساجز  
فيلقى ليلته السع فالط والمساخر لا يجوز له ان يواجرها من صاحبها

مسألة  
عند من  
الشيخ

وبه قال ح وعنده من يجوز وروى في الموضع من ابيه زوجة في المساجز  
حواله فانه قال ان يتولى الوفاة في اخره فهو من غيره ثم اساجزها منه  
لنفسه جاره وجهه انه اذا اساجزه فدم ملك صاحبه في ادا يملكها  
من يملكها كما يجوز له ان يملكها غيره كما في **السادس**  
عن زراعه الجوز اجاره ما عدا عليه الاجاره في المساجز انفسا  
مدنها المملكه لهما حرقه ولا يرضى عن بعض الفتوى لخصيل  
المرجك الجوز قد اجاره عاودت بغيره هو قول من عندهم بانه  
يجوز له وهو قول **السادس** في الجوز من يملكه من يملكه ولو جلا  
اجزها بواحد من رجليه اجاره كذا فابعد من يحرقه فاعطى مقدار  
شهره من فليس للمساخر ان يسكن فيه بل السهر بعده واما لخط من الجوز  
بقدره ذلك فلنا واما لخط من الجوز بقدره ذلك فلنا لاجره ما يملكها  
المنافع او المملكه من سعيها فادان من يملكها من سعيها المادع  
فيه فخط من الجوز بقدره والآخر زيد وبعينه ذلك لهما ان كانا ليعطى  
في ايام المقام في ايام الخ كاس الخانوت فيها روج كان الخ الجوز  
وان كان في ايام الخ كاد ايام المساجران لخط اوله **لثامن**  
ومنه ومن ساجز صاعها ساجزها الى صاحب الارض ومن ساجز  
فان سمعه المجره له حرق المادع المساجز **الخامس** عن  
سراج اني مضرا اذا جازر صال الزراعه منه معلومه ثم ساق المادع  
ورع حلى برصانه في الدرع والمادع ان تعال بلزومه المجره المادع  
الدرع في الارض وسعيه المادع من المادع رعي الخ المادع  
على المساجز بها مع على كذا لو كان له حرقها والطلع عاودت

فلم يزلوا الخرافة عنها فان قطع الماشي فمعه حتى حمله لورع وقد  
عليه من الاجرة منذ ان انقضى من لده الى الاقطاع وقال  
من رجع اخر ولو اخر رجل ارضاللزراعة مده معلومه اجاره  
او محكي ثم يقطع الماشي بعض لده حتى فيسدا لورع انه يلزمه  
الجزء بعد ان اتم السلامه الى ان يقطع الماشي ساكن من رعه او  
اجاره كما لو لم يردع والحال هذه يلزمه وسط الاجرة كذا في  
هذا قوله الجزاء لارضاللزراعة الى اخرها المراد بقوله ان بعض  
يعني اذا كان النصفان من جميع الارض فاما ان يقطع الماشي بعض الارض  
بالكلية ويجزيه في سبعة العشر فانه يلزمه من الاجرة اصل الارض  
التي يقطع عنه لان صاحب الارض لم يسلم الى المساحن الارض على وجه  
المساع به وانما هو العقد فلا يلزم الاجرة فلما بعد ذلك وان يسلم الى  
صاحبه فاما ان كان تجزى الى مساكن او في جميع الارض حتى انقضى  
الزرع فانها هاهنا للمساحن الخيار ان يرضى به وان لم يرض به اجاره  
وزاد الارض العشرة قال قل يوفى كل شئ ارضه  
باجرة معلومه وكان سعي هذه الارض من مال النعماء بقوله ان يقطع الماشي  
في تلك السنة حتى يرضى لورع والارض بها والجزء لصاحب الارض  
ويؤديه الارض لورع ولو لم يرض بعد ذلك ليس له ان يرض لورع على سبيله  
على وجه يرضى له المساع به وقيل ان صاحب الارض لا يرض لورع عليه وان  
المساحن رضى ساخر كان عالما بذلك انما لو كان راض به معنى  
لك ذلك وان كان له ان يرضى على هذا الوجه يكون مصادره لما يسأل الى جز

المتأخر في المجازة الفاسدة بالمساع وفي المحبة بالمعنى من المساع  
 فادأله يفتي من ذلكا بجزء الجزء في غير معاملة المساع طلم وعدوان  
 المساع للمعنى فانه المزمع المخرجه اللهم لان يكون لطرسا مساعرا  
 ودخل المعنى في الزرع والعلو فحسب في كل المخرجه له من المعنى  
 كما سبها في في اختلاف في جزء المخرجه واما الموضع  
 الرابع وهو في اجازة الحيوانا فاعدا المولى وكثيرا  
 واحكامها اما اجازة بها قد سبها من مخرج اجازة  
 واما المخرجه واما سطر وطى اجازة ما يبع اجازة في المولى  
 ان يكون المخرجه معلومه واما ان تكون المدة او المسافة معلومه  
 والثالث ان يكون المسعى معلومه من جماعها او يكون او غير ذلك  
 لينزله ان يصر بها الركوب دون الحيوانا فمذاهب يصر بها المخرجه  
 الركوب وان كانت في كل المسعى واحد جاز وان لم يصر بالمسعى  
 لم يفتا فصار في كل العلوم وفي تعليم العوارض في السمع  
 الله عنه وبمع المجازة في كل ما ليس المساع به عاوجه لوجع بالمعنى  
 وبهذا المعادة والوفى عند ما قال ومعنى قوله يكون المخرجه معلومه  
 يعلم انه ما سبغ به وحصله ان كل ما لا يخلو المخرجه منها احكاما  
 يصر بها بالسا والارض او غيرهما ما سباجر ولا يخلو المخرجه  
 بحسب اختلافها فانه لا يحتاج الى ذكر ذلك للمناخ ولعم عقد اجازة  
 من غير ذكرها وكفى في ذلك ان يكون له معلومه والمخرجه  
 فاما الارض الاستوجز في الزرع عند ان يكون ذكر ما يدرع فيها  
 وعند الحيل لان يكون عاوما ذكرها واما اذكرها فافيه

مسألة الأولى ولو ان زحلا اكثر اذ ابد ان يحمل عليها ازطلا معلى  
ولم يزل الجبل حتى لا يجازيه ولم يزد ان يحمل عليها ما لم يزد على الارض  
ولم يزد على الارض ذلك ان لم يزد عليه معلوما له وزوجها خمسة بغيره  
الا جازيه كما لو اساجز ازا السخنة او جازيه لسخن فيها و  
زحلا حتى فيها ولم يزد عدد من سكن معه والحسن الذي صر فيه  
في الخاف من اجماره او الصاعده ووزن ما يطحن كل يوم الثانيه  
عن ان اساجز داه ولم يزد اساجزها له من حمل عليها او خوف  
صعدت الجاره قال من زبنا بيه الله ان يكون له ما يحمل دون  
ذلك وما يزد من ما يحمل وكان يعلم للمواجر والمساجر انهما  
واساجزها فانه يزد وان لم يزد ذلك ان اساجز داه وقال له ما  
احمل عليها ما سكت به واكون عذرا من حيث هو من ان يوردى  
لحمه الى بلعها فعد علما ان عقد الجاره لم يزد ما يوردى الى الله  
الارض فلو قال اربع ما سكت جاز الثالثه ولو ان زحلا اكبرا  
من زحلا جالا باعناها على اجمال باعناها اليه اعلمها على اجمال  
وجب على المكاري حملها الى الموضع الذي كفى اليه على اجمال  
اخر تسير بها او يكرهها ويحصلنا ذكره اصحابنا في اجمال  
والجمال ان الجاره لم يزد ما ان سعي في اجمال او الجمال الجوان  
اكثر من ذلك هذه الجمال ان حمل عليها هذه اجمال الى موضع  
كذا او سعي في اجمال دون الجمال او سعي في الجمال دون اجمال  
اول سعي في اجمال ولا في الجمال فان سعي في اجمال والجمال وجب

وعلى صاحب الجمال حمل هذه اجمال الى الموضع الذي كفى اليه  
على هذه الجمال وعلى غيره فان كان صاحب الجمال ساجز  
يكره جماله وكله فان يكرهها اجمال عليها لم يزد على اجمال  
عليه ان يكره يكرهها او يكره كما كان يلزم صاحبها اجمال  
الاجمال الى الموضع الذي كفى اليه ولم يزد على اجمال صاحب الجمال  
لن حتم لو حمل يكون حتم لكونه في هذا الباب وان حمل الجاره  
في اجمال الجوان ساجز زحلا على اجمال اجمال الى موضع معلوم  
الى اجمال والسر عند المكاري تلك الجمال ان تسير بها وتحمّل عليها  
حتى لا يجازيه وذلك لئلا يجازيه معسره في حمل اجمال الى اجمال كما  
في المسألة الأولى في الذي يلزمه حق المسحاح زحلا على اجمال اجمال  
اي وجه حملها حالي يكره جماله لكراهه ويكره ان يعمله الجاره  
في الجار دون اجمال الجوان ساجز جمالا باعناها على ان يحملها  
ما يحمل عليها لم يزد لئلا يزد في حتم المساحح في اجمال  
الجمال بل على اجمال حتى عليه لئلا يزد لئلا يزد في اجمال  
ولا في اجمال الجوان بوجوه زحلا زحلا على اجمال على ان يحملها  
ولس عنه تلك الجمال كانت الجاره باطله ودايان هذه الجاره  
تكون مساوية للجمالا ومعسره فادالم يزد عند ما احرط الجار حتما  
ادابع ما لسن عنه فان لسن مطلقا فزسا ان الجاره تجزى تجزى  
البيع فان كانت مع مساحح العمان اكثر البعده ولو ان زحلا اكبرا  
وجلا جالا باعناها بامكان تلك الجمال باعناها زحلا اجمال  
المواجر الجمال فان لسنه لئلا يزد لعدم عقد الجاره من واحد منهما



أبوه ووجهه والله  
فأشرف من غيره

كانت الجمال سبها قال م بالله المزاد بالمسلة إذا بعدت في الجمال  
ولزم الجمال قبلها **الخامس** ولان رجلا أكثر اجزاء على الجمال  
الجمال عليه انظر معلومه بأجزء معلومه من المسألة الأولى  
أو على عرقه كانت المجازة عكسه وهو قول ج وص كونه بأول حسن  
المختص وكرهه قالوا لا آخرت هذه الأجزاء ما على المساجير  
وذلك وكذا القول في الجائزين فأجزاء ما على المساجير  
أصغر من حداد أو المجزئة عشرة وان باع فيه البر في المجزئة  
حاز على قول الجاهل والمجزي ما لم يفرق ذلك في الجمال  
والساق معلومه فكانت المساجير مساجير على أن الجمال سبها  
بأجزء معلومه إلى مكان معلوم أن ما أو مكان آخران ما وهذا  
الجمال في من شرط المجازة والمجزئة سبها سبها  
النافع فلا سبها المبرور حمل الجمال مكان مخصوص معلوم فاد  
لا مانع لها من أن تكون عكس قال ابن زيد الله وقوله إلى مكة  
أو إلى حية أو إلى عرقه في المبرور أحد هاتين يكون المراد به العبد  
كما قلنا والناظران وكذا المسافة في المجازة وكذا المدة وفي  
أن مضرة والجعل في المبرور إلى مكة أو إلى حية أو إلى عرقه إلى آخر  
ذكرناهما أنه لم يرد العبد في المسافة بل زاد كون حمل المسافة  
معلوماً ولو قال أنما وجه العبد لبطت المجازة الجمال قال ابن زيد الله  
والقول الأول أن يبيع ولا يخلط المسافة وأجزء معلومه مع المسافة  
ولان رجلا أكثر من رجل جمالا على أن يكون أكبر ما يكون  
للساق لخلطه ذلك وأقله أكثر إذا كان له الوسيط منه ذلك

لأن هذه المجازة فاسدة **السادس** ولان رجلا أساحرجلا  
لعمله من لدية إلى غيره أن يبيع بدينار أو سبعة مائة عشرة  
وحيث العجز في جزاء المدة لا يبيع بدينار أو سبعة مائة عشرة  
لأنه في المدة لا يبيع بدينار أو سبعة مائة عشرة  
والظاهر من هذه الجمل أن هذه المجازة صحيحة كذا  
ومحمد والله أعلم بالوجهين المسافة ذلك مع جواز المثال  
لأن الجمال لا يخلط هذه الأجزاء إذا كان في الأصل صحاح  
خالق فيها المساحرج وسلم ما هو موقوف عليه من أعمال الجاهل  
له الإقليم لسا أو أجزاء المدة ما عدا المجازة إذا كان في الأصل  
فاسدة لم يخلط المساحرج مسلم الجمال كالأجزاء المدة ما  
باعتها **الثامن** وقال محمد بن يحيى عليه السلام في التوار لوان رجلا التار  
دابة إلى موضع فربحها أو أضررت في عمل الطريق فربحها الله فربح  
الموضع الذي خرج منه فربحها المجزئة وذلك صحاح لانه يربح  
فعلته فكانت لجملة المدة ذلك الموضع ولا يلزم قال السمعاني كان  
هو الذي ردها لربحه المجزئة لا يربح ردها عليه فربحها بغيره عما  
أساحرجها له فربحها بغيره من ردها إلى صاحبها ذلك ليس  
**التاسع** وأواساحرجها كان عليه على صاحبها أن يكون المجزئة  
سقط لأن يكون علقه عليه وذلك لأن المجازة وأفعه على المجزئة  
وعلى العلقه يكون لعل من جملة العوض الذي يعامل المانع ويجزي  
بجزء المجزئة وهذا الحديث يكون معدوماً معلوماً **العاشر** ولان رجلا  
أساحرج من رجلا جمالا العمل عليه رطبا معلوماً يربح عليه أكبر ما شرط



كما اذا سببه بالملك موضع فيه لم يوص واجزاد وان كان قبل التقاض  
المجازة والحوط واجب فلا يجوز التصعق والطول مما ينافي حمل  
المسألة على أحد الوجهين ما ان يكون ذلك بعد بعض المجازة  
السليمة او قبل بعضها يكون قد سطر الصان قال علي ما ساء  
لخاسخ الى سطر الصان بل ان كان يكون لطرفين نحو ما يليه  
المعام عليه فحسب له ان عليه ان يكون معروزا او لا يكون معديا  
في تركه لانه لا يجوز ان يعز من نفسه للهلاك خطا لما اساجزه وعي  
بأنه قد سلبه زوجه في عليه الصان في جميع الماهو **السايسة**  
ولوان زجلا اساجز سوا اجزء غيره من دون در صاحبه  
فان خذ باكثرهما اساجزه من كان اجزء ملك اساجزه وان  
اجزء باذن صاحبه لم يضر سوا اجزء ملكا اساجزه او اكر منه  
او اقل منه لم يضر في رجمه ان يعز ملكا مساجزا لما في كان له  
يصل لملك ذلك ان عقد المجازة وقع منه ومن المستاجر المالك  
نفسه او اقله يعز ملكا في اذ صبه فاساجز المالك جمع على الناف  
فالصن بغيره للثقة وسعدان لما كان صاحبه بالخيار من ان يطال المالك  
ومن ان يطال المالك فان طال المالك جمع الى المالك وان طال المالك لم  
يرجع الى احد وان خذ به باذن صاحبه لم يضر سوا اجزء ملكا  
اساجزه او اكر منه **واما الموضع في المايس** وهو في اجاره  
الموضع ذكر شرطها الاحكامها **ما اجاره الموضع** واعاها  
عاز من خاص من شرطها الخاص فهو الذي ساجزه وحل على الخ

بنت من غانك ان كان مفرق  
مفرق من خاتنت من مفرق

وليس له عمل خاصه يكون اجزءه تسليم النفس مع بعض المدة  
عمل له لم يملك يكون العمل غير مقصود عليه ليس ما يكون الاجزء  
لنسان العمل وما دها اليه في المجزء الخاص هو قول جرس في احد قوله  
وقال في قوله المجزء انه يصر ما لم يعلم به وفي شرح ابن مفرق اعلم انه  
قد ذكر صاحبنا في الفرق بين المجزء المترك وبين الخاص اسالكه  
لكن ان ذكر فيه عقدا جامعاً لكونه في الفهم واي اليوم وهو  
كل موضع كان العمل معلوما والمدة غير معلومة كان المجزء  
وان لم تكن الاجزء معلومة فان جعل المدة معلومة وذكر  
المجزء والعمل غير معلوم كان المجزء خاصا وان جعل المجزء  
والمدة معلومة والعمل معلوما كان المجزء مترك وتكون الاجزء  
واقعه على العمل وبعضه سطر ذكر المدة فاما اذا اساجز  
باجزء معلومة الى مدة معلومة على ان يعمل ما يامره ولخدمه ولم  
سوى له حصل العمل فانه حاصلين عقد المجازة يكون اجزءا عاما  
فلوامره بعد ذلك لحظ القو والاعتماد ونحوها يكون حبرا خاصا بين  
عقد المجازة لم يقع على نفي الاعتماد في المبدأ واما شرطها  
اجازة المجزء الخاص فهو ان تكون المجزء معلومة والمدة معلومة  
واما احكامها فاعلمها مسايلا **الاولى** المجزء الخاص ليس ما يملك  
بيده المان يكون له ان يانه منه او يعز ملكا **الثاني** قال جرس اذا  
اساجز عبد المخدم سبه رافقه فسد من المجزء الى العسا المجزء  
والان ما امر الناس بالخدم الناس انك طاعرت اسخدام العبد قال



قال من زعم انه الله وهو الاول قبل الخلق فيه الى العبادات  
اقرب الى الله قال احمد بن حنبل في علم من اسماهم مسانيدهم  
وحث المسخران بوزي جمع اجزئه لسه واحده او امرهم  
قال ط وموثره المسله ان مساجر خلاسه واحده لمن المسابه  
من لسه كما ان تظهن المساهزه من لسه والماد من اليوم  
استجازه على عمل لم يكن لمساجران بعمله كالمرايه  
والسبار مساجر لجل الشاه وسدها وسرها وطبها والحد  
والعمازه عزها مما لم يعمل الاجزاء الماده من عمل لرجل الذي  
فاد كان كذلك فله ان يفسد الاجزاه للعدوان لم يفسدها  
لزمه الاجزاه فان شرط ان يعطيه الاجزاه اذ امره في شرط  
فصل الاجزاه للعدوه فله لفسدها وسرط ولم يشرط اذ امره  
فله لفسدها فله اذ امره سرط الموضع والراجحه واداسا  
من رجل عبد اعلم ان خرمه مده معلومه من رجل عبد او بقاء  
لم يطره ما جبه ان سله اجزاه وبما سنان على الاجزاه قال ط ومعه  
قولنا بما سنان فسط المده التي فاسد لخرمه فيها سطر ان  
العمود عليه لم يسله المساجر فلم يستحق عليه ما يعاقبه من العود  
كل مساجر رجا فاطع الما به موده الاجزاه باقيه الحاميه  
قال محمد بن يحيى رضي الله عنه لو ان رجلا احراما له معبر او موكبا  
لمنه مده معلومه فباع الموكب قال نقض مده الاجزاه قال اخبرنا  
العمل الى انقضاء المده فحين وان لم يخر ذلك كان على الموكب

حازه  
وذا الاجزاه فاما الموكب فليزمه اتمام العمل الى انقضاء المده  
والاحتياط اعلم للموكب ان اذا اعتل اجبه مده الاجزاه فانه بالخيار  
السائر فيه قال ع فان مساجر عبد اعلم ان خرمه مده الاجزاه  
وذلك ان الحسن لى مساجر له العهد من الخرمه على بعض العرب  
واعلم الاجوال يكن معرو فامعنا داسر الناس فلا يكون ما عهده  
للاجزاه معهود السابحه من سرح ان يضره اذ اساجر اجزاه  
خامسا وشرط عليه في عقد الاجزاه ان يجمع جميع ما سلك على يديه  
كان اسرط باطل المده مساجر على تسليم النفس وكان السطر على  
عنه ما اسو جرحه عليه لخرمته الصمان على المودع في بطلانه وليس  
كذلك اذا اسرط الصمان على المساجر فاما مساجر فاما ان يد  
الحاص حفظ الموكب اتمامه يكون حاسبا للمودع اذ امره يحفظ  
الموكب فاما اذا اسرط الصمان على المساجر والمسعر فانه يجمع  
مركله ما لو جعل بعض الاجزاه مقابله للمنافع وبعضها مقابله الخيط  
فيكون لمساجر اجزاه خصا من رجا فاما في الاجزاه فصار كانه  
حاصل للمنافع اجزاه لحفظه فكون المسعر كذلك حراما كراول  
بيكر اذا في الخراجها دكر اذ اذا اسرط الصمان فاد  
تلفح الصمان كسائر الاجزاء الموكب ولكن لخلال مده من وجوه  
وهو انه لو تولى ايديها من قبله لفسد سطر الصمان والحق ان  
الشرط فذكر بعض اصحابنا انه لزمه الصمان وان كان باللفظ  
عاليه لكان لا شرط خلا وسائر الاجزاء الموكب وقال بعضهم  
ان خير وجوب الصمان بالشرط كالحكم بالعهد في انه لا يفسد مع

المحل لغالب في خلا الموصف والحق ان بعضنا يذهب الى انه وهذا  
هو الاول لما جاء في النكاح على كل حال فلهذا علم وجهه لا  
يعد هو على النكاح والموت وسببها فانه لا يقدّر على دفعه ولكن  
الصالح بكونه باطناً ولا يعلمه الا الثاني من يطلق  
افوارس قال ابو الحسن في المحرم الطاهر يتركه المحرم الحاصل  
لها ان يتركها غير المولى والى في ذلك على ما عرفت المحرمه  
الرضاع والامام باقر الصلي فيهما المحرم من رضاعه وعسلها لله  
يعالج به الصبيان من الرخاء والدهن فهو على الطاهر ليس اهل  
الصبي من ذلك شي وان كان امي باكل الطعام وليس على الطاهر  
ان يسرى اليه الطعام ولا يتركه على اهله قالوا له انما يتركه الى  
منزلهما وليس لغيره حسنها من غير ما اراد الرسرطوا ذلك وهي موضع  
و فيما عليه من كسوة او حليه وان سرى منه لم يصحبه قال في الخبر  
الباق وان خدما الطاهر صبا اخر فارصحه مع المولى او مع سائر  
ان كان يماضت بالصبي ولها المحرمه على المولى والمحرم والثالث  
المحرم المترك هو الذي سوي المحرمه وسلم النكاح والرابع  
الذين يملكون للناس ظلمة ولا يملكون اهل الواحد دون احد  
سوا بطيحه احازة المحرم المترك فهو ان تكون له محرمه معلومه  
والنكاح معلوما قالوا ولا يجوز ان يجمع بين المولى والمهره فيقول  
اساجز تركه على ان سوي هذا المحرم او يترك هذا الترتيب جز من الهاز  
لحمه فان جمع بينهما في احازة قال ج اذا اساجزه على ان يتركه  
هذه العسره الحائمه في هذا اليوم كله بدوهم فهذا ما يرد ذكره

ط وقال صاحباه هو جائز في الاحازة واقعه على العمل والمهره قال ابن  
ابنه وما قاله لاح اقرب من مره بها صحابنا فان لما خسر من ثم اطلقوا  
الجمع بين الوقت والعمالة يجوز في الاحازة وفي سرح ان يضر ولا يقال  
الجمع بين العمل والمهره بوجوب فساد الاحازة للمهره وقد ذكرنا ان بعض  
مقدمي اصحابنا قد ادى لمجتمع له انه انما يكون فاسدا اذا لم يكن معلوما  
بان الاحازة يقع على المهره او العمل فاما اذا قلنا بان يكون معلوما  
وسعين في العمل سطر ذكر المهره لا يكون بل يكون معلوما ببعض  
لذلك قيل للمهره الموصوفه بعضا في الجمع بين بعض العمل والمهره  
فانه سعين في العمل كذا ما هي ذكرنا بوضوح اما احكامها  
ففيه مسائل وهي عامر من حدتها في اسحاق المحرمه والساني في ضمان المحرم  
المترك اما مسائل الضمان فاولى المحرم المترك بعض ما سأل على  
يده سواء كان بلفه بخلافه منه او غير جانيه وسواء كان الاحازة بغيره  
او فاسده او كاسا لجزء مسماه او غير مسماه المترك بامره على ان يكون  
المحرور منه نحو الخرق والمخرنجه السيلطان الحائز او اللص  
المعطين بعض عمله في الخي وول يجمع علامه في المسكن الرابع في ضمان  
ما يترتب له من العمل في العمل على ان يكون الراعي حرا حاصلا والمحرور  
على اصله ماله فان لم يحرم المترك بعض ما يتركه سوا المهره فعليه وتعتبر  
عمله قال ابن زيد بن ابي الله وهذا وجهه قال ويكن ان يقال ان المراد اذا  
قد فعل عليه الربا وهو اعل عليه المهره فلا يصح عليه بل في الخبر  
محرر اما ذهب الى غالب قد نص عليه ماله في سرح ان يضر ولو استأجر  
اهل فتره زاعما سرقا يقوم مره من النهار دون الليل وان كان وقت يوم

ان يقال انه وان اخصر فلم يحمله صاحبه فيكون عامان  
الصانع لانه وان سلم انه لم يسلم الزاوية وبطل الصانع  
بالفساد وبعدهم فيكون يقال ان باع الماد بغير الحواد  
المحروك وتكثير الخار الخشنة فان كل الفساد ذهب  
فبه المصنف كان صاحب الشيء غير ان واحد منه من  
بها وسلم ذلك الشيء من واحد واحد من الصانع فيه  
للقصان فان كان الصانع افسد فله فيه افسد  
وان كان افسادده - ما لم يكن فيه المصنف لم يكن لصاحبه  
المؤخره واحده المصنف الحاميه والحياي بغير الناس فيه  
ماده في حاميه وايضا فله فيه ماله كانه المصنف على  
صاحب الشيء ليس على الحياي وكذلك القول ان حياي عين  
ماده - قال ط والماله منه على اصل احدها بل لا حين لم  
يقين ماله ما استخرج عليه والثاني ان وقع الساب عنده لكون  
بمزا حول الحمام في انه استبحر لا يعاد للملح على العماره وان كان الناس  
مع من كونه اجاره السارده ولوان زحلا اساجر طير اعلى  
ازصاع المصنف ماله فان تعرف ذلك عملها القودان  
احطاب فالردي على عادلها قال م باليه في السرج وانما عليها  
القودان او ماله سد مال الكون ما شرف المصنف او ادا وصع  
المصنف فلا قود عليها وانما عليها الردي كما في البيوت طريق الملح  
حق مع ما اسان فان لا قود عليه لانه لم ياشتر المصنف او ادا



والعظام في ذلك فعلها الرب وتعملها العاقلة ما قال وهو  
الخطا ان ينظر فيما سببه انه من قبله والنسب عليها ذلك بعينه  
السبا لعله والحاصل واقطع حسبه المي ثبات منه والحمام  
والمطبخ والمخير والعصا الى الحرام الله فحصل ما ذكره انما  
بنا في هذه المسألة ان ذلك لا يخلو اما ان يكون بالسرا او بالسنة  
فان كان بالسنة فلا مان عليه على خلافه وذلك لكونه على  
جزء العادة به من قطع الخرج وطه وسد العمود وكذا ذلك  
الطه لم يرد الا الموت لم يخل ولا مان عليه وان كان بالسنة  
لجوان يقطع الحان حسبه المي وما اسبه ذلك فلا يخلو اما ان يكون  
عند السلم او خطا فان كان عند السلم فانه على كل حال وان كان خطا  
فلا يخلو اما ان يكون عاملا في ذلك المي فانه على كل حال وان كان  
ميا في ذلك المي فانه على كل حال وان كان ميا في ذلك المي  
فلا يخلو اما ان يكون عاملا في ذلك المي فانه على كل حال وان كان  
فلا مان عليه وان لم يسرطوا عليه المان وان كان له مان فانه  
مادور وبالعالم الجاهل ليس له الزمة او سلمه لحمايه واداله  
يكن مادور باله في المان لا يلزم سده ويخون في دمه الجاهل ليس  
اسا حوزة وهو يعلم انه غير ماديون في ذلك فقد رخص يلزم بالمان  
في دمه بطاله اذا عموفا لا وكذا ان يعلم من ساجدة ان يمار  
له فيه او غير ماديون فان حماه لا يلزم سده ان ساجدة اذا ساجدة  
من غير ان يعلم ان موله وكان يكره ان يعزف الحان فيه فقد رخص  
بان يكون المان في دمه العبد التامين ولو ان رجلا دفع الى

لنحوه من السوء  
وكونه من السوء  
وكونه من السوء

الى مكانه جلا خلا فذه هذا المكارى في مكان اخر فلهذا  
منه ساجدة المكارى في الاول اما حلال المكارى في الثاني  
المكارى في الاول وذلك لان المكارى في الاول يلزمه مان مسلم اليه  
لانه اجير من ذلك المكارى في الاول ان فصل المكارى في الثاني  
اجير من ذلك فلهذا معه حكم صاحب ليس معه قال القاضي زبيدة  
الله ان قلنا ان دفع المكارى في الاول الجمل في المكارى في الثاني  
كما اساء الى البطانة في المان عليه على احوال كلها وان قلنا انه  
ليس لحمايه كما اساء الى المان بالله فانه لا مان عليه اذا ذهب ليس  
وقد قيل ان المكارى في المان واسلم المكارى في الاول الجمل في المكارى  
المان وهو معه واما اذا سلم الجمل في الثاني وهو لا يكون معه فانه  
يخير على احوال كلها ويصل الى الاول المكارى في المان فانه  
لخلاصه في الاول وكذا المكارى في الثاني دفعه على المكارى في الاول  
السنة وعلى المكارى في الثاني ليس ان ركز المكارى في الاول فصار  
الشيء السنة وعلى المكارى في الاول ليس لا يسلم لما يجب الجمل على المكارى  
الثاني لانه لم يسلم منه الجمل لخصوصه منه ومنه ولا يلزمه شي  
المكارى في الاول ليس يدعي عليه شيئا لانه لم يرح صاحب الجمل فلهذا  
لم يرفع الله ساقا لخص زبيدة لعله وهذا هو الماردي في طاهر  
الخير واما فيما سبه ومنه نفع فعمله المان وفي تعليق في الفرس  
في شرح هذه المسألة وكان الجاهل يقول انه اذا دفع الى الثاني صار  
حانيا لجمل المان عليه على احوال كلها اخر احد غيره من غير  
اذا صاحبه قال السج رضى الله عنه وهذا هو الصحيح المان يكون الاول

الحال فافعل في ذلك من يكون لأجازه بعدد المرات في الحال  
في الحال لا يحسن أكثر المرحب حله ما إذا تكرر أكثر في الحال  
فان كان لأجازه بعدد حله أكثر فلا اجزء له في الحال لا يحسن  
الى حيث حله وان كانت معسدة في الحال يلزم أكثر في كذا  
الحال الى حيث ساطع ادا سم الحال حله اليه كحل ساطع ادا  
ولم يسمع سكنها مع المكن فان كان الحال الى ساطع ادا  
حله حله على حله غيره لم يلزم أكثر من اجزاء المور الحق  
على المياقة التي يظهرها في الحال ورمعه من سبع مائة حله وسواها  
لغيره **الثالث** من سرج اى مرة واذا دفع رجله الى فيها لعله  
ثم حاصبه اليوب بطله فانكر الفمار اليوب ثم بعده انا القضا  
اليوب في صاحبه وورعس له قال ان حله الفمار وما العسل عليه  
بعد ذلك لا سبق الاجزء وان كان عسله قبل المجد فما فزعه ذلك وسيله  
الى صاحبه سبق الاجزء وبل في هذه المدة انما يكون ذلك اذا  
كان عقد المراجعة فاسدا واما ان كان صحيحا فانه في الاجزء في  
الجالين لان المجد وسط عقد المراجعة فوقع العسل منه الى  
العقد في الحال جميعا للاربعة واداسم رجل الى صاحبه ساطع ادا  
فلا وعقد عليه عقد فاسدا فعمله اسحق اجزء المثل وكذا اذا دام  
ساطع ادا المراجعة فعمله الساطع وسم الله العمل اسحق اجزء المثل  
وسلم المراكبون منزله العود الفاسد في هذا الباب لنا وسلم العمل  
منزله العقد الفاسد ودخل على المثلين قد جزا سله من غير ما ذكر  
معم فيه لان اعلى في المستصاع ان لم يسمع لا سطر المراجعة واداسم المصانع

مع الماني فيكون في حقه كانه في بده وهذا هو المثل واداسم لانه  
سقط في المدة الاولى ان يكون هذا ما عفاك بسو على الكلام  
الى اجزء المدة فلو لم يكن معه الاول كان لسان ساطع ادا  
ماز عفاك غير مانه خالصة اجزءه عن بده فمات حيا باطل  
هذا ما علم السابق فعلى وبلغ بده من المراكبون صاحب الحال  
المجوز الخلفاء والمركب مع الثاني فعمل الماني الاول المكن بده  
ما فز على لب الماني حاصه خلاصه ان الاول اذا كان كذلك  
سقط من فعله لافاده ولوان رجل سرجا في فقه واسير ط  
ان لحظها احدها في المدة المخر في الشنا مراكب احدها حطه  
حق بده من لانه حله كل واحد منها حطه اجزء المصاحبه  
فيكون حيزا من سرجا والشيخ ادا المدة بيا اجزء المراكبون من غير امز  
على لسان الماني **واما مسيبا اسحق** **المخر** **والاول**  
ولوان رجلا اساجز حله من المدة على ان يسره الى مكة وحله  
منها الى المدة حله الى مكة بده في ذلك ومع من سطر الى  
لعله حله في الاجزء وكذا ان مسع الحال من ن الحال لعله حضم  
عليه ذلك واداسم المصانع المخره وخلا الحال سده من لجان والجمال  
المدة الى مكن فيها العمل اسحق المخره مكن اساجز واداسم المراكبون  
مع المكن من سكنها الماني ولوان رجلا اساجز حله على ان  
حله الى مكن معلوم باخره معلومه الى امه الى بعض الطريق بده  
الحال ومن حله الى كذا حله الى المصانع الى حله اليه وان كان  
المركب هو الذي سركه وحسب عليه كذا قال الم بالله واما ادا بده

وسطان الـ طـ و ا و تـ و

نحوه سحر و قسطنطية

الـ العمل الـ المـ اخره قتلـ وهذا اذا كانت عادته الـ الخ الـ  
بـ الاجزـه فان كانت عادته انه يعمل الـ الاجزـه لم يبق الاجزـه  
لـ ان سارط عليها **الحاميه** واد الاجزـه حلا سـه  
اجازـه فاسـه وسمى الاجزـه كـان السحر بعد علم العمل واستفـا  
المـافع من المعقود عليه اجزـا المثال علم ادا عليه كلام السحر علم  
**السادسه** ولوان زحلا اسـا سحر حلا علم ان العمل كـان  
الـ اسـان والعمل حـوانه العمل الكتاب الـ الـ المـفع ولم يصادف  
الـ اجزـا المسـله والحـصل اجزـه اعجابنا في هذه المسـله انه لم يخلو اما  
ان سـا حـزـه علم اتصال الكتاب وزد الحـواب وعـا علم اتصال الكتاب  
فقط وعـا زد الحـواب فقط فان سـا حـزـه علم اتصال الكتاب زد  
الحـواب فوصل الكتاب لم يزد الحـواب اسـحق بسط ذلك من الاجزـه  
وان سـا حـزـه علم اتصال الكتاب فقط فوصل الكتاب لم يزد الحـواب  
اسـحق جمع الاجزـه فان لم يصادف الـ اسـان سـله الـ صـاحـلـه وان كان  
الـ يـخلـه وهو مـصـوب لـ حـده اسـحق اجزـه خـلها هذا اذا كان السـا  
علم اتصال الكتاب وان لم يبق مـصـوب الـ اجزـه لم يبق مـصـوب الـ اجزـه  
ما اسـوجـزـه علم وان كان سـا حـزـه علم زد الحـواب فقط فوصل الكتاب  
ولم يزد الحـواب وصاع الكتاب الـ اجزـه له والـ وحـده في ذلك كل الطـاره  
يـكـون المعقود منها اقل من المـوزـن لم يبق مـصـوب السـا حـزـه الـ المعقود  
المـعقود لم يبق الاجزـه وان يـبقـه المسـعـود سـوا كـان  
لـهـا بـلـ وعـا حـا و الـ الخ علم الـ العـون اذا سـا حـزـه الـ الخ

ان زلتمهم امر سـرـيـه تـجـه تـجـه تـجـه

في بعض لطريق فاصول وماف فانه لا يمكن من الاجزـه شيـا  
واما قال عليه السلام ذلك لـ العمل المعقود في هذه الاجازـه هو  
الخ والاجزـه مـزـوطه مـعـا لـه وكن في هذه المسـله ان له الاجزـه  
الـ المـفع الـ كـان مـهـي الـ مـخـ عـدس اذا المـفع الـ كـان مـهـي الـ  
ان دـا عـبـر مـعـا علم الـ الخ علم الـ مـو اد كـرـه في العـنـون هو الـ  
والاجزـا علم الـ مـو اد كـرـه في العـنـون هو الـ مـو اد كـرـه في العـنـون  
الخ وكن لـ خـيـه علم الـ مـو اد كـرـه في العـنـون هو الـ مـو اد كـرـه في العـنـون  
مـعـه مـصـعـها المـزـاع ويزحها بعد مـعـا لـه بعض الاجازـه والعمل  
فانه لم يـصـاحـبـه ارضـا بـزـد علمه اجزـا كـرـه سـا لـ الخـامـه في  
المـزـاع ان سـا اسـتـعـلـه في مـعـو علم الـ الخ علم الـ مـو اد كـرـه في العـنـون  
قـد مـا هـا ن زحلا لـو دـعـا ر الـ خـا بـ لـصـا دـا لـ مـخـبـر مـجـو ر ا و  
له عـا ذلك اجزـه مـعـلـومـه مـعـلـه الخـا بـا الـ لـدـن جـعـله مـقـرـا نـه  
جـعـله الـ ا ر حـي مـجـعـله دـعـا فـا طـا لـ الـ مـا فـع نـزـه مـو لـ اجزـه لم  
يـبق له ذلك لـه لم يـسـلم مـو لـ العمل المعقود شيـا واما علم الـ العمل  
ما هو بافـع وكـرـه لـو زد السـخـ علم هذه الاجازـه بعد مـعـا لـه الخـامـه  
الـ مـعـا لـ ا مـا بـا لـ مـعـا لـ لـ لـدـن ا و بـا لـ مـزـا ن مـن جـهـه المـعـا دـن فـا لـ  
المـزـا ن اذا سـعـر دـمـه الـ دـنـق والـ مـجـيـن فـا لـه مـيـه علمه ان يـزد علم  
الخـا بـا مـعـا لـ مـعـلـه مـيـه مـو لـ العمل الـ مـجـه الـ مـيـه فـا لـ علم  
المـجـيـن سـمـا مـو لـ العمل المعقود لم يـصـاحـبـه مـعـا لـه مـيـه مـو لـ اجزـه  
علم الـ مـو اد كـرـه في العـنـون هو الـ مـو اد كـرـه في العـنـون هو الـ مـو اد كـرـه في العـنـون  
اسـلـوعـل بعض رـكـا ن الخ مـم مـا فـ مـرـض مـعـا لـه لـا لـا لـا لـا

في بعض لطريق فاصول وماف فانه لا يمكن من الاجزـه شيـا  
واما قال عليه السلام ذلك لـ العمل المعقود في هذه الاجازـه هو  
الخ والاجزـه مـزـوطه مـعـا لـه وكن في هذه المسـله ان له الاجزـه  
الـ المـفع الـ كـان مـهـي الـ مـخـ عـدس اذا المـفع الـ كـان مـهـي الـ  
ان دـا عـبـر مـعـا علم الـ الخ علم الـ مـو اد كـرـه في العـنـون هو الـ  
والاجزـا علم الـ مـو اد كـرـه في العـنـون هو الـ مـو اد كـرـه في العـنـون  
الخ وكن لـ خـيـه علم الـ مـو اد كـرـه في العـنـون هو الـ مـو اد كـرـه في العـنـون  
مـعـه مـصـعـها المـزـاع ويزحها بعد مـعـا لـه بعض الاجازـه والعمل  
فانه لم يـصـاحـبـه ارضـا بـزـد علمه اجزـا كـرـه سـا لـ الخـامـه في  
المـزـاع ان سـا اسـتـعـلـه في مـعـو علم الـ الخ علم الـ مـو اد كـرـه في العـنـون  
قـد مـا هـا ن زحلا لـو دـعـا ر الـ خـا بـ لـصـا دـا لـ مـخـبـر مـجـو ر ا و  
له عـا ذلك اجزـه مـعـلـومـه مـعـلـه الخـا بـا الـ لـدـن جـعـله مـقـرـا نـه  
جـعـله الـ ا ر حـي مـجـعـله دـعـا فـا طـا لـ الـ مـا فـع نـزـه مـو لـ اجزـه لم  
يـبق له ذلك لـه لم يـسـلم مـو لـ العمل المعقود شيـا واما علم الـ العمل  
ما هو بافـع وكـرـه لـو زد السـخـ علم هذه الاجازـه بعد مـعـا لـه الخـامـه  
الـ مـعـا لـ ا مـا بـا لـ مـعـا لـ لـ لـدـن ا و بـا لـ مـزـا ن مـن جـهـه المـعـا دـن فـا لـ  
المـزـا ن اذا سـعـر دـمـه الـ دـنـق والـ مـجـيـن فـا لـه مـيـه علمه ان يـزد علم  
الخـا بـا مـعـا لـ مـعـلـه مـيـه مـو لـ العمل الـ مـجـه الـ مـيـه فـا لـ علم  
المـجـيـن سـمـا مـو لـ العمل المعقود لم يـصـاحـبـه مـعـا لـه مـيـه مـو لـ اجزـه  
علم الـ مـو اد كـرـه في العـنـون هو الـ مـو اد كـرـه في العـنـون هو الـ مـو اد كـرـه في العـنـون  
اسـلـوعـل بعض رـكـا ن الخ مـم مـا فـ مـرـض مـعـا لـه لـا لـا لـا لـا



قال لم يوزن ان يحس الاجزء على القدر الذي على اللسان  
احد هاهنا والباقي انه لم يحس عليه او المسلم امام المصنف على هذا  
لورتحامه لا الكتاب بسبب الخواب بان قطع القابل لاختلافه  
او غيره فبه على هذا الخلاف وفي هذه المسئلة ان الحيز الذي اذاعل  
اعمل لعلك ترك المعص فان بعد الخلو اما ان يكون معهما او فاقدا  
فان كانا اخيرا فاسد او فانه في قدرهما مع من لعل الحق الاجزء  
وكونه السد بالحقس فانه في المراتب ووجه ذلك ظاهر لعل المعص  
في العفود القاسده بصل لبعض خاف السع واما اذا كان لعل المعص  
قال لعل المعفود عليه ان كان سمر د بعضه من بعض يدخل المعص  
فانه سعي الاجزء لعل المعص وان كان لعل المعفود عليه لا سمر د  
بعضه من بعض فانه يدخل المعص فانه سعي الاجزء على العمل  
المعول حتى سلم الجميع فان ذلك وقصير انه لو دفع اليه حيوانا على  
ان يتنازه ولخطه مده معلومه لحيوته او سبه باخره معلومه  
ادخل في بعض المده وترك الباقي سعي من الاجزء لعل المعص  
لن ذلك ما بعض سمر د بعضه عن بعض فادفع اليه ثوبا على طه  
فبعض اجزءه معلومه لعل المعص وترك البعض فانه سعي الاجزء  
على القدر المعول لن ذلك لاسما خصص اليه لقصص سعي  
بعضه عن بعض فادخله فبعضا فانه لم يسلم ما دفع عليه القدر  
من العمل ولا سعي سوا ذلك لادفع اليه حرد العمل كنيانها  
اللعن ترك البعض كان لخطه كذا وكذا لعل المعص سعي  
ومعها ان القدر المعول لاسما سكي فادخله كنيانها لم يسلم

الضامن  
فان  
الضامن

العمل الموعود في القدر اما سلم ما هو باع فلا سعي لعله سافا سلم  
انضاعا ان لعل العمل لبعض وترك البعض سعي الاجزء على القدر  
المعول بان القدر المعول به مده باه حرت فهو على خطه ليعيق  
وسفر د بعضه عن بعض وكل حرمه موعود وليس به ذلك اذا دفع  
اليه ارضا فان درعها لن لمرارعه لعل المعص اما لعل المعص  
الاجزء فبعض سمارا راعه وهو اما دخل في عقد المارعه **السابعة**  
من مجموع على خليل قال رحمه الله في رجل دفع الى رجل ثوبه سريعا  
مده معلومه فسررها المارعي من غير حفظ ولما اسهله ردها الى  
وطلبه الاجزء كان له اجزءه ما حفظ وليس له اجزءه المارعي المارعي  
طاهر ان الحيز الذي سعي لمرعه وسلم العمل دون سلم النفس فاد  
لم يوجد منه العمل الذي هو الخط لم سعي **الثامنة** لو ان رجلا  
دفع الى رجل عذراء عان يسع له مده عذراء دفع فسح اي عذرا  
اسحق الحاد اجزءه عذراء دفع ولم يحس الاجزء عن شيئا فادفع  
عنه ولم يعدن بخوب ما اطلع من لخطه عذراء دفع على صاحب العمل  
مروطا بان لخطا احد المود انه يكون يحس اجزءه والخط الاجزء  
وسر دة واسترجاع العمل كما قال وفي دفع لخطه المارعي  
ان دفع العمل السعي فبعضه اي عذرا فادفع فسح عذراء دفع وصاحبه  
يبريدان بخول لكون اي عذرا فادفع المارعي فانه بعض مده العذراء  
الاجزء وان سعي بان يسع له دراعين اجزءه كان له ذلك ولعل  
على انه اذا دفع الى صباغ ثوبا للصباغ اجزءه فبعضه سوي كان له بعضه  
الثوب وكان هذا ايضا على العبر ومما في هذه الحيز **التي**



عالم كان او جاعلا كذا انلاف لمنافع فاما ان كان يعقل  
البيع والضر كان سهوا بلائ سبل ونحوها وانه لا يضمن  
ان يضمن من حيث انه انلاف لمنافع واخر لا يركب له زسه ومع  
البيع والمز فلما ان لا يضمن في الامان علمان زياه في تلك التي  
كالجبروت فانه مع كونه محبوسا بحملته انلاف لمنافع واخر لا  
يضمن المحاقلا انه لا يضمن الاخر او الاخر لا يضمن على من حمله  
من حمله ما زكاته جعله الله الربا في ما زكاه الله عاقل  
العجز حتى يفسد او الله فان لا يلاقوا تحمل من وقع عليه  
الامان على الملقى كذا ها هنا كذا العجز ومينه ولو اعيد  
اجزئته سهوا علمان عيزاد من صاحبه في انقض الاجزئ  
لم يكن لما جلد بعد على صاحب الامان من اجزئته وكذا لو كان  
العبد سرع بالعلم من عيز اجزئته من صاحب العمل لم يجزئ  
هو ختم العصب في جوب اجزئته واما عمل العبد ما فاعطاه  
ودخر بدل الله زوجه في ارفاده ان العبد او سرع بالعلم لمزومه  
الاجزئ الى اجزئته والمصح ما ذكره في ارفاده وذلك لان منافع العبد  
ملك للو في كل من يملكه لمزومه الامان اذا كانت لها فيه كذا  
فما زك الواسع براه العبد والملك لمنافع وانه لمزومه العبد كذا  
ها هنا الله ان يكون العمل ساسا سراسر في حقه فله وانه لمزومه  
كما لو ان ملك الامان ساسا سراسر الله لم يضمن كذا ها هنا فاما  
اذا كان العمل لمزومه الاجزئ فيه سطران كان العبد عيزا فانه

فانه يدخل في ضاها لمرسوا علم العمل اليه وهو حال معروف  
او اسرع منه فما يضمن لسببها العيوب فان كان كذا كان  
سبل وعشر او اكثر من ذلك فان لا مزاد امزها ما يضمن  
والعبد يضمن لمزوم كل على حسب ما يضمن فاما ان لم يضمن  
والعبد فان كان العبد جالسا مع زوا فانه لا يدخل في ضاها و  
كان كذا الاما او اكثر منه على العمل الحجة فخرجه عن اختياره  
هذا كله ان كان العبد عيزا وانه في العارة وان كان اذونا  
له في العارة او كان اذونا له لهذا المصروف فان مر عوده واما  
وتوايه فانه لا يضمن العبد ولا المجزئ او اذا كان الحال هذه فاما  
المجزئ فان كان العبد ما وناحا او الدفع اليه وناحه منه  
لم يكن اذونا له لمزومه الدفع اليه واما الموضع اليه  
وهو في ان ما يجوز فيصح المجاز في اجله وما لا يجوز  
المجازة لاجله فهو صحيح للعدو في ذلك مسال الا ان  
واذا اجزئته خلا ارضا او ارضها فان كان عيزا فخرجه  
بركبه واما ان له سواها او العجز عن بيعه اهل او بعهه نفسه  
المجازة وان باعها لمن ضره لم يفسح المجازة ومن العذر ان  
كثر من جانيه بانه عجزه عن الخزوه التي اصحاب اليه لاجله او عن  
العاره التي يتجر فيها عذر ميل فلا سبل وعيزه او ساجزته وانه  
لنساوق عليها بتمسكه من لسر عود وكذا لو كان من خزومه  
في بيله ثم خرج مسافرا كان ذلك عودا فيصح المجازة الثانية



ولون تخلوا ساجزين زجله انه لم بان لهما ان الطريق مخوف  
لا يوم فيه علم النفس الما كان لكل احد منهما ان يسمع الجارة  
وان كان قد جعلها الى بعض الطريق كان على المساجز مسطحة  
تضعف الخشب لا خيز وما يخرى من الخوف هو الخوف والسيد  
على الطريق اعطى نصف وتجا الامة وليس الخوف الذي  
يعرض منه في كثير الطريق المسالك الثلاثة ولون تخلوا  
اساجز طريقا على ارضاع من مده معلومه تسعة لطر سطر  
من تلك المده ليل لسانية كان له ان يسمع الجارة وذلك لان  
ليل لسانية معلوم انه لا يخفى في بعده المني بخز الامة ولا  
فلا مده ملائمة فاذا ارضع لطر يكون وحاشا لعدد لطر  
ليل ليل لذي سبعة وثلثا لهما اذا سبعة ليل لسانية وقد  
ما بعده من امل لعدد وان كانت عروسة دون وعده ليل  
المزاة وهي دخلت في الارضاع لعقد الجارة على سبب طلب  
العوض على ارجاء المبرع فوهل يستحق من سبعة من اللين  
وكثر ما سده في المسالك فقال لهما فيه اللين واجزة الملك ملك  
المده قال الله ان امواله نصفها لهما واذا اوتى بها  
لها خالص المبرع وكذا ان مرض لطر كان اقل احد من  
المساجز والطر سبب الجارة التي لاهه قال ع ان فليس  
قبله في الاجزاء كان ما خلد لدار بالخيار من سبب الجارة

شعاع الائمة في قبة حارة  
شعاع الائمة في قبة حارة  
وسلما بها على امل الجارة على الجارة واداسط المساجز  
والمساجز منه سبب الجارة من سبب السبع وذلك ان هذا  
يوجب سبب الجارة لهما يكون مدتها مجهولة واداسط كان  
لها الجارة من سبب عليها من سببها كرسيا يسيرة والجاره  
اداسط لغيره بعد ان سطر منها وحيث الجارة المده التي  
حسابها قال طمخا في كرسيا بعد من عدل لافاده وفي  
اجزاسه اجازة محمد ثم ان لا يت بعد ما على ليله ادعاه المبرع  
انه ان كان دعاه المبرع بالسبب عليه المده وان كان لا اجازة  
قال قول قوله مع بسية وله الجارة في سبب الجارة وان كان في عمل  
المده وحاشا على الجارة اما صدق ادا كان في عشرين دكر اوضح ادا  
كان في عشرين سنة الثامنة منه ومن ساجز تخلو ليل له  
اساطين سبه ثم بعد عزم المساجز واداسط ما سبب الجارة  
سبب ليل هذا القول يكون عذر اعندنا وهو قول واحد من بعض  
للاعداد انما عقد اجارة حجاز ان يسمع للاعداد ولله ادا سبب  
زجل لا لتلق اسانية ثم شفع ورا لتا لعله جاز لفضل اجارة او سبب  
زجل لا لقطع عضوا لوفوع المكلة فيزاوله ادا اراد خطا امتطله  
فقد عزمه وبعض عزمه في اجازة سبب الجارة دليل ادا سبب  
دابه للسفر ثم عزمه بعد عن السفر فانه يكون عذر في سببه  
وكميل ساجز جازي بالاجارة ثم عزمه الثامنة من شرج

ان مصر واداء جزا صامو قومه من مزا للرداعه ثم يردع  
ردحها فان ذلك عذر العجز المجازة وميله نص على ان المجازة  
سقط العذر فان خصها بالماضي من الخاتم واما المجازة  
المجازة لاجله فعنه مسال الخاتم المسقي المجازة لو لم يستلخ  
والاستلخ منه واليه ذهبنا وانه لانه عذر محرم وهو العذر  
في ملكه وهو على المسقي موقوفه دليله اذ روح امته ثم ما ذكر دليله  
فان دليله بان يكون في الموقوف عليه اذا اجر الوفاء مات هاسط  
اجازته اجازة ليس عن ذلك فعلا الوفاء عينا محرم في وقت يقوم  
الموازاة فيه مقامه من جهة ذلك سيطر او قد يقوم الوفاء  
فيه من جهة المجازة لم سطل بالظن عا هذا بعين عسل من هذا  
عقد لم يوفى بها فانه في ملكه ان لو لم يكن لس ملك الثاني  
اجز تحل عليه لانه الصريح بفتح الحين قبل ان يفسد المجازة لم  
يحل للمولى ان سفل المجازة فاعلم **الثالث** من خلق المجازة  
ومن ساجز رجل ليعاله سهرنا اجز ومعلومه فور والحق ان  
على سفل الموت ان رده لم يكون عذرا في منع المجازة وسفل  
انها لو احتاجت الى رضة يكون ردة العذر عذرا قال في سفل  
المرأى ومنه ومن ساجز نسبا سبه ثم اميد لما في  
حتى سبه فقله ثم عاض الما به سفل الى ان يفسد المجازة ويظهر  
المجازة لم نام سلامه لان لما وادعاهم فادى حكم المصالح فخصه  
المنافع فلا يكون له نصيبه كمن ساجز عذرا من قبله فليس له

فان كان المجازة بعد ما عجز كراكهاها وبطونه المجازة على امان لا  
لانه قد سلم على وجه ملكه الاسماع به فلو زعم المجازة قال ان لم يزد  
نقل المجازة حال الامتداد من الما فله ذلك في عذر في سفل  
**المجاورة** ومنه والتموت الى اجز الوفاء المجازة وميله وطلعت  
المجازة ما عجز من المجازة بطون كان حرة باخرة وميله  
لعمان عجز المجازة ولم يفسد ان يادة وان كان في بعض كذا في  
القباض عجز ايضا فان كان لبعض كمن ذلك لم يفسد المجازة لانه لم  
يعلم ما هو مقتضى لاسه فاسه الى والوكيل لا يفسد بعض غير واما  
**الموضع** **الربنا** وهو في احكام المجازة فاعلم ان الاسماع  
صريح في **ما يبيع احاز** ته والما في بيع اجازته علم ما عجز ما به  
اماما بيع اجازته فاجازته لم علوا اما ان يكون محله او  
فان كانت فاسده فيه يكون سبعا المنافع بالحق من سبعاها  
وسبعاها بصلح العمل على ما عجز والمجازة هاهاها اجز المالك  
كانت المجازة محله والمجازة سفل اجازة سبعاها سبعاها المنافع  
او الرضى من سبعاها فبان سفل رضى او سفلها من صاحبها  
ومن من سكنها لم لا سكنها على ما عجز او لعل المجازة او سفل  
التجمل قال في سفل ملك المجازة بالعمد وهو بالسلم وسفل  
بعض المذرة وادى شرط التجمل للمجمل هو الواجب اخلاؤه وادى  
عمل المجازة لاجل الشرط او عملها سفلها فعلا سفلها فلم يفسد  
ان يزوج كالمسح ادا سفله فليس له ان يفسد لانه اسفل الرجوع منه لعمه

على توبته ما قال ط وخوذه بعد ما لم ينجح له ذلك جوده  
كالركوه قال في كفاية العبد وجود الجزاء وطالبه  
عليه انزاه من الجزاء والشفاه بها واخر الزهن عليها عند  
لين انزاه والمصحف في في الاموال او خلا السبيل انزاه معافاة  
للاسماء اسدا في سرخ او حضور عن محمد بن الحسين او الجز  
وزا سبه فانه اذ لم قبل تسليمها الى المساجير انزاه من الجزاء  
لم ينجح الجزاء في قول ط واورد لو انزاه من دين موجب قبل حلول الاجل  
هو انزاه والعرف بينهما ان انزاه من الحقوق قبل جوبها اي قبل ان انزاه  
من لاسعه قبل ابيع وسفسل بعد لم ينجح الجزاء فهو براه قبل  
وجوبها ولا ذلك الى بل موجب له واجب الجا او اما تأخر المطالبة  
به فيكون براه بعد وجوب الحق فيعرف ان قال ط هذا امر على اصلها  
واما ان كان بعد تسليم المعنى المساجير الى المساجير قبل ان يقال  
انه ينجح انزاه من الجزاء من حيث انزاه بعد وجود المسد  
فصارت حاله يقول في ان الزايع من لمان عن جناح الخطا وركاذا  
ابن العمان عند تحت الحجر والجز عن لمان لا يفسار نهاسه الخطا  
هذه عند المجازة كما علم عليهم بالية في انزاهه فانه يكون صحيحا  
انه انزاه بعد هو ونسب وجوب لمان فصارت حاله انزاه بعد النمان  
لين وجود المسد بمره وهو المسد كركها ما واما  
قال ابيع اجازة في ذلك مسايلا واحكام الجزاء في ذلك من تلك

المسايلا الجزاء قال في المعتمد عليه لانه وان رجلا علم نكاحه  
لاخره فهدى له سباحا رله اخذ هذا اذا لم يكن مزوجا وان كان  
مزوجا لم يجوز اذا كان من كالم العبد في جاحه اسان مسرعا من  
ان يكون ربه مزوجا ولا سبه في جوار اخذه شي باخذه واعطاه  
واذا اسان سبعا مسرعا من غير ان يكون ذلك مزوجا ولا سبه  
في جوار اخذ له فيكون مقابلته الحمد بالحمدك داخل في قوله تعالى  
هل جزاء الاحسان الا الاحسان قال ط واما اذا كان مزوجا فاف  
لمزا لي يسعي به العبد لم يلحقوا اما ان يكون حقا مثل ان يكون  
الاسان حق في دما العبد وكله في توبته عليه وطله وكله في ابيض  
من طله هذا يجوز عليه اخذ الجزاء اذا لم يكن هناك من يقوم مقامه  
قال ط لم يسع ان يجوز له اخذها كما ذكره الفقهاء في السهاده او المبر  
قال ط لم يسع ان يسل ذلك لمن يكون في صاعها الكفاية لا يجوز  
اخذ الجزاء عليه ولا سبه او السهاده فان السهاده يجوز اخذ  
العرض عليها في بعض الاحوال ان لم يكن هناك من يقوم مقامه  
فكان السهاده في امكن فيقول داوها واحبا وقد لا يكون واجبا قال  
ط وان كان ذلك الامر باطلا فانه لا يجوز له اخذ سباح المعافاة  
على الباطل لخوان بطله العيز او يقدم على عطفونه في جزى محرم  
المردسا قال ط وان كان ما سعي فيه من جملة المباحة حرام لاخذ  
عليه سباح مزوجا ولا يجوز في جزى الجزاء على العمل الثاني  
والمرساح الحزم حرام لا خلاصه لانه لا عملوا اما ان ياخذه لهم الحق

او ياخذ ليطلم احد الخمسين قد قال صلى الله عليه واله لعن الله الذئبة  
 والمرس اخره الكاهن التي حرام لما روي عن النبي صلى الله عليه واله  
 انه بها على حرة البغي وحلوان الكاهن في لعنن الفا لغوار من  
 الكاهن التي قال السفي وما ياخذها وما على هذا الوجه فانه حرم  
 تحب زده على ما حبه ان كان باصا وان كان بافا حبه لصاحبه  
 او اسبل معه وان لم اعزفه نصف لم ينفه وان ولد ما حبه  
 في ابقاء ابصا او داه ما حبه على عرض حرام لعله قال ما انا احد  
 فلا يكون ما حبه وان وجهه محظور وان لم ينفه اخفى وان كان محظورا  
 والمولى فيه المسح لا المنع والله اعلم **الثالث** ذكره اخره العار  
 في سبك له وهو الذي لا يخرج الماخزوة قال علي بن هبة سوط لم  
 يكرهه على اصله حتى عليه المروءة من المروءة ان اعطى سلمه من  
 غير سوط يجوز قالوا والله ان الحزج ان كان معا على الحزج  
 اخذ الماخزوة على من عصى الملوه ولجوها وان لم يكن فحينما  
 عليه فهو فرض على الكفاية والمحزج اخذ الماخزوة عليه ابصا له منها  
 اذ به يكون هو باللو اخطت يجوز ان ياخذ الماخزوة على اذ الوجه  
 كالملو على المساقط لو اداها حمله موقع العزم عليه العزم  
 فيه يكون قد اخذ الماخزوة على المروءة فانه فربه محضه فلا يجوز اخذ  
 الماخزوة كالملو واما اذا اعطى شيئا على وجه التبرع غير سوط فلا  
 خلاف انه يجوز له اخذ **الرابع** من تزج ان يصر اخره الحرام  
 تحب عليها زدها الم من حرمه منه لانها حرة لسوط حرام مولا

الجند والما مال له اصله مملوك سوطا هو خلية بشرط  
 المحزبات المحظورة الى اخر ما ذكره ورس الله روجه واعلم  
 ان مال الجلال اما لحزم اخره سوطين حرمها روي عن العار  
 حسن الحزام والمالي ان يكون اذا لم يصر واحدا على مال المولى  
 لجواخره العبه والعبه واما الماخزوة للعنه ولجوها والناي  
 اخره الموان والفران ولجوا لولي واخره ساسن الحظا لبروخ  
 حرمته والناي يحرم ياخذ ساسن الحزج والساهد ليهاده او العار  
 ويحل حرم ما ذكرناه هذا العمل والمروءة الذي يوح من  
 الماروة في الرصد في الطريق المحزج ولجوها واد **س** وكذا مال  
 الماخزوة على جوارحه **الاول** ان يصر حرمه المروءة  
 عليه يجوز ان يقول ان اعطى هذا المال العلم المزان والمولى  
 لبعض من لزاوا له او لغيره على هذا الوجه الى ما سده ذلك  
 فان ما هذا الملك المخذ للمالك حرمه الى الدافع ولو جرم المرد  
 به حال ان هذا السوط مع من دفع الملك وان السوط الذي جعله  
 هو ماعل لما لا اذا كان حرمها ما كان لما لا الذي في مقابلته حرمها  
 ايضا المروءة ان العزل لمعه اذا كان حرمها ما كان له الذي في مقابلته  
 حرمها فان لم يرد الى الدافع في هذه المسألة حتى اخذ العاصم تزوجه  
 السارق حرمها العاصم لزا الى له لانه كان في صانته يرمي المال  
 وكوم ياتيه ورس الله روجه في المطاير في الزنا وانما لو حرم الثاني  
 ان يكون الماز المحظور في صيرها وما يسمي به في العاصم سبيل الهدية







[illegible]

وذلك ان الخبز يدعى قدامه واسمك المساجد من فوقه  
 السبه وعلى الخبز على النافله فان حلقها في الموضع  
 الذي ساجد اليه اليه لتركه والجلوس عليها واحدا منها هنا  
 تقع في سبيل جدها في المساجد والنافله وجوده لئلا يتركه عند الخبز  
 الخبز في المساجد الزامه المساجد ولا يصح سجاده بها غير الخبز  
 ذكر في خلافها في المده ما ذكرناه وما وجوبه لئلا يتركه واخر  
 فلا يصح فيها ايضا سجاده غير الخبز والخبز المسجود  
 انها اذا حلقها في الموضع الذي ساجد اليه لتركه اليه اذ الخبز  
 ان القول قول المسجود مع سبه والسبه على الخبز ليس على الخبز  
 غير موضع على ان من يريد الزام الغير ما هو له مسجود فيها مدعى  
 وجوبه فمقصده ان يقول لغير هو المدعى والله لئن اعزاد اقول  
 انها اعزته على ان تترك في موضع كرا او لغيره عليه مجاوزته مدعى  
 عليه انه ما يتركه من غير مجازاد الخبز المسجود في المساجد على الخبز  
 لانه هو المدعى على الخبز لانه هو المسجود ما ذكره وذكر  
 صاحب الاوقاف السبه على المسجود والخبز المسجود وجه ذلك ان  
 مزج الخبز لئلا يتركه غير ما دون المده ما يتركه صاحبانه  
 ما دون سبه لادن في ذلك القدر بافزاره وما عدا ذلك فان المسجود  
 يكون مدعى الجواز في سبه عليه السبه وعلى الخبز الخبز المسجود  
 الخبز لئلا يتركه لادن في ذلك القدر بافزاره وما عدا ذلك فان المسجود  
 ان يتركه قطع بعضه والى الحائط فليس له قطعها لئلا يتركه

٢٠ ذلك انهما اذا احتلما فادعيا الاجيزا ان يكونا الاصلين  
 غالب وانقر المساجز فالسب على الاجيزا لان يكونا الاصلين  
 اقامه السب عليه فيقول قولك قوله معسرة ولا وسابك دعوى  
 الاجيزا المستحقين السب على المساجز وذلك لكونها قائمه بالسب  
 قدس لله روحه انه اذا دفع رجل نعره الى رجل لزعاما فادعيا  
 النعره منه في المراءاه يرضى هناك امر مكنان لمحل سبها  
 ان السب على صاحب النعره اذا ادعيا اليها ما لم يرضى وقال رحمه  
 الله واذا استروعي رجل نعره داه معسرة الاله في ايام الدعايه  
 وقال الاجيزا هو حادث قبل السب فعلى صاحب الداهه يدعي عليه حيايه  
 ان السب على صاحبها انه من حيايه فان لم يكن فعلى الاجيزا المين  
 ليس من حيايه وليس بسب سايقا دعوى من اجرا المين  
 عاتقه السب بامر عايب لانه نراا السب في مثل هذا سعدوكم  
 من غير المحل عليه فعلى هذا لو حمل الاجيراجه وصاحب الجراحه  
 او المحرم وصاحب الحيزه في ذلك كان لحق فيه ما يساه فاما اذا كان  
 ذلك باقر يرضى قائمه السب عليه فالسب على الاجيزه وقال رحمه  
 الله روحه في النذبات وان اجيزا حيا او متبركا رجع معسرة او ساه  
 مدبرحه وقالوا بها كذا في وقت معسرة تسكن منها فادعيا مینه  
 في حياها والحال هو كان لصاحب الساه فحسبه فمها على اجازات  
 الخ الطاهرانه حيايه منه فادعيا فادعيا ان راعى نفسه طاهر  
 حيايه لم يصدق ومن احياه القاتل عيش من عيش

صاحب القول لا يسمع الشائنة واذا احضرنا اجبرنا المرحوما  
الشيخ في نفسه بعد ما لم يسمع على صاحب السب واللعن على الصانع  
وذلك لان صاحب السب هو المدعي للزيادة وهو خلاف الظاهر عليه  
السب والصانع منكر لما فعله العبد كذلك الحامي يضمن فيه ما ذهب  
في حاميته فاحلها في نفسه ما ذهب كما كتب له على صاحب السب العبد  
الحامي وكذلك القول بالحل في عرق ما ذهب لنا سيحله قال الحامي  
الحياط والمصاع والخوف واذا دعا له ورد المصوع والمخيط والقول  
قوله قال صاحب القول لا يجاب الشيخ مع سبه وبه قال القاضي  
ابن ابي ابيد الله وما قاله هو صحيح على الصانع لان الخط على الاجير لا يترتب  
محمون عندها لا تخشوه ولان زجلا دفع الى الصانع بواعلى اصبغه  
له بزرهم يصبغه لونا سبع منه كان للصانع مبرعاه ولم يحو  
سما فان احلها فقال للصانع ابرئ لي صبغ لسأوى شره وقال صاحب  
القول لم يترك صبغ لسأوى خمسة كان له على الصانع والعبد على  
صاحب القوب وذلك لان المدعي للزيادة هو الصانع والظاهر مع ما  
الويك ان حامل هبة لم يبرأ من شي فاعبر فيه بقرنه وما لم يعرف  
فهو على المالك ان يتوب الله على الصانع والقول قول صاحب القوب  
مع سبه فان دفع الى الصانع بواعلى صبغه لم يترك صبغ لسأوى  
صبغه فهو القوب ان ساءوا احد يوبد وامس للصانع الجادع  
واذا دعا للحر المبرأ من ماله على بده لم يترك صبغ لسأوى  
والعبد على صاحبه وفي مجموع على خلية عند الباع



ولان معا دغا نطق لسلحه التي اخذ خرج على سبها ما نزلها كانت  
عليه السه لا نه احبر من ذلك قلنا وان لم يسه على زيل لسلحه  
المن على السله ما ياحد من السبع حقه وكذا القول في البعا  
وعزيم من السله احز المسكر في ذلك ان هدم من الحصن عزيموه  
من العزيم في ذلك على القطع وكذا القول في البعا وعزيم من الاحز  
المسكر في ذلك دعا زيل لسلحه بها عند السبع ولا يسه له حله السبع  
ان لسلحه فانه عزيموه واما اوحينا السه على صاحب السله لان  
السبه التي بعها السبع على البع وها السبه في يد والسبه على البع السبع  
وما بعير صاحب السله سبه منه فبع وهذا الوا دغا العاصم في ذلك  
العصوب والمزيم في الوا دغا والمعرف بالسبه اما في السبع بعرويه  
لان سبهم على البع في السبع عشر من مجموع على خلاف ذلك  
او انظر اخذ البعه لم اعاذه ذلك انه احدها للذي سرعوا سبه قوله  
وبصر صامنا ما كانه اذ انك ولس لسبه وحده وان قال وبعه كونه  
البعه من عزيموه وكذا الحزيم لم طعه فادعاه احدها للذي سرعوا نظر وان  
كان عزيموه في البعور في ذلك اعليه السبه انه احدها سرعوا وان لم  
يكن في عزيموه والسبه عاصم في البعه انه احدها لا الحزيم  
انه اذ كان عزيموه في ذلك فانه سرعوا الحزيم وسلموا العمل اليه فكون  
مفوضا عليه المان برط اسما الحزيم في الحزيم وعشر والحق عليه  
فمن ساهرين من جاعبها الحزيم سبه وحق به في اذنا تجديده واحض  
السبه برانك ومات فعليه السبه هما اذنا في الموت وان لم يكن له  
سبه من قال اخوان رضي الله عنهما قوله فصل في ذلك سبه في الحزيم

١٠  
 ٩٩  
 ٩٨  
 ٩٧  
 ٩٦  
 ٩٥  
 ٩٤  
 ٩٣  
 ٩٢  
 ٩١  
 ٩٠  
 ٨٩  
 ٨٨  
 ٨٧  
 ٨٦  
 ٨٥  
 ٨٤  
 ٨٣  
 ٨٢  
 ٨١  
 ٨٠  
 ٧٩  
 ٧٨  
 ٧٧  
 ٧٦  
 ٧٥  
 ٧٤  
 ٧٣  
 ٧٢  
 ٧١  
 ٧٠  
 ٦٩  
 ٦٨  
 ٦٧  
 ٦٦  
 ٦٥  
 ٦٤  
 ٦٣  
 ٦٢  
 ٦١  
 ٦٠  
 ٥٩  
 ٥٨  
 ٥٧  
 ٥٦  
 ٥٥  
 ٥٤  
 ٥٣  
 ٥٢  
 ٥١  
 ٥٠  
 ٤٩  
 ٤٨  
 ٤٧  
 ٤٦  
 ٤٥  
 ٤٤  
 ٤٣  
 ٤٢  
 ٤١  
 ٤٠  
 ٣٩  
 ٣٨  
 ٣٧  
 ٣٦  
 ٣٥  
 ٣٤  
 ٣٣  
 ٣٢  
 ٣١  
 ٣٠  
 ٢٩  
 ٢٨  
 ٢٧  
 ٢٦  
 ٢٥  
 ٢٤  
 ٢٣  
 ٢٢  
 ٢١  
 ٢٠  
 ١٩  
 ١٨  
 ١٧  
 ١٦  
 ١٥  
 ١٤  
 ١٣  
 ١٢  
 ١١  
 ١٠  
 ٩  
 ٨  
 ٧  
 ٦  
 ٥  
 ٤  
 ٣  
 ٢  
 ١  
 ٠





وَقَطْعُهُ خَزَنَةً وَطَائِفَةُ اللَّهِ خَزَنَةُ الْمُقْسَطِينَ

أجزاء الملك المأجورة المبرورة واحدة المأجورة دفع صاحب المدة  
نصف الغلة أو أقل وأكثر إلى المأجور فيه المأجور دفع عن المأجور  
ويكون ينزله البيع ولا يكون للمدفع المسترجع بعد ما قبض من  
ملك المأجور سواء كان بأمان يده أو بالثقة أو بالثقة أو بالثقة أو بالثقة  
عما يلزمه من المأجور فقد ذكر في ما يله أنه يدفع عن المأجور لأجل المأجور  
والنظر إلى ما دفع عن المأجور والملك لا يملكه ثمة وكذا في  
الملك فإن كان بذراعه أو بالثقة أو بالثقة أو بالثقة أو بالثقة  
ما جسد المأجور خزانة أو بزر الدراع أو بالثقة أو بالثقة أو بالثقة  
في الأرض ملك نصيب صاحب الأرض من المأجور فيه نصيب صاحب  
اليد وكل له والعلة يكون كلها له والعلة عليه ولا يكون  
لصاحب اليد وإن لم يعلم به المأجور في المأجور دفع إلى المأجور  
لم يكن ينزله الحق وهكذا إذا كان المأجور خزانة أو بالثقة أو بالثقة  
للمأجور لا يملك فيه والعلة عليه ولا يكون لصاحب المأجور في الأرض  
فإن دفع بعض المأجور إلى صاحب الأرض منه كذا الأرض مع كلها له أو  
كالمع فإن دفع من غيره كان له المسترجع أن كان فاعاهاه أو  
المالك كان بالثقة عليه لصاحب الأرض أكثر من المأجور والمأجور  
لمنه المأجور في الأرض يكون قيم المملوكة المأجور والمأجور في الأرض  
عند دفعه مع فاعاهاه والمأجور إذا دفع أرض الوفاء بالثقة أو بالثقة  
سواء كان له أن يدفعها من المأجور أو بالثقة أو بالثقة أو بالثقة  
لأن المأجور قد استغنى عن قيم المملوكة المأجور والمأجور في الأرض  
المأجور فاعاهاه والمأجور إذا دفع أرض الوفاء بالثقة أو بالثقة أو بالثقة  
من الخطأ والمأجور أيضا إذا كان فيه مصلحة للفقر أو المأجور وما

وَمَا قَالَ أَنَّهُ مَأْجُورٌ فِي الدَّرَاهِمِ وَالْأَنْزَارِ الْمَذْكُورَةِ وَأَنَّهَا مَأْجُورَةٌ  
الدَّرَاهِمُ مِنْ دَفْعِ الْعِلَّةِ وَفِي أَيْدِي مَلِكِهِ وَأَنَّهَا مَأْجُورَةٌ  
عَلَى زَائِعَتِهِ فِي مَجَارَتِهَا أَمَّا سَائِرُهَا فَلَمْ تَكُنْ وَمَأْجُورٌ عَلَى أَمَامِهِ وَلَهُ  
المأجور بعد أن ماله في ذلك من حقوق عام المأجور في العقد  
الصحیح ولم يكن في الفاسد كما نساه من المأجور وذلك لأن المأجور إذا  
قامت فاسده كان للمأجور ترك المأجور وكذلك لصاحب المأجور  
سقط لمأجورته فإذا ترك المأجور فإن كان قد عمل بعض العمل استحق  
نفسه من المأجور وهي أجزاء المأجور لماله بما عمل بالمأجور دون البيع وهذا  
إذا كان فاعاهاه المأجور فاعاهاه أو كان يستأجر المأجور لماله المأجور  
ولم يكن يساه من المأجور في المأجور الثاني وهو في المأجور  
فالمأجور في المأجور في المأجور فاعاهاه أو كان يستأجر المأجور لماله المأجور  
رجل رجلا على أن يعرض هذه المأجور في المأجور في هذه الأرض فاعاهاه  
جهامه معلومه مأجور معلومه وخوارج من المأجور في المأجور  
والمأجور المأجور وعبر ذلك إذا قام معلومه وأما الفاسد  
فيكون مساجير رجل رجلا على أن يعرض له في هذه الأرض مساجير  
جوده ولم يعلم به وعبد الخصم إذا مساجير رجل رجلا مساجير  
معلوم وسنط المأجور والخصم من عبد البائس في الأرض وهو المأجور  
من قول من قال كجور وهذا غلط لأنه ليس من وجهين أحدهما  
جهالة المأجور مع ما ليس عنده ولم يلزم استحسان المأجور والصاع  
والصاع من المأجور أنه محصور من المأجور في ذلك مساجير  
من تعليق المأجور ومن دفع عزمه إلى رجل يعرض بها مساجير أعان



[illegible][illegible]



الميثاقين و...  
 ان الذين اعترفوا...  
 علمهم على...  
 وليس كذلك اسراع الحاج الى الطريق...  
 قدس لله روحه...  
 انه لا يجوز لاباد...  
 واسراع الحاج...  
 نفعنا بالطريق...  
 انه لا يجوز اسراع الحاج...  
 ان يحطوا لغزبه...  
 الدار...  
 فان هذا الغزبه...  
 الغزبه وكما...  
 هذا اذا...  
 لهم عناعها...  
 عنها فان...  
 احيا الموات...  
 الذي يملكه...  
 خزنها وزاعها...  
 فادخل احد هذه الامور...  
 وفي سرح او...

ان الذين اعترفوا...  
 علمهم على...  
 وليس كذلك اسراع الحاج الى الطريق...  
 قدس لله روحه...  
 انه لا يجوز لاباد...  
 واسراع الحاج...  
 نفعنا بالطريق...  
 انه لا يجوز اسراع الحاج...  
 ان يحطوا لغزبه...  
 الدار...  
 فان هذا الغزبه...  
 الغزبه وكما...  
 هذا اذا...  
 لهم عناعها...  
 عنها فان...  
 احيا الموات...  
 الذي يملكه...  
 خزنها وزاعها...  
 فادخل احد هذه الامور...  
 وفي سرح او...

[illegible]

سوكى دوى التملك لم يرد ذلك له سبب بل سبب التملك ولا يصح القصد  
للملك كالسبع والمصرى فاما الخندق فعرف ان ماله له لا وقع له الملك  
وذلك السر على الجميع ترجمه ابنه الى الماده ادا كان له ادا خسر اصعبا  
يخط اعديه من تسبيل تعاره الى المالك فحسد بسبب الحق ولا سبب  
الملك فاما ادا كان الخندق واسعا عمنها كما فعل المالك في املاكهم  
من جهة العرفه فانه يقع الملك به ويكون له الجايظ حتى يقع الملك  
في داخله كما في الجايظ ومثله ذكر من وجعني عنه ايضا ان ملكا وضع  
الخندق دون داخلها الى ان يوصف يده اليه والوارد هو المالك ومن جهة  
العرفه القاعه عمل الخندق من ماله الجايظ فانه يعمل الميع الا داخل الخندق  
والخارج من ماله حركه وباراها عمل الخندق وحال الملك كما في دار الجايظ  
عمل الجايظ اذن من جهة العرفه حاز ان اعديه من سبب الملك الجايظ  
فاما ما عدا هذه المسائل اربعة سبب بها الحق ولا سبب بها الملك الاخر  
مده من جايظ او جعله صفه فعلها اسما في الملك في المباحات  
الخزانه والاربعه والباقي ان يقطع جها نان جعلها صافه بصل للرد اعدي  
او ماله الى ان يقطع جها نان الجايظ يكون ملكا له فقطع جها نان والاربع  
ان تعاره اليها خندقا فعزها كما فعله المالك في املاك محمد ملك  
داخلها والخامس ان يخطو عدي راحا اليها مساهه فملك داخل المساهه  
قطع جها نان يكونه المساهه يقع الجايظ وسع هذه الخمره مساهه الى  
الملك من جهة الاحكام من ان كان جها صافه له ولم يزرعه فيها العشر وقال  
المحقق انما لا يرضى له الامالك لها التامه وكان م يملك لم يرد ان له

[illegible]



لا نه لسن ملكه والوقيل ما يصح من ذلك الخلق والامام والجامع  
 اس ما لك فلا يصح منه الميراث والاسم والوصية فانه اما ملكه  
 والسن المال اسم وكذا خلقها وارث كاس لارض ملكها احدها  
 من تسليس وقد اختلفوا في كون ملكا للامام فله والامام  
 السلوك كله ويجوز ان يكون ملكها الكفاية ايضا اما والامام  
 اجدها وطفا بها ملك الاحكام والاحتياج الى ان يامر على حسن الخلاق  
 وما يصح ان كان ملكها الكفاية فله ومن الله زوجة في الميراث  
 احتاج الى ان يامر بالاحكام والاحتياج الى ان يامر والامام  
 اذا كانت الكفاية والامام وان كان من اجل الامم كان حكمها حكم  
 اما الامم من الامم والامم والامم من الامم والامم من الامم  
 وملكها ما كان له ان لم يكن كان في الامم والامم من الامم  
 علمه والامم وهو احتياط في قوله في الاحتياط في الاحتياط  
 وهو احتياط بالامم والامم والامم والامم والامم والامم  
 فان كان سلطانا في الامم والامم والامم والامم والامم  
 اما ان يكون حرم او ديارا كان ديارا في الامم والامم  
 حرم او ديارا كان ديارا في الامم والامم والامم والامم  
 او زعم الناس ان ملكها كان في الامم والامم والامم  
 واحتياط حرم او ديارا كان ديارا في الامم والامم  
 وقطع احتياطها بها تكون الامم والامم والامم والامم  
 فان دعتهم او جعلها في الامم والامم والامم والامم  
 حالها الى ان يخرج عن ملكه كما لو كان ملكها لم يترك رواه

حق ما ذكروا من ذلك ما يخرج عن ملكه كملكها فان يخرج  
 عن ملكه لم يكن للملك ان يملكها اما دونه ورضاه الثالث من سراج  
 مضروبا من عمل الامور في الاحتياط والاحتياط والاحتياط  
 لم يترك ملكا من ملكها فانها الملك والاحتياط والاحتياط  
 فالاحتياط بها يكون الامم والامم والامم والامم والامم  
 ملكا من الملك المدد احدها مجهول في الاحتياط والاحتياط  
 فقد سلمه احكامها لم يتركها كانت احكامها والامم والامم  
 لرجل من مائة والاحتياط في الاحتياط والاحتياط والاحتياط  
 ان لتوقيل الاحتياط في الاحتياط والاحتياط والاحتياط  
 ومما عرفت على الامم والامم والامم والامم والامم  
 علمه والامم والامم والامم والامم والامم والامم  
 وكذا بالاحتياط والاحتياط والاحتياط والاحتياط  
 ذلك للاحتياط والاحتياط والاحتياط والاحتياط  
 ولا يكون للاحتياط الاداء والامم والامم والامم  
 مع هو اعدم بالامم والامم والامم والامم والامم  
 يكون للاحتياط والاحتياط والاحتياط والاحتياط  
 وقوله في الاحتياط والاحتياط والاحتياط والاحتياط  
 الاحتياط والاحتياط والاحتياط والاحتياط والاحتياط  
 سعة من الاحتياط والاحتياط والاحتياط والاحتياط  
 وما طاب ومما عرفت بالاحتياط والاحتياط والاحتياط

وَيَسْتَرْوُونَ إِلَىٰ عَالِيَةِ الْحِثِّ وَالشَّيْءِ

عاصم بن الخلد

[illegible]

وتفترج حفاة وجنودهم

و قد يورثه من غير نفقة و هو  
او اقل من ذلك جعله لاهل الخ و المخرج و اهل  
و ازال الخ و وضع الحجر الواحد و اخرج من الخ و ازال  
ما حاسبه العرف ادا و ما صفه الحجر فالخ و الحجر  
عليها ما زه و دل احد لها و يكون الحجر بان يعلق عصا بها او يجر  
فوصيا اسمه اباها و اموالها و قد وقع العصا فلا يورث  
و ذكرناكم ما لله قدس لله زوجة و سبع و هذه الجمل مسائل الخ و اهل  
الحجر نحو اوصرت عليا معلما فهو اهلها ما لم يوطأ لها من غير  
هذه المدا كان من حال الامام يدعيها من غيرها اذا اراد ان يسمع  
من غيرها و انما الجمل المذهب علمنا و ذكرنا الخ و ان رضي الله عنهما  
الحجر لا يسلط يعني ثلاث سنين فان عطلها هو المرو و هو احصاه و ذكر  
ما لله قدس لله زوجة و في سنج ان يطرأ خلاف حال الحجر لا يطرأ  
ثلاث سنين انما الخلاف بعد من ثلاث سنين هذه مسائل الخ و اهل  
او ابطال الامام و الخارج و هو قرائن عني مطلق ثلاث سنين  
من سنج او من غير من حجر عمنه مباح فهو اهلها حتى سلك الامام  
و جعل عذر او لم يمسسه ولو باعها لملا حاله لم يورث و لو قطع فاطم  
ملكها الفاطم و لم يمسس ان سالت له المنع من الفاطم و لو وطئها او زنى عليه  
لم يمسس ان ملكها قوله قدس لله زوجة و اوباعها لم يمسس قوله ايجاب ذلك  
بعد الملك السع اما يمسس او اذا كان ملكا له فاما الله فيان له انها اياها  
فلا وله قطع فاطم ستم الى اخره و ذلك انها عا اياها فملك الفاطم  
والعالم بها و انما المنع من الفاطم كالمنع من و خرا و في ذلك  
ولا ان اصيل الفاطم ملك صاحبها او لا يمسس جاع منه ان اصيل  
عليها انما هو كذا لفظها و ما سأل و قد سلم ما لله في سنج

تتفقون في ان يكون في سنة  
تتفقون في ان يكون في سنة

كان في السنة اهل المدينة فانه جائز صحتها الى سائر المصالح  
الموا في ذلك زناه اكره اليه ومثله فليس عرس عرس ومثله في  
مباحه لانه لما اكله فاما ما شئت فقل ما لم يكن من له ليه  
الجاه انه يكون مباحا لمن حكم لنا بحكم المسح حكاة من يوسف  
عن طاب الله حجازا لانه علم القنا من المله يكون مباحه لمن  
فقطها واكن اكره في ذلك زناه اكره اليه ومثله فليس عرس عرس  
في ارض مباحه وان سلمها الى اسجارا اليه فليس عرس عرس  
اما اكره وموضع العرس فيكون له ملكا بلا خلاف واما العرس  
فانه يكون مباحا في الاما عرسا به يكون ويرد عليه الحق  
لانه يجوز في حق اكل العمام في عرس عرس عرس عرس  
اولى واجزا واما الموضع الخامس وهو في اكل الاكره  
والمساق وصاحب ارض في مساق المساق ولو كان زنا عرس  
في ارض عرس عرس وسوا عرس عرس عرس عرس عرس عرس عرس  
لم اذن لك فيما علمه فان كان للمساقي منه عرس عرس عرس عرس  
عليها بانه فله على صاحب ارض اكره عرس عرس عرس عرس  
له سه تعلق صاحب ارض ليس فادخله لانه لم اذن له في اكل للمساقي  
ان قطع العرس في اكره له قال طر ارض ارض عرس عرس عرس عرس  
عرسها ولعلها بعض من ارض فعليه اصحاب ارض عرس عرس عرس عرس  
قال في زنا بده ارضه وكره اكره لمع ان عرس عرس اكره عرس عرس  
واما عرس عرس عرس عرس عرس عرس عرس عرس عرس عرس عرس عرس  
الارض بعد خروج الذرع فعلى صاحب ارض عرس عرس عرس عرس عرس

تتفقون على ان يكون في سنة  
تتفقون على ان يكون في سنة

وقال المذاع سرتب الى اصناف كان القول قول صاحب ارض  
والسه على الذراع على اصل الحق عليه الم والمه منه على ان العرس  
الملك صاحب ارض عرس عرس عرس عرس عرس عرس عرس عرس عرس  
تلك الاجرة عرس عرس عرس عرس عرس عرس عرس عرس عرس عرس  
الثالثة من تعلق الاقره وادخل ارض وصاحب ارض في الله  
فان كانت ارض الذرع في ارض ارض فالحق قوله ان ليد ارض الثاني  
الارض بده وان كان ارضه على صاحبها لم ليد ارض الثاني  
الذرع والارض في صاحب ارض فعلى ارض ارض ارض ارض ارض  
صاحب ارض كذا والمضاربة والاعلام من هذا القام  
يعني في سنة مواضع الاول في بان من يجوز عقدا المضاربة بينهما ومن يجوز  
وحكم المضاربة اذا اعدت بينهما والمالي فمباح المضاربة بينهما ومن  
ومال بيع والثالث كعبه عقدا المضاربة وما يجوز للمضارب فعليه في مال  
المضاربة وما يجوز والذراع في حق المضارب اكره عرس عرس عرس عرس  
اوقات او اذن لك لما عرس عرس عرس عرس عرس عرس عرس عرس عرس  
والسادس في احكام ارض ارض المضاربة وبقعه المضارب اما الموضع الاول  
وهو في بان من يجوز عقدا المضاربة بينهما ومن يجوز المضاربة  
بين المسلم والمسلم اكره اكره في اكره اكره اكره اكره اكره اكره اكره  
المسلم والمسلم اكره اكره في اكره اكره اكره اكره اكره اكره اكره اكره  
له ومن يجوز اكره اكره اكره اكره اكره اكره اكره اكره اكره اكره  
لها وما حكم المضاربة اذا عقدت في اكره اكره اكره اكره اكره اكره اكره اكره  
فانها تكون فاسدة ولها اذا كانا ما اكره اكره اكره اكره اكره اكره اكره اكره







فيكون من هذا ما بين يدينا  
 وان رتبة فخره من شجرة سبعه فون  
 من شجرة... وشجرة...  
 عديج فالطوهك الحما الصلوا **الجزء** واد استرط المال سبع  
 بسه لبحران سبعها الا بعدا فان باعها بسبه حين عديج ان المال  
 ان سطران سبعها بسبه فباعها فبدا جازو كذا ان سطر ملة على الكمال  
 وكذا ان سطر على الكمال ان سبع باف مباع باف مانه حاز قال طوهك  
 على الصلوا قال اخوان بني الله عيها فان قال له الجزفه ولم يستعط  
 سبعه بسبه حاز ان سبعه بسبه **الخامسه** وان سطر صاحب المال على  
 المصارف ان يحز فيه في يده بسبه وان لم يمسافر لم يحز المصارف لخرج ماله  
 من ذلك البلد فان حز به ولم يصبه وان مره صاحب المال ان يحز  
 بعينه لم يحز له ان يحز عيها وان سطر عيها حين صورته المله  
 عليه انه لم يمس من له من الحيوان وهو قول ج واصن كذا عديج  
 استرط عليه ان سطر لذلان قال باو هذا غير موصوع عليه عند باو  
 انه يحز كما دفع السلعه **واما الموصغ الزايع** وهو جحش  
 المصارف اذا حاز المزاربه المصارف وما وا زاد اصحاب المال اعزله  
 اما اذا حاز المزاربه المصارف فلا يخلو المزارف بخلافه في باب  
 الجمع الحيوان يقول له رب المال لم يمسافر او بسع السلعه بسبه لم يمسافر  
 باع بسبه واما ان يخلفه في غير الموصغ الحيوان يقول له صاحب المال ان يحز  
 كذا الخايع اعز عيها اما المزارف اذا سافر بالمال وله من ان سطر  
 على اصل المصارفه ويحول لخرج سهمها على سطران ربح واما الثاني وهو  
 امزه صاحب المال ان يحز في سلعه بعينه فاسترط عيها فلا يعلو اما سلف  
 المال ولما كان يملك المال حصه المصارف ويحده بطر يخال فيه فوج  
 نفس كالوكيل والمزارع او املا وكذا وان سطر المالك المزارف المزارف

وصدره...  
 اصدره...  
 في المال وللعامل الجزه ملة ولا يجاوز مة ما سطره اعين المزارف فلما دخلوا  
 باخره ما سطره من لخرج ماله حين دخل المصارفه وعين يكون ذلك  
 القدره مما يملكه عمله وطسعي اجز عيها ملة بودي في لطلو لا الغير  
 لم يبعون فذاخذوا زيادة على ما سطران سطر طرقي الباطل بالماله قال  
 الاخوان والمزارف على المدهه ان لم يربح فلا سطر واذ لم يربح ليقول ان سطر  
 المزارفه من عيها يكون في المال لخرج بودي في المزارف لغير كما ذكرنا  
 ويوردى بقا ان يكون الحاني والماله احسن حاز من لخاله لم يحز ادا لم  
 يربح وان لم يخرجه مال كان لخرج لست المال وسع هذه الجملة بسبيل  
 المزارف من يعلو المزارفه قال م باسبه فان قال رب المال لا يحز بعد ما يحز  
 فاجز بعد الحسن من مالان لم يخرجه الحزفي ذلك حزم ما يمد في السلعه  
 على سطر صاحب يعلو المزارف كذا في المزارف والمصارف على المزارف ماله  
 من عيها واذ رب المال على ما تقدم كان صامتا في سطر ان يمسر الخلط  
 اسم المزارف واخذ لسلام في خبز الحلو طعن ملكا لما اذ به بالخلط  
 لم يخرج عن ملكه لعلها اليها الواحسلط بالخرج لم يخرج عن ملكه فالحا اليها  
 ان لم يخرج عن ملكه المزارف ان المميز المميز نصن على وجه مع نها البيع  
 ملكه وقال قد يربح ربحه في موضع لخر القبان لخلط اسمها اصغر  
 واعلم بان الخلط في دوان المميز كالمات الحيوان اسمها اقرب واحد الاحكام  
 فيبطل له لبيع السطره ما حاز المزارف ودوان لا مثال من المزارف والمزارف

الطائف من قاتل تسكنه في الدنيا وضيق  
 سلكه في الدنيا وضيق  
 عند ذلك ضيق

فانه يجوز سهلا كما ايضا في ما نه لجوا الوابعد والمضارة وخروجها  
 باستهلاك في العمل بخلافه معناه ان المذبح والمضارب يصل الى  
 اذ وفلا بد وما العام في السارق لو حط لعمه بعض سره لملك  
 ما لك عنها بل قد ورد في الحصر اليهم ويجوز الحلاط هو القاسم سم الى  
 انه يعرف فذرا لما خرد من كل احد منهم فحسد يذول الملك فانه  
 الحصر احد قوله في قول الحلو طسم الى ان الله حمله حتى يسموهم  
 بالبر في يسموهم وخروج الخاطي بجزء السلم والعام في الصالح بها  
 صرح الله هذه الجملة مدعاه وسر الله ووجه وهو قول من ذكر  
 على ما يحكي على ان الحلاط سهلا كما عامان سواء كان دوانا مال  
 او دانا لعم وهو قول ولا خلاف ان اذا اهلط ايوان بعضه ببعض  
 غير اختيار او العتبان من الخطه بعضه ببعض يدخ او بالاصطلاح  
 فانه عامان على احداهما يكون من كذا في زمانها فسموهم على الذي  
 ملكا لم انما سر الله في المعزاه الى دار الخوف وخوفه فاما الخاطي  
 فلا يذول ملكا للمالك في الحصره ملك يقول في دوان العم اذا حط رجلا مال  
 العتبان على نفسه فاجعل يذول ليس سمها فانه يكون سهلا كما على  
 معني ان الخاطي بعد عزله زدا العتبان مالكة ولا حال بعد في العتبه  
 كتابه الله صلا العتبه عتبان من عنده فانه بعض لما بعد زدا العتبان  
 الى مالكة وان كان لعم ايقاع ملكا للمالك بما كان كذلك هاهنا

ان ان نكسر ما سلكه في الدنيا وضيق  
 سلكه في الدنيا وضيق  
 عند ذلك ضيق

وقوله بعض الا حط المسترك مع ان الذي عام ملكه الى خذه هذا قاله  
 على قوله المذبح وعلى ما يحكي علم ان لا حيزا لمزكا واخرى المذبح  
 الصالح التوب الى ما سبه ان لا حيزا له اختصا فانه بالخير ان  
 سا احر فيه وان سا احره واخره من بعض الصالح واما على قوله المذبح  
 لا يسمو فانه باحد بكل حال ولا ياحد معه فيه بعض الصالح ودان به  
 ان لا يسمو مع ان الله عام ملكا للمالك على احد الله يكون معافا او  
 احد صاحبه الله صار ذلك التي الحلو طسم الى ان الله حمله حتى يسموهم  
 زدا العتبان الى صاحبه مع ان يحكي عليه للمقول لا ملكا العتبان المعصوم  
 الله وهاهنا ملك بعد زدا العتبان الى صاحبه فاما في العام او العتبه  
 زدا العتبان زدا العتبان وهاهنا لا يذول بعد زدا العتبان الى صاحبه  
 من هذا الوجه وقوله قدس لله روحه الحلاط سهلا كما لدا العتبان  
 العم وقوله بعد لدا العتبان الحلاط سهلا كما صرحه عتبان دانه في دوان  
 الى مال فانه لا يكون سهلا كما وحيث ان يكون لدا هو لدا الحلاط سهلا  
 قوله العتبه ما لدا بعد لدا الحلاط سهلا كما صرحه عتبان قوله المذبح  
 في دوانا مال فلي هذا الحلاط بعض العتبان بعض الهوى او دخل العتبان  
 القاسم في كونه بعض الناس حتى احطط فانه يكون من كذا في زمانها  
 ولا يخرج عن الملك للوجه الذي ذكرناه فيسمان اصل سمها على البري  
 فانه سا جزا في الحاي خص سمها لدا بها سواء في سبيله او سواء في  
 في الامعاء ايضا قالوا وهما سافين بالثا فاما الله او لهما سافين بالثا  
 ذلك هاهنا الثالث من زج اني مصر مال صلا في الذي الذي المسترك



[illegible]





محمد بن زوق

المضاد ثالث لما قال اذا كان المال في ذمة الميزان ربحا وايضا  
من غير وجهي محرم الوكيل قال ط وعلمه الموقال خذ المال الذي  
علي فلان يكون مضاربه سعي سلك ليجعل المضاربه لانه يكون ربحا له  
الوكيل من المال من العجز فاذا مضى مع ان يكون مضاربه سعي  
الثالث عشر من تعلموا فاداه وجوز لصاحب المال ان يسع  
المضاربه سعيها سعيها المضاربه على المضاربه مع سعي المضاربه سعيها  
على العجز وذلك لان صاحب المال يجوز معه من غير وجهه فاذا مضى  
فيه فلا جناح الى رضاه وليس للمضارب وكل صاحب المال والمؤجل  
ان يسع ماله الى الوكيل ولا يكون صحيحا المضاربه واخبر عنه فاداه  
الرابع عشر من مزج ابي همر ولان زحلا دفع الى رجل ادين  
بدين خذ في شهر وعطه ثم لما كان خذ اموال المذموم الى احد الدين  
عليما دفعه من الدين له اذا شرط له محرم المان ان يمس فوهده منه  
كانت الهبة فاسد لان ما وهب هو الذي يمس له الشرط الموان كان  
الهبة عند الواهب اذا شرط محرم وهو الصحيح علي قال ابو همر  
هذا اذا مضى الهبة على الشرط فانه يكون زبانا لا اعتبار بالصدق اليه  
فاما ان مضى المرح والذم والهدية كان مضروفا الى ما نواه ولو مضى  
زبانا وفساده فيما تقدم وما اذا مضى المصاربه الفاسد فاداه  
صاحب المال والمضارب لم يمس فزاد في الربح معلوما من زبانه المال  
كانت المضاربه فاسدة فاذا مضى في المال وخرج كان الربح لصاحب  
وان خسرت كان الوصيه عليه والمضارب الذي هو العامل الخسران  
فلما وان مضى فيه وخرج كان الربح لذم المال وذلك لان العامل  
يكون كالوكيل اذا مضى المضاربه فاسدة لم يمسوه في المال

[illegible]



[illegible]

الخ ولم يذكر الخ السبعة او ذكرها ان صاحبها كان في شرط  
 الم يكون كذا السبعة عليه ذلك وهذا لظوان لم شرط وكذا السبعة  
 من المالين ما لم يباح المصارف من السبعة وهو المباح والذين من الخ اكان  
 وان لم يكن هذا مال الاياما ان يكون قد اسطرط ان يكون كذا السبعة  
 عليه مع ذلك يكون بغير عاين صاحب السبعة فيجوز فيه السطرط الى ط  
 او احدثا لغيره سطرط لصاحبها لو كان شرطاً خالفاً له الثالث  
 وما سبعة المصارف على السبعة فانه اذا كان في بعضها في بعض فانه يجب  
 ان يكون من حاميه ماله وان كان مسبقاً فانه سبعة لحيث يكون  
 من مال المصارف وما لم ياله ان كان متساوياً كان سبعة من  
 المصارف هو قول ج واضح لو اكد كذا في رجوعه من سفره واقامه  
 في موضع مال ط وهذا الخ على اصله قال ج ما يكون اذ راعى له ما وجب  
 على المعتا لخصوص بل او او المحامه وما اسسه ان يكون من مال الخ  
 ط فانه مع المصارف في السفر في المعتا لخطوط علمه وسرايه  
 ورضونه انه يجب ان يكون من مال المصارف ان المصارف او اذ اراد في السفر  
 على نفسه مثله في الحصر المحوز الخمسة من مال المصارف على اصله  
 عليه الخ قال به انه هذا اذا كان تكبيرة السفر مثلاً تكبيرة الحصر  
 او احتاج الى ان يرمى ذلك وكان ذلك معاد او حان لحسن مال المصارف  
 الخامسة والخمس سبعة خادمه اذا كان من طين جرد سبعة  
 وان يرمى من طعامه او سرائره او ملبوسه من اعدا الى بعضه كان ذلك  
 مردوداً الى المصارف على ما لم يخفى عليه كتاب الشريعة اعلم ان

من غير ان يرد في النص  
 ان السركه على صريحتك  
 خروب سركه مما وادعه وسركه عفان وسركه وجوه وسركه  
 اما سركه الماوضه فالخام منه يقع في اربع مواضع الاولى في  
 من يجوز سركه الماوضه بينهما ومن يجوز في الثاني في سركه  
 في صفها والذات في احكامها اما الموضع الاول وهو من  
 يجوز سركه الماوضه بينهما ومن يجوز في سركه الماوضه يجوز  
 الملبس والاما من سركه العقيق فان كان قد فها صامدا واما كان  
 غير مادن او مملوكا مادن او غير مادن لم يقع هذه السركه بينهما  
 وكذا ان كان قد فها ممل او المخرجه ماما مامله اصحابا من  
 الماوضه اما الموضع الثاني وهو في سركه الماوضه  
 احد هان يخرج ان تجلان جميع ما اكل احد منهما من البعد  
 او رقا الماني ان يكون ما اكله احدهما من البعد مساويا لما اكله  
 ولم يبد مد احد هان علم ملكه المخرجه واما ما ليس بقدر العوض  
 فلا يورث السركه زاده ملكه احد هان علم ملكه المخرجه  
 ان يكون مال احد هان دارهم والمخرجه ما يورثه اوطا هان  
 بعضي ان السركه على المبدع وكان في رجه انه يقول ان الحلقه فيها سركه  
 على ما يحكي عالمه الرابع بن تعلق ان الهوا من قال السبع وخان  
 حين لعقد الماوضه يعني لعقد سركه الماوضه بعد احضار القود  
 والماوضه لان ذلك اسم الحلقه ما سمن هذه السركه فلا بد من ان  
 وقد خرج رجه في السركه ايضا بها المخرجه جميعا القود

١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١  
 ٤٩٢  
 ٤٩٣  
 ٤٩٤  
 ٤٩٥  
 ٤٩٦  
 ٤٩٧  
 ٤٩٨  
 ٤٩٩  
 ٥٠٠  
 ٥٠١  
 ٥٠٢  
 ٥٠٣  
 ٥٠٤  
 ٥٠٥  
 ٥٠٦  
 ٥٠٧  
 ٥٠٨  
 ٥٠٩  
 ٥١٠  
 ٥١١  
 ٥١٢  
 ٥١٣  
 ٥١٤  
 ٥١٥  
 ٥١٦  
 ٥١٧  
 ٥١٨  
 ٥١٩  
 ٥٢٠  
 ٥٢١

وكان لما اقبل الله الميثاق لهن  
عن اي حشر اجبا وصل

صاحبه حشر الحشر عليه السلام بعد ما خلق الله الخلق من  
ح والاول كان الله بالدين من الله الميثاقون صاحبها  
وهذا الخلق اصلا قال في الله ولا يصلح فيها ما اكله الخنزير  
المسماكة ومساهاه الخنزير يكون بينهما من جميع المال  
سواء كان احدهما افرأفا من الآخر فان سرق سرقه  
جاءوا له من حشره عليه ولم يسوفها معه ما اصابه سرقها  
ولا يجوز للاخر ان يعصها باه الا ان يعطيه بها عرضا ولا  
تعد السزكة على اصل الخي عليه ومساهاه اذ اكل احدهما بعد ارا  
ولم يعصه لم سطل اشركه معها قال فان قصصها بطلت وكذا الميثاق  
الذي لم يعمل به الميثاق والوصية والدية على قوله وانها هي من  
الميثاق هو ما سرق الخي عليه لم فالطومة واخرها في الميثاق  
فقال ان كان عزمه سطل السزكة لم زاده العروض لحد هلا  
سطلها وان كان قد اورد عتوه بطلت له اذ اورد الخنزير  
عتوه بعد صاغة تصدق له اذ كان عتوه في عتوه الخنزير  
قال السبع زحمه انه فان ولا يصح باحدا احدهما على الآخر وعاء  
فيه لم يعد سطل سكرهما لان بد لو ان كان الميثاق قال فان حاله على اسان  
حار ولا سطل سكرهما لبعض المحال عليه ان الخو لا سفاط الخي عليه  
ما على دمه العتوه في المحال فكانه فيه نفسه فلا يكون ذلك  
للميثاق ع زحمه عليه واذا خسر في سزكة المعامدة سوطا تعدد  
لحمه فصل احدهما بالخ او يكون لآخرها بعد دول لآخر وكذا ان ورت

احدهما بعد الاول او على سعة لسوفاه عادت سزكة عنان فالجدة  
ان حذر احدا السزكة من عتوه السزكة سيما فالسزكة باطاه ود لكره  
لمن السزكة يقتضي بون ذلك احدهما صاحبها استزكا فيه  
واذا حذر الميثاق او الولد عتوه لونا له بطل وليس لحد احدهما  
صخر السزكة واذا حذرهما افسى كالموكل اذا حذر الموكل له  
**واما سزكة العيان** فالسلام منها نفع في موضع احدهما  
في سان من عتوه سزكة العيان سيما وصعها والى حشرها وما  
تعددها امام من سزكة العيان سيما سزكة العيان  
المسلل دا كما بالاعين عتوه فان كان احدهما صبا او مملوكا حاز  
ايضا اذا كان ما دون الميثاق والسبع والسروط على بل السلم والدي على  
حصولهما ما من لده في اصابقتها في بعد سزكة السزكة  
ان يكون مال احدهما مسبارا الى الآخر او زابا عليه او اوصاعه  
جميعا بعد او عتوه وفيه يكون له على ما سزكة من عتوه او لا  
والوصية على يد راس المال لآخران سفعان في الزخ وراس المال لحد  
لآخران يكون لحد هما مانه (سار ولا آخر حسن سارا والذخ سمي انصفا  
ولآخران سفعان في الوصية وراس المال لحد لآخران يكون لحد هما  
لحد واحد منهما فقد لم يدخل السزكة ولم لآخران بعد اهدار حشر  
المعالي المفود ولم لآخران لسر سكر في العروض قال طوقه دخل حشرنا  
اندا لم لخصصها القدران لحد في تحو السزكة بالعروض لسبع  
احدهما من صاحبها تصد عتوه او حرمه عتوه سزكة ما من  
في نية وهما مدركه في الله في العروض سزكة ود لحد هما حشر

في عزم من بعد خروجه من مصر عا ديس من غير ما خرج كما لو اسير  
معاقبوا لها وسيرطوان في الدخ على اسبقان عليه من يسويها ولفصل  
يكون يكون احد هما ولا الاخر عليه عا ن بها احصاها والسرطوان  
ووجهها له الحق عليه لهما فاذا اسير على ذلك وهاهنا سرطوان  
سما عا ما احباب يسويها ولفصل ليس لزاوية انها لو لم يسطر  
بطلة الشركة لكن لزاوية ان لهما ان سرطاه عا ما احباب وان  
عما ان يكون للدي فعل بطلة الدخ والذي في فعل بطلة جاز السرطوان  
الدخ عا قد زما سطره فان سرطوا عا ان يكون للدي فعل بطلة  
وللدي في فعل بطلة لهما خور السرطوان وكان الدخ عا قد رور من اموالها  
فان عقدا صلا الشركة عا ان يكون احدهما هو الذي اول ما خرج  
الدخ عا قد رور من اموالها جاز وان سرطوان بها احصاها والسرطوان  
بطلة الدخ والاخر عليه فعل احدهما ولم يسل الاخر جاز السرطوان  
صحا عا فاسم فعل عليه لهما فال اسم عليه لهما وان لم يسطر  
في الدخ سا كان الدخ عا قد رور من اموالها واما الموضع الثاني  
وهو في احكامها وما يفسدها اما احكامها فلها احكامها  
قال ع ما لزم احد السرطان في الشركة الى يكون عا عا المفاضة عن بيع  
او سزا فليس للباط الى سببا عا الاخر فيه واخذ الذي باع واسر الدخ  
عا احصاها في حصته ومنها فال ط وهذا الشركة معا واه لشركة لهما  
من دونه مسها انه كور ان يكون لهما والى واحد منهما من لهما  
لم يدخل في الشركة ومسها انه اذا باع احدها سزا فليس للاخر  
ومسها لهما اذا باع سزا فليس للاخر ان يفسد وان كان من اذنه

بيتهم على ما فيه خمسة ادا كان له من في الحارتهما الى ستر كافهما  
 ومساها انه اذ باع احدهما فليس له ستر في نظام ستره سلبه  
 ومساها ان احدهما لم يستر الاخرهما باعه واسترهما ومنهما انه  
 لم يجران سعا فلا في راس المال ولساوا في الدخ او يساوا في راس المال  
 وسعا فلا في الدخ او سعا فلا في الدخ وفي راس المال او يساوا فيهما  
 جميعا على ما تقدم واما ما فسد بها اذا استرطان في بطن واحد  
 من الدخ دراهم معدة كان له ستره واسد وكان له الدخ سعا على قدر  
 راس المال لم يخل الستره اذا سدر له سعة الدخ راس المال الخاضعة  
 الفاسدة والمسد لئلا يصاعه قال ع او اما واحد السري من بطن الستره  
 قال وان حمدا السري على عقد الستره سعاها بالسري باطله ومن  
 سعه الستره في الاموال الخلط قد ذكره ع وخزرج من ظلام الدخ علم  
 واما ستره الوجه فهي ستره رجل في ان سعا وسعا  
 بالعرض عن عتها ونحوه هو اذ يعقدان الستره على مال وهي حايظه  
 وان لم يرض لها راس مال فان عقد الستره على هذا الوجه كان  
 لحمل من الدخ سعا نصف ما سق من لوصعه فعملها الصبي  
 ولم يجران لمحل واحد هامل الدخ اخر من نصفه وان كان نصيب الدخ  
 والستر من صاحبه واكثر سعا في ذلك قال ع رحمه لم يدر  
 سعا ما سق وان فيه فان لم يسعا كما كان ستره باطله وذلك ان  
 هذه الستره مبيعه على التوكيد لا بيع الوكالة ماله من ستره الوكيلة  
 للوكيل احسما بذكره ستره ومبيعه قال حبان عقد الستره عاوجه



ان نزل على اهل مخصوصا واعمالهم فلهذا كان الحياطين وحياطوا  
 او نجاروا او سكاك كان يكون ما زودهم الله من كسبه صناعا بها  
 سعيها تصعب ما لمز من لسان في اذعها ما تصعب وهذه  
 سعيها مؤلم الميزان وود سعيها مؤلم الوجه وقد سعيها مؤلم  
 وان مضطاجا من لسان اكرمها الاخر كان لسانها  
 واللسان سعيها تصعب لسان وود لسانها لسانها  
 على المصنفه كجواز مضطاجا اكرمها الاخر كان لسانها  
 ما في مقابلة لسانها في الاستواء وحيت لسوا في لسانها  
 اذا دان فقدا السرد على فصلها من لسانها على الاخرها  
 على ان لمز كسعيها لسانها في لسانها في لسانها

على ليلتي والليل بعد اياما انا قد هما وكما للاخر سئل على ليلتي  
 والحمد لله سئل على ليلتي ما حال ليلتي بلما انا صا  
 ليلتي والليل في الايام كان سئل على ليلتي والليل  
 ان ليلتي ما حال ليلتي ما حال ليلتي ما حال ليلتي  
 على ليلتي والليل ليلتي ما حال ليلتي ما حال ليلتي  
 ولم ليلتي ما حال ليلتي ما حال ليلتي ما حال ليلتي  
 السزك ان ما حال ليلتي ما حال ليلتي ما حال ليلتي  
 سئل على ليلتي ما حال ليلتي ما حال ليلتي ما حال ليلتي  
 ان ليلتي ما حال ليلتي ما حال ليلتي ما حال ليلتي  
 كل واحد منهما ليلتي ما حال ليلتي ما حال ليلتي  
 سئل على ليلتي ما حال ليلتي ما حال ليلتي ما حال ليلتي  
 قال ما حال ليلتي ما حال ليلتي ما حال ليلتي  
 على ليلتي ما حال ليلتي ما حال ليلتي ما حال ليلتي  
 على ليلتي ما حال ليلتي ما حال ليلتي ما حال ليلتي  
 المخز في ليلتي ما حال ليلتي ما حال ليلتي ما حال ليلتي  
 سئل على ليلتي ما حال ليلتي ما حال ليلتي ما حال ليلتي  
 ان ليلتي ما حال ليلتي ما حال ليلتي ما حال ليلتي  
 قال طالع هذه السزك ما حال ليلتي ما حال ليلتي  
 الى اعمال دون الى اعمال ما حال ليلتي ما حال ليلتي  
 الاعمال سئل على ليلتي ما حال ليلتي ما حال ليلتي

وہابیہ

[illegible]







[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠









[illegible]

[illegible][illegible]







١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible]

وكانت في ذلك الوقت من سنة ١٠٩٥ هـ  
في شهر ربيع الثاني من سنة ١٠٩٥ هـ  
في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني من سنة ١٠٩٥ هـ  
في الساعة السادسة من مساء يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني من سنة ١٠٩٥ هـ

والله اعلم بالصواب

واما قسمه الاشجار والثمار والزروع في القسمين الاولين  
 ولوان سبب كل واحد في حكمه واما قسمه الاول  
 العروق كانت القسم باطله ولما قسمها حتى عاد القسم مع العروق قال  
 طوان قسمها العروق من اول اصول على سبب قطع العروق حار وان لم يقطر  
 قطعها الخ وقال من يرايه انه هذا اذا كان لمقطع معلوما قال ان كان  
 الخوص قسمه المصول اول العروق بسبب القطع واذا كان المقطع معلوما  
 ولوان ان يقطع قسمها زواياها معا اما صار من اعصاب نصيب كل واحد







[illegible]

صناديد هذا المذهب  
 وابن يعقوب بن يوسف  
 اسماؤه في المال له سوا كتابي بله  
 وهو ما في بلد آخر فانه  
 لو كان في واحد من سوا هذه  
 اذ اذهبا جميعا هو زهر واحد  
 ولو زهر رجل سوا هو منه  
 وانه لا نداء الله عليه  
 يكون زهنا ولعمدة نفس  
 لما زهعه السبا بعد قال  
 مودة معسرا قال ض  
 شرايطي الذهب حامل  
 على الزاني وحوال القيس  
 العقد على لراعي فانه  
 فانه شرط في حصة  
 ناعا زهنا مضبوطة  
 الذهب في كفايته  
 في احدا الوصية  
 زهنا ما له نصيب  
 لم يفسد لفساد  
 وجوب الحق فلا خلاف

[illegible]

١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible]





[illegible][illegible]



فان يقوم مقام المذهب في فعل الذهن واداباع الذهن لعل  
تصاح المذهب المذهب عند قال انه الله وهكذا اصلنا  
وكان ان كان الذهن عند العارضة المذهب لزاغته قال  
الذاهل للذهن ان حركت لعل في ووجدوا ان الذاهل كان  
بالاطلا وهذا هو الحلاوة الخامسة واداراع المذهب الذاهل  
الخامس كان المذهب ان سعه عليه ذهنه ووجد في المذهب قد ذكره  
في التبع وقد ذكره ايضا في موضع انه بامره سعه قال طوطي  
القول ان الذاهل ان بامره سعه قال سعه ماعه قال صيد  
ايه الله والي المذهب مذهب المذهب في سعه ماعه  
فاد المذهب في المذهب المذهب ان سعه الذهن على الذهن ذلك  
السابع وان افع المذهب الى المذهب ليسعه ماعه  
صنع المذهب للذهن سواد مذهب الفضل وصنع المذهب في ذلك  
لأن الذهن لم يخرج عن فعل المذهب في المذهب ماعه الى المذهب  
فد المذهب لعل فلا يخرج الذهن عن صلات المذهب ولأن المذهب  
على الذهن المذهب ماعه السابع وادان الذهن المذهب في  
الى سعه ماعه لم يصنع المذهب في صنع المذهب والذهن  
الذهن لعل في صنع المذهب كان المذهب في منزلة المذهب  
مخول المذهب قد خرج من فعل المذهب في ذلك قلنا انه لم يصنع  
ولصنع المذهب المذهب احد مذهب قال اخوان هذا اذ دفعه

[illegible]

ابن عربی و او ایف برهمن مکتوبه درین رساله

[illegible]







[illegible]

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

[illegible]



[illegible][illegible]





[illegible]

الحسن وقال المعزله زيد قال قول قول المعز مع سة راسه ن  
قال به الله وهما يحب ان يكون لمرا دها والجزها سطر الها  
يها اذا احدثها سطر الها بان صارت صوة عليه فاذا ا  
ردها على المعز ما ينظر المعز عليه السة طية يذيق سقاطها  
الباب في الطاهر عن دمنه واما اذا احدثها لا ينظر لها  
ولا يسع ان سالا فاقول قول المعز له اعين العازبه في يد العازبه  
صارت كالمردع اذا ادعازها على المردع الثالث احطاني  
الذي سعا في اليه ليزك واجمل عليه فاقول قول المعز مع سة  
والسمة على المعز لمن يحس عليه الم في عير موضع على من يزداد الم  
العيز ما له قوله مكره هو الذي روح على معصاه ان المعز هو الذي  
وذا كان المعز اذا قال اما اعزك على ان يركب في موضع كذا المعز  
عليه تجاوزت فاما يدعي عليه انه صام له ويترد بعينه فاذا اكر  
د اخذ السمة على المعز انه هو الذي الم على المعز له هو المكر  
وما اذا ذكر سطر وذكر صاحب الذي ان السمة المعز والمي  
لنا في الباب والظاهر من هذا الباب مع في عسمة مواضع  
المراد في باب ما يدعي عسمة وما يدعي عسمة واسر ابط على هو الباب  
2 المصده واليه على عسمة في الباب ما  
فيه وما لا يجوز وما لواربه الرجوع به وما ليس له الرجوع في ما لا يجوز  
مخرجه اليه والخاص في احلاف الواضع الموهوب له اما الموضع الماول







[illegible][illegible]









وَمِنْهُ صَدَقَاتُ

[illegible]







[illegible][illegible]









[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠



اول الف ورسد في المثلث

[illegible]















معان في خبر من خبره  
 قول  
 العلمون ان كان وقتها لوان على التقرا مطلقا ومثله في العلم  
 لان اللفظ ساو له وسلم والعزبه فيه حاصله فجاز ان ينعى العلم قال  
 ومن الله روحه فان روي للعلم فليظن ان مال فلا يجوز من قوله  
 العلويه وكثره في الوصايا فصل سماها فان كان الوقت في التمام  
 مطلقا حاز اعطاهما اسم العلم الى ساو هو ان اللفظ سلم العلم  
 حاصله فيه وفي سرح ان يخرزوا او وقت مطلقا على العلم داخل  
 الوقت فصل العلويه والحالاته واذ كان لزم والمعنى في سرح  
 ودخلوا في الوقت كالمثل في هذا الوقت على العلويه وحل  
 المعيا والعلم والعلوان الوقت على العلم مطلقا يكون مدته و  
 الصده عليه حزام فلا يدخل العلويه عند الاطلاق قلب المعنى  
 لذلك لا تسلك مدته حزام عليه او روي ان لتمام الاجاز  
 صدقه ايضا وفيها حال للعلم فاذا انما خرم عليهم الضمائر  
 والكوه ونحوها **الثانيه** من تعليق الفاده ومن قال وقت  
 المرض على صدها المدخل اليه في ذلك ان الحاضره من المصرت  
 فلا يجوز صده الى غيره فلما كان له لو حذيقه هو وجب صرح العلم الى  
 وقتا ساو البلدان لان مصرت الوقت ما هو العزبه والعزبه يتعلق  
 بصره الى غيره كما سئل مصرت الى ان مره قلنا فان وقعها على  
 ان يصر عليها الى العلم في هذا البلد جاز صرحها الى المختار غيره  
 لانه من الموضع ذلك لانه فكل بعد يوجد في ذلك البلد يجوز صرحه  
 اليه فان قال صرحها الى المختار في هذا البلد فلا يجوز صرحها الى

او كذا  
 في خبره

وقوله في خبره  
 قول  
 العلمون ان كان وقتها لوان على التقرا مطلقا ومثله في العلم  
 لان اللفظ ساو له وسلم والعزبه فيه حاصله فجاز ان ينعى العلم قال  
 ومن الله روحه فان روي للعلم فليظن ان مال فلا يجوز من قوله  
 العلويه وكثره في الوصايا فصل سماها فان كان الوقت في التمام  
 مطلقا حاز اعطاهما اسم العلم الى ساو هو ان اللفظ سلم العلم  
 حاصله فيه وفي سرح ان يخرزوا او وقت مطلقا على العلم داخل  
 الوقت فصل العلويه والحالاته واذ كان لزم والمعنى في سرح  
 ودخلوا في الوقت كالمثل في هذا الوقت على العلويه وحل  
 المعيا والعلم والعلوان الوقت على العلم مطلقا يكون مدته و  
 الصده عليه حزام فلا يدخل العلويه عند الاطلاق قلب المعنى  
 لذلك لا تسلك مدته حزام عليه او روي ان لتمام الاجاز  
 صدقه ايضا وفيها حال للعلم فاذا انما خرم عليهم الضمائر  
 والكوه ونحوها **الثانيه** من تعليق الفاده ومن قال وقت  
 المرض على صدها المدخل اليه في ذلك ان الحاضره من المصرت  
 فلا يجوز صده الى غيره فلما كان له لو حذيقه هو وجب صرح العلم الى  
 وقتا ساو البلدان لان مصرت الوقت ما هو العزبه والعزبه يتعلق  
 بصره الى غيره كما سئل مصرت الى ان مره قلنا فان وقعها على  
 ان يصر عليها الى العلم في هذا البلد جاز صرحها الى المختار غيره  
 لانه من الموضع ذلك لانه فكل بعد يوجد في ذلك البلد يجوز صرحه  
 اليه فان قال صرحها الى المختار في هذا البلد فلا يجوز صرحها الى

او كذا  
 في خبره

















[illegible][illegible]



ويعاقبوا اذا قلنا سلطان الله والحق ان الله ارحم الراحمين  
السان يصرف عما وجه المصلحة فانه يكون جارا ولا يكون صاحب امر  
واما نحن منه وهذا القول او اوال المساجد والطرز ونحوها او اهلها  
في عصرها عما وجه المصلحة قال من هو معزايده الله وعما هو باله  
المصلحة بما اذا جعلها وعما وجه المصلحة ايها مفسد المصلحة  
فقال للملح اساع كما نصي بطايرها واما ما يجوز للمولى ان  
لا يجوز نفعه مفسد المصلحة من سرح الى مصر اذا حصل عند المولى  
بعض علته الوقتية راحه وعندها وحاف المولى فساد ارام حالها  
لمصرها بالحدود وليس لها ان يحبسها لنفسه ليرد بها لمن وعده او لا يجوز  
باجرة مصلحه ولو كان عنده انه لا يظهر او في الناس من يرد المجره عما ذلك  
وجبا طهاره فليكن بعد وكفه لحواف ذلك وانه لو لم يسمع  
بسمع من يرد ان لم يسمع منه وكان خطيه حرم ما ذكرنا في اذاع  
نعمه بل ولم يطل ما ذكر من ذلك فوالله احصل عند المولى بعض غلب  
الوجه في اجرة ولا بد ان ما هو بالمرص في وجه المصلحة واذا حصل  
حاله ما يراها بالحدود هكذا يجوز ان يصرها من يراها بالحدود  
وهكذا المولى ليس له ان يدار المصالح قلبه او ليس بالحدود  
لنفسه بل هو اولى المصالح بالوقت والى غير ما لا يراه او يسمع  
ان يقال انه يجوز للمولى ان لا يجوز له ربح ارض الوقت بالحدود او يقطع المزارع  
والغلبه بالحدود ان يقطعها او الغلبه له كما يجوز للمعير والمعير  
بغير المصلحة من الغنم وسعد من نفسه وقوله من الله وجه ليس للمولى ان  
الاراده ان يقطع الغنم عليه المزارع ما منع عبد المالك استخاره والمزارع  
اخذ قوله فان الله في المولى والى وقت احد هما المجره راعاه راعاه

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠



[illegible]



[illegible]

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible][illegible]

الموضع الاول

[illegible]



[illegible][illegible]



[illegible]





[illegible]

وكتبه بعض الرواة بعد وقوعه اذ بعد اوجه احواله ان تكلمه وروى عنه الله  
 ثم جاء المردع فانظر ذلك من المردع ورجع به على الرواة الثاني ان  
 لم يصدقوا بشي وبالثالث ان يصدقوا بصدقه وحكمه اتم الوجه  
 الاول والثاني ان يصدقوا بصدقه وفي هذا المردع عليه من وكذا الذي  
 لقوا له بفضل له وبه هكذا ذكره المخبر في مسأله الرضا الى  
 واحد وهو اذا اطاعه ملك اقال له نصيبه قال ط وهو المردع عند قال  
 م بانه ليس له ان يصدق وسأى عميدك لكان سألته فعلى مسأله الرضا  
 الثامنة من مجموع على خلاف ما لم يأنه فان قال م الملك لانه ان  
 عند فلان وروى في هذا المردع في المردع ووقع اليه المردع منها  
 وروى وقال وهي رابعة المردع قال بعد ذلك هل ط قال نعم هو

و في ان يكون مقيماً على حشر  
 حشر فخص ان ان حشر و فيه صادر و هو الشراء و من ثم  
 تنص و ان يصيب ان يكون و هو حشر  
 من ثم فخص ان يخرج انسان ثلث عتات و فخص ان يكون  
 فيهما ما و هم قال كما لا بد ان يكون له ابدان العتات لو دفع كانت  
 ما في ادم لم يسمع زوجة و ذكره في الامانة كتاب الامانة  
 من هذا الكتاب يقع في عدة مواضع الاول في بيان الحق الذي به انصرت  
 معصوباً و دخل في كتاب العاصب الثاني في كيفية رد العتات الى صاحبها  
 اذا كان قابلاً له و الثالث في حكم العتات و اوجه اربعة و الرابع في  
 القاصب او بعض عنده و الرابع في حكم العتات و اوجه اربعة و  
 في القاصب فعلا اذهب معظم منافع و اراد ان عتات و الثالث في حكم  
 العتات و ابعدها عما و هذه اوجه منه عام و السابع في حكم  
 العتات و اسهلها العاصب سواء و الثالث في حكم العتات  
 و العتات منه و التاسع في اطعام القتل يعرف زيارتها المأثورة  
 الاول و هو بيان الوجوه التي بها انصرت معصوباً و دخل  
 في كتاب العاصب فاعلم ان العتات عام من اوجهها ما لا يدخل و  
 ما لا يدخل و اذا كان العتات ما لا يدخل و اوجهها ما لا يدخل و  
 فان العتات يصعب بالعتات فليس ذلك في علم العتات في العتات  
 ان من زيارتها و اوجهها العتات و لا يصعبها العتات و اوجهها  
 العتات معصوب عما الذي يظهر اوجهها لو كانت ما لا يصعب العتات  
 و منها ذكره الاحوان و قد قال ابو الفوارس و عتات ما لا يصعب العتات  
 و قد قال من لا بد ان كان العتات معلون لسفاه العتات  
 ان رجل اوجال من رجل و من ماله حتى هلك لم يصح لو حوله و اوجهها  
 العتات و لو كان له العتات و لو كان له العتات و لو كان له العتات  
 لو باع سلعة و خاسرها و من لم يكن فاعرب في ما مضى

[illegible]



[illegible][illegible]







وَقُلْ إِنِّي فَرُوقٌ الْيَقِينُ عَلَى شَأْنِ

[illegible]

قال اصح العامه دار ذالمعصوم والمعاد اذ دار الذمعه الى اثار  
 صاحبها المسمى من لسان وبني للمجاهره والعازبه اذ دار الذمعه الى اثار  
 صاحبها ان كانت دار ذمعه والى دار صاحبه في المسموعان والواحد  
 ان يكون القظه كش قاله الله اماك المعصوم معصا صحت  
 عليه والمامل وجوب امان فلا يخرج عنه انه مامل بل انما يصاحبه  
 فادانته قبل ذلك فمن امان الى الله اذ امانه امان الى الله اذ امانه  
 لانه وان كان مامل لم يجز له تركه في دار صاحبه غير الخط كالمامل  
 ترك في داره من غير الخط فاما العازبه فصوره اللزوم المباح فادانته  
 رد عاوجه جزا لعدا وجه الزم فاما المساجر فصوره حلا واجبه  
 عليه لانه ومن معصوم اذ اذ امانه لانه وهو في المباح المامل فادانته  
 على ما حذرنا اذ امانه جاز كما العازبه وعنده الله ومن لم يخط اذ امانه  
 عاوجه فصوره العزوم من امانه امانه امانه امانه امانه امانه  
 عاوجه امانه امانه امانه امانه امانه امانه امانه امانه امانه  
 ودفعا امانه امانه امانه امانه امانه امانه امانه امانه امانه  
 واما في رد المعصوم فاما الدين فقد امانه امانه امانه امانه امانه  
 مواضع من كتاب السمع وكتاب العاقل امانه امانه امانه امانه امانه  
 في موضع من كتاب السمع امانه امانه امانه امانه امانه امانه امانه  
 المسجلات المعصوم واما العاقل امانه امانه امانه امانه امانه امانه  
 من امانه امانه امانه امانه امانه امانه امانه امانه امانه  
 في موضع من كتاب السمع امانه امانه امانه امانه امانه امانه امانه  
 عاوجه امانه امانه امانه امانه امانه امانه امانه امانه امانه





[illegible][illegible]



الحق

[illegible]

[illegible]

المؤرخ في الملك فائدة ثم انه على احوال وان بعض السراة  
لزمه امامه فاقادوا الزاد صاحب المصوب منه عما قصد في  
المسح وذكروه في السج وما قاله طين رد العلم مع المل  
الى صاحبه واسمها خز الملك وهو ليس وعيد العلم العا  
ان مصدق بها والوجه في ان اعدا اذ كان في بعضه في زدها الى  
المصوب منه مع الاما فيها الماخذ في يد انا من المصوب  
زدها اليه كالولد وورسا الخلام في حوث فالولد وكذا في  
وجوب كذا الملك العام في المزمع عليه اذا استوعب اواسعه  
اسمى له هاهنا من منه الملك لم يدرى السراة في المصوب  
صان المصوب كذا حال فالظواهر انه اصحاب من حوث المصوب  
زاد على خز المصوب منه لوجه له على المل العام والاسما  
المصوب منه فاذا احدث صاحبه العلم مع المل فكانه احاز ملك  
المسح لا فلا يكون ذلك اكثر من سبع المصوب فيكون الملك  
ذلك المصوب واحد المصوب في سبع المصوب اصلها بطر الى  
فقد بان انه اوجه له على اصلها ان فقال ان بعضه على را  
عما كذا الملك قلنا فان زدها العلم باسمه لا في جميعها انا في الولد  
او ان في الخناسه منه قلنا فان زدها من حياه له مصدق ما راجع ما  
ذكروا من بانه من حوث المصوب ان زيد على كذا الملك على  
وجه محظوظ فوهب ان يكون مصدقاه ومنه زاده الى الملك  
تتبا اذا عرفت الولد زاده او العازبه بالخروج وكاذا علم المصوب





عنها فلو ذلك لما انزل الله عليه ما طعام الاساري فان لم يعصوا  
اسهل هذه العاصب ملكه وانقطع حق صاحبه ولا يلهى به براسه وصعده وعلمه  
مناصبه ليعلم ان من وجبت له سطوع خيال الكه كما لو عصبه سماءا وارضها  
فانخرقها ولو دحا شجرة وانه في صلبه لم يصابه دار الى سجد عنه وانقطع  
حق صاحبه عنه كما لو عصبه سياه وقلها الى لم يلو عصبه الى في المنزله رد  
البحر والافراح او العرب كما اذا عصبه واليه اما وجهه معبره كالنهر عليه  
انما اكلها فان لعاصبه في طبقت لياكلها الى بعد ان يعزق صاحبها القبه  
وجهه كقولم بالله هو ان كل فعل الوصله المالكه في رايه المبرر ملك  
فادعيت لعاصبه عند لم يولد ملك كما اذا عصبه سياه وقلها ولو  
يسو له بطيح والارض والعصه او عصبها صوطا ليراه والدماء او صاع فلما  
او سوا من او قزطا او حنا او حلي او طوقا او ما داول لعاصبه لو ملكه  
لوجبت له نحو الاساعده وسعد نصرة فيه واحصا عيان قباله  
العلمه بسعد نصرة فيه دول عان ملك صاحبه لم يسطع عنه وفي سنج  
ان يصره وعدم بالله عيانا كثره احب ان يأكل افعاله الى الملك  
في ملكه لم يولد ملكه وكذا راي اداعله العاصبه لم يولد ملكه وهو هو  
الباصر عليه السلام وهدى العول السع والرخ والطع والاسفح و  
العز من الى رايه وما اسبها فان لم يولد ملكا الى الملك يبل هذه  
الاسماء ولكن باحدها واحدها ارسل العصاف ان دخل الى رجل  
فلا ولم يولد ايضا الى رايه الى السلا سياه فاما عصبه وحي عليه السلام

هذا هو الحق  
والله اعلم  
بما لا يعلمون

فالعاصب اذا قيل له المعصية سبيل الله بول ملك الى اكله وان  
يعصوا من ذلك الشئ نحو الوطن معاقبة ونحو خطه ونسقا والارض حتى الى  
اسسه ذلك والمالك ان يكون يوفات معظم مباحه والمالك ان يكون  
الارض وفات معظم المباح ليعمل للعاصب ومن خصه في ان خصه هذه  
الاسماء الملكه حتى سيطر ملكا الى اكله فان يعزق الارض وفات معظم  
المناصب بالرخ او يعزق ملكا الى اكله فان يعزق الارض وسب الارض وفات  
ملك الى اكله فادعيت لعاصبه لياكلها الى سلا لانه الى كثرها وفي تعزق  
الارض وفات معظم المباح ليعمل للعاصب فانه سيطر ملكا الى اكله وهو  
ملك للعاصب عند حي عليه ليراه واحد حتى لو احار الى اكله اخرها  
ليس له ذلك ان يعزق للعاصب فانه يكره لحي الى سبيل ملكه  
للعاصب لانه ليس للعاصب اسباع بها من اكله من اكله صاحبها لانه ملك  
مخطوطه فصار كاسع في المباح قبل التسليم الى المبرر في ملكه الملك  
ولكن في كل المبرر الى اسباعه الى ارض المباح اذا كان محبوسا لم يستعاض  
وكذلك الى ارض ليس الى اسباعه وان كان ملكه الى ارضه المبرر بطنها  
كبر واما الموضع السادس وهو حكم المعصية وانما العاصبه  
او وهبه او عصبه مع عاصب فعنه مساي الاول وان زحلا عصبه  
ودعها منه الى عزمه في اكله عليها وعصبه ليه ردها سوا عا بها معصيه  
اوله ليعمل الى اكله بها معصيه كان لان يرجع على المراك فيهم ما اسف  
سياه فان علم ذلك لم يرجع شي قال ط وهذا يجب ان يكون محبوسا الى اكله وانما عاها



محمونه عليه السلام فلو جعلنا الله اصاحبه والزمناه كثر المثل  
لكان صاحبه قد اخذ صاحبه من ماله العله وسخره كثر المثل  
لجور قال طريح الله عنه وما اعينناه او بما اعينته لغير احب بنا  
وان كنا نوجب عليه كثر المثل كما يذهب اليه من كان هناك  
صالح للمنافع وهو محمل فيه وما اعينناه هو محمل فيه وهو محمل عليه  
واعيناه اول قال الله الله ما قاله م بالله وسلي بن روي اول لان كان  
المنافع وان كان محمل فيه فان لحقه عليه لم يذكر ومن عيبه  
وعليه صعبه لم يستعمل فانه لحقه المحمل بالعهدة العله قال م بالله  
ما العله على سبيل الكثر اقال طريح الله عنه م ردمه العله وبنا  
زاد على الكثر او حفر على السداد في الصم رحمه الله انه والآن لم يترك  
لمن ما الكثر اعيننا السمع ولو سمع لم اذا لم الكثر امانه او كان عالما  
بكونه ليعيد بمواو لا نرجع على المنافع الما امن وان كان جاهلا فانه  
يظن فان كان ولا سمع بالعهدة ما العله الكثر لم يسمع ايضا الما امن  
لم يسمع به فانه مرجع على المنافع العاصم يا عزمه من الكثر لانه معز  
من جهة فكما انه الرجوع عليه ولو اتفق على العله لم يترك ان نرجع على  
المحمل بالفق وذلك لانه يكون مراعيا لما اقربانه لم ينفق الما امن الما  
ولما لا ذلك لانه لا من جهة ولم عليه فاسسه سائر ما يسمع عنه محمله وكثره  
صاماله لا ينفق من ماله لانه عليه لان العمان لا ينفق الما امن الرجوع  
الرجوع في العله على العاصم وفي علمه في الما امن وس في م رجع

فما كان عليه  
فما كان عليه  
فما كان عليه

على البايع وبضا على ما قاله السمع رحمه الله لم يترك الما امن م رجا  
واما الله م رجا ولم يترك الما امن م رجا  
بما العله الصم رجعها فاسادها م رجع به عليه وفي م رجا العاصم م رجع  
و رحمه الله السمع صاحبه فالمسرى م رجع على الذي عثره بكم م رجع  
بما عثره وعثره الما امن الذي سوفاما يعاملها كغيرها لانه الما امن  
لم يترك قد اسوا ما المعصية **الحا حصة** ولو ان تجل اسرى به باع قطعة  
في حائط او لم يخطه لم اسحق فانه لحقه به المحمل ونرجع بالعصان على  
العاصم ان ساو على المثل ان احب والمكر ان نرجع على البايع م رجع  
مك للمصان لم يترك علمه م رجع وان كان عليه بذلك فانه م رجع  
عليه بالحق الذي دفعه الله دول للعصان وكذا لفق في السداد  
اسرها والخها واستعمل قال طريح الله عنه الما امن في الما امن  
وليس يلزمه الما امن عليه معطو او محتال وان لم يترك العصان م رجع  
به على البايع فان لم يترك م رجع بذلك يكون ذلك على العاصم والزمه العله  
الى اخر المله ولخصها كذا في احكامنا في هذه المسئلة ان لم يترك الما امن  
اما ان نعلقها اسرها م رجع م رجع اعلم الناس ان كان م رجع م رجع  
اعلم الناس لم يترك صاحبه الما امن ولا اس او احد م رجع م رجع  
فعله م رجع م رجع اعلم الناس في المعمل الذي لم يترك الما امن م رجع  
م رجع م رجع م رجع م رجع م رجع م رجع م رجع م رجع م رجع  
الما امن واحذر من المعصان وان ساو احد م رجع م رجع م رجع م رجع



فيما بعد ان يكون ان يطاير بها سائر النعمان في ذلك العا  
 والمركب واذا طارها هبنا انه اذا اختار اخره فطير عالم هو معه  
 فمما بالنعمان كان في الطاهر مخالفا لما لو انه اذا فحق ان يكون  
 المذلة لئلا انه اذا ربح باحدة مقطوعا على ربحه ان يكون  
 يكون الموضع قد حصل على واحد معلوم ان العزم في ان يلاذ في  
 الموضع الذي يلما بطاير النعمان ان يكون له طير واحد  
 المصير من النعمان مع العلم عظم النافع وان عظم ربحه في القوا  
 الساه اذا كثرها مع العلم انها معصومة في كسائر سائر دولان تحلاف  
 الحياض نوبال لقطع ولخطه في طعه وحاطه ثم استقر في النوب  
 اجزة الحياض علم ان من لقطع طعه وحاطه وليس ان من ربحه ان يترجع  
 صاحب النوب بما لا يقد في الحياض من اجزة قال الله الله والخطا انما  
 استحق الاجزة لم يدر على المراد ان يعلم يكون في نوب معصومان كان  
 علمه في معصومان او حزن يكون من عاوان كان في نوب في ربحه النطع  
 قال الله انما الحياض علم ان يترجع بالنعمان على الذي ان يترجع  
 ان سا فان رجع به على الحياض رجع الحياض بالذي لم يترجع على الذي ان يترجع  
 قال الله انما الحياض لقطع طعه لم يدر على احد ربحه قال طه وهذا عند ان  
 يكون لم يترجع لقطع معصومان كان معصومان او في علم المذلة  
 يكون له الرجوع على الفاز في ذلك الحياض انما رجع بالمرء على الامر

ما عظم حذر  
 فانه وان  
 فلو لم يترجع  
 فمما بالنعمان  
 انما في الحياض

فيما بعد ان يكون ان يطاير بها سائر النعمان في ذلك العا  
 والمركب واذا طارها هبنا انه اذا اختار اخره فطير عالم هو معه  
 فمما بالنعمان كان في الطاهر مخالفا لما لو انه اذا فحق ان يكون  
 المذلة لئلا انه اذا ربح باحدة مقطوعا على ربحه ان يكون  
 يكون الموضع قد حصل على واحد معلوم ان العزم في ان يلاذ في  
 الموضع الذي يلما بطاير النعمان ان يكون له طير واحد  
 المصير من النعمان مع العلم عظم النافع وان عظم ربحه في القوا  
 الساه اذا كثرها مع العلم انها معصومة في كسائر سائر دولان تحلاف  
 الحياض نوبال لقطع ولخطه في طعه وحاطه ثم استقر في النوب  
 اجزة الحياض علم ان من لقطع طعه وحاطه وليس ان من ربحه ان يترجع  
 صاحب النوب بما لا يقد في الحياض من اجزة قال الله الله والخطا انما  
 استحق الاجزة لم يدر على المراد ان يعلم يكون في نوب معصومان كان  
 علمه في معصومان او حزن يكون من عاوان كان في نوب في ربحه النطع  
 قال الله انما الحياض علم ان يترجع بالنعمان على الذي ان يترجع  
 ان سا فان رجع به على الحياض رجع الحياض بالذي لم يترجع على الذي ان يترجع  
 قال الله انما الحياض لقطع طعه لم يدر على احد ربحه قال طه وهذا عند ان  
 يكون لم يترجع لقطع معصومان كان معصومان او في علم المذلة  
 يكون له الرجوع على الفاز في ذلك الحياض انما رجع بالمرء على الامر

كان معصومان او اما اذا المرء معصومان او اذا ان يترجع واما  
 الموضع **الاسيا** ربح وهو في حكم المعصومان والاسيا ربح  
 الخاصه او سواها علم ان المعصومان لعلوا اما ان يكون  
 دوامه او مالا ومسا او ما لم يترجع فان كان من واما ان يترجع  
 ما سار في حراوة نحو المهر الطعام والالبان المراد ان يترجع  
 من دوامه مالا ان له مالا من طير من المساهة والصوره والعاو  
 فله ربحه على الخاصه في ماله ان لا يوجد له في مكانه  
 النعمه ولا خلا ان لو احسن الرجوع الى النعمه اذا لقطع المالا على  
 الخوا في كفيه النعمه فحينئذ يترجع النعمه فحينئذ يوم النعمه والمطالعه  
 وهو قول ح وحكي عده عطا في الواقي فحينئذ يوم المعصومان وهو قول  
 وعند محمد وزفر فحينئذ يوم لقطع على يدي الناس ليس ان يترجع النعمه  
 مالا ربحه في ذلك عده لئلا يترجع النعمه فحينئذ يوم المعصومان وهو قول  
 المثال يوم المعصومان فحينئذ يوم لقطع على يدي الناس ليس ان يترجع النعمه  
 الحياض الساب والمالا في الواقي عليه في ربحه سوا النعمه فحينئذ يوم  
 يعجز حنا به ولا خلا من المالا ان لخاصه صان على الحمله قال ط  
 خصميك لذهب في المعصومان ما ان يكون يوم المساهة لذهب على النعمه  
 التي كان عليها يوم النعمه وقد يعجز فان كان كتاب ودهر

فيما بعد ان يكون ان يطاير بها سائر النعمان في ذلك العا  
 والمركب واذا طارها هبنا انه اذا اختار اخره فطير عالم هو معه  
 فمما بالنعمان كان في الطاهر مخالفا لما لو انه اذا فحق ان يكون  
 المذلة لئلا انه اذا ربح باحدة مقطوعا على ربحه ان يكون  
 يكون الموضع قد حصل على واحد معلوم ان العزم في ان يلاذ في  
 الموضع الذي يلما بطاير النعمان ان يكون له طير واحد  
 المصير من النعمان مع العلم عظم النافع وان عظم ربحه في القوا  
 الساه اذا كثرها مع العلم انها معصومة في كسائر سائر دولان تحلاف  
 الحياض نوبال لقطع ولخطه في طعه وحاطه ثم استقر في النوب  
 اجزة الحياض علم ان من لقطع طعه وحاطه وليس ان من ربحه ان يترجع  
 صاحب النوب بما لا يقد في الحياض من اجزة قال الله الله والخطا انما  
 استحق الاجزة لم يدر على المراد ان يعلم يكون في نوب معصومان كان  
 علمه في معصومان او حزن يكون من عاوان كان في نوب في ربحه النطع  
 قال الله انما الحياض علم ان يترجع بالنعمان على الذي ان يترجع  
 ان سا فان رجع به على الحياض رجع الحياض بالذي لم يترجع على الذي ان يترجع  
 قال الله انما الحياض لقطع طعه لم يدر على احد ربحه قال طه وهذا عند ان  
 يكون لم يترجع لقطع معصومان كان معصومان او في علم المذلة  
 يكون له الرجوع على الفاز في ذلك الحياض انما رجع بالمرء على الامر



لا يملكه بخلاف دفع العبد وهذا اذا كان المولى المعصوم لم يملكه وان كان  
 مطلقا فكذا لو عتق من اعاصى بما يملك المعصوم وعينه له الحق على  
 ياد الله ادا كان بالخاصة المملوكة في حكمه الله المولى المعصوم  
 المانع وهو الاسم الفايده لنا اننا انما نعلم ان المعصوم له اعداء خاصه  
 ثم عصيه منه احقر ثم انما انما انما المعصوم له اعداء وانما انما انما  
 فعندم بالله ودل الله روحه برى الجميع ولو نظر الى الله في حق الرجوع  
 الى الحق والمصلحة غير المسجله سواء في حق المعصوم وفي حق العاصي  
 وله قول الحق ان لا حال ولا امر انما انما الواحد الذي لا اله الا الله  
 ولا يسطر الضمان على المانع الثالث هو ان المعصوم له اعداء خاصه  
 اما اذا برى الجميع وهذه طريقه العبد هو انما انما انما انما انما  
 عنه وقال الخطا والحقه وفي تعليق المفاذه ومن عمنه سبحانه واعاد  
 وهذه ثم اسلمت صاحبه والحقه في ذلك المعصوم يرجع بالحق  
 على من اسلمه لان برى العاصي برى المعصوم والموهوب له كابر المعصوم  
 عنه الصانع وانما الحقول له العبد في مجموع عاقله العبد  
 يوجب المصلحة فلا يملك العاصي رجوع على المعصوم والموهوب منه  
 واما انما انما انما انما العاصي يديه والظاهر انه يرجع ويابد  
 العبد ان كانا بالحق فقد ذكر رحمه الله ان برى للماني الذي يلف  
 العبد يده برى على الاول وذكر في المفاذه رحمه الله انما انما انما  
 واحدا من الجماعة برى برى معه المانع الفايده الثالث اذا كان

العمدة الى صاحبه او اسبوه من صاحبه فانه يكون ملكا لاسبوا  
كان له المصوب يا فدا او لفا فان كان بائنا اسبوحه فانه  
المساع وان كان الماعل اذما بالي والبال فانه ملك ماعل ومسلم  
و يكون فريز المان على من يقتل سبع دية لها بك الوا بعد اصاله  
لعزل لعاصي للمالك على من فيه المصوب او اولا واخر نظرفان  
كان للمنع الماعل كان له الرجوع الى عتبه لمصع العمدة لمعان  
وقع الى المالك سمان لعروضه ورايه لمان عوصا عاصا اعصاب  
دفع من العود من سمان في فيه ملك المصوب واقل واكثر وان كان الماعل  
لمعنى المبرك لمعان يكون لمصوب من دانه لمع مضع الى المالك فدا  
واكثر واسم كل لما في بان ملكه وليس له الرجوع الى عتبه الماعل  
دفع الى المالك ان الزاده من الباكي كما حصل له حصل لعتبه في اجوده من  
اسه ورحمه في قوله الماعل لمصوب الزاده الممل زاده لعنه وعلمه  
القول لمصاحبه اخر الزاده المرمي منها وفي لعن الماعل وحق في الشيع  
في الماعل ان كان من دانه لمان المالك المورون مودر دانه لمارج  
بالمصع فان وفر من دانه الماعل فان ترجع بالمصع كما قال ابو نصر الف  
المخاضا اذ بعث رجاعه في مع مصوبه لمع عا بداهم وهو اذ  
ماله وصية عا واخذ منهم فيه لعنهما في العمل وان اخرج احد  
الى العتبه او الى اخرجها على الجاعه اخرجها وقال ابدل الله روحه  
في يوم اخر تحب عا واخذ منهم فيه كامله ولحقت يكون هذا هو

لا بد من وجود واحد من  
هذه العناصر الثلاثة

الرجوع وكثر ان لم يكن كان باقيا في الدنيا فوضعه هو  
في القبر قال الخب لم يسطر ذلك فيه على اول وان وضعه في القبر ان  
العبد لم يزل في الملك ولان هذه العبد لم يزل على وجه الماوضه والاعمال  
المردفها منه وبني عليه عمل في علق الماوازه وكثر السبع ابو العبد رحمه  
الله ان لم يوضع العبد في القبر فانه يترك في القبر وليس صاحبه ان يرجع  
الى مطالبته واما طالع الخاخر لم يخاله التصرف في مال العبد الخاخر  
وفيه قال ص ابو نصر يده الله وادلف السبع في يد المردف كان معصوما  
فمراجه المحسن كان لان باخذ القيمه من اعاصي الاول والثاني فان  
من الاول يرجع على الثاني لان قرار الصان على الثاني فان احد من الثاني يظهر  
ان كان عالم السبع الرجوع الى الاول فان لم يرض على الماكان له الرجوع  
الى الاول ولم يرض على ان يكون السبع بدمه واولا لفته لان تسد وجوب  
الصان العبد المردف في سبب الرجوع المردف وان كان يدلفه  
اسواقها واصل م بعض ذلك كما قال في الحرة المعصية والامه المديسه اذا  
دخل الزوج بها لم يزل الحرة والرجوع الى الاول وسبب الرجوع  
الرجوع العزير فيكون سبب وجوب المردف وهو سبب الرجوع غير  
فذلك هاهنا فاما على كثره الجحش في سبب الرجوع في المردف  
الذي يكون بدل معصية اسواقها المعصية كالحرة والامه وكذا ذلك  
في اعاصي الثاني هذه الخلاف في اعاصي الثاني ذلك الطعام  
يكون كذا وكذا فاما ما ذكره في الرجوع الى الاول على اصله ما يراه

الرجوع على الاول المسار سبب فالح وذل داعب ثوابه  
وهذه القصة مخروجه ثم جاحضه فله ان ساقط اعاصيه وان ساقط  
فمن المردف له فانه ما من لم يرجع على المردف وعنده ما يراه او  
عبد اعاصيه صاحبه رجوع على المردف له قال من ساقط اعاصيه  
طعاما واطعم غيره فان ساقط اعاصيه فان ساقط المردف له فان  
منه اعاصيه لم يرجع على المردف له وان ساقط المردف له فله ان يرجع  
انه يرجع على المردف ولا يرجع قال المردف له ان يرجع على  
الاعاصيه وان اعاصيه يرجع به عليه لان الله لم يرض وكثره الطمار  
التي ساقطه ولان رجوع اعاصيه عدا وزهد وجاحض اعاصيه  
وقد تلمذ لعبد في يد المردف في اخر المسله وخمس المديسه  
على ما ذكره ابو الله وعلمنا اسرار المردف وان لم يرض في مطالبه  
من ساقط المردف او المردف سوا كان لم يرض علم انه معصوم ولم يرض وان  
طالب المردف لعبد واجر هامة رجوع المردف على المردف يدسه وكل  
حال فان طالب المردف لعبد واجر هامة رجوع المردف على المردف  
يدسه وبما حذر منه صاحب اعاصيه فله ان لم يرض على المردف  
وان علم انه معصوم رجوع يدسه دون منه العبد وما ذكره في  
او المردف له معصوم فطالبه على المردف الذي هو اعاصيه المردف  
ان لم يرض سبب عليه لان لم يرض لان طالب المردف على المردف يدسه وان  
هذا الناقصه وادان المردف المردف واجر هامة المردف



صاحبه ومن يرضه صاحبه على اي حقه فضة عالمه او غير ذلك  
خرج العالم من حانه فان احصل له ثمره فخره صاحبه فانه  
يكون له ويلزمه ان يزدها العاصم ما اخذ منه على طاهر حتى  
عنده السلف الا ان صاحب العبد اذا اخذ العبيد من العاصم فانه يملكه  
وله ان يصف منه من كان له سقوفه المالك ولطائر العاصم العبد  
لا يكون باسا على ملك صاحبه اذ اعاد الله لكرم العاصم رد العين  
وزد الاجز وزد المامع الغاء وزد النقصان وان كان المعصور  
فرد المير فالظواهر اكله مدهسا لرد النقصان وقد ساء التلازم في  
رد النقصان فلا معنى لاعدائه انما يسمع من يعلق ايرافاده من  
سائه وهبه من حلاله وابعده له اسما من صاحبه او اذاه فمعه ومملو  
او املكه بالسبع او الهبه من صاحبه كان له ان يزوج الى من هبه وابعده له  
ملكه وهو اولى فلنا وان كان الشيء مملوكا فان كان له عاصم يراه  
جبا لنفس العاصم يزوج بالعبيد من اسم له ليدل ان هذا العاصم  
المسروق والموهوبه وليس العاصم يزوج العبيد يزوج الموهوبه له  
الصانع انما الموهوبه الا ان فانه انما من عليه ليدل ان اعمده له  
في هذه المساله فسائل الخلاء ان ساء له تعالى كتاب النجاشي اما الموضع  
التامر وهو في خلاف العاصم المعصور فمعه فمعه حسابا بالاراد  
من مجموع على حلاله ان زعمه انه ولو ادعى العاصم ان رد المعصور على المالك  
واقام عليه السبه وادعى المالك انه يملكه واقام السبه وساطع بينهما  
ويزوج المملكه هوانه فزعمه ان ساء له صاحبه بها المالك وساء  
فان ادعى العاصم فمعه المعصور كان خيرا القول قوله فمعه السبه

على المالك انما المالك من سرح الى يصر واذا العبد ان يزوج وصاحبه  
العبد ثم قال صاحبه ان يصر للعبد في الارض ان يزوج وصاحبه  
الارض انما العبد من غير ضايق العبد ان يزوج على يده في عاصم  
يملك له اخذ الارض في قول من يقول له ان يزوج العاصم فيقول له  
لصاحبه العبد وعامله في عاصم وصادق ان الارض انما لصاحبه العبد  
كان في المملكه والى العبد الارض من عاصم انما كانت عاصم لغيره ان  
يكون له قول والسبه على صاحبه ان يزوج له الارض صاحبه العبد لانه  
الحال الذي يدعى كما ان لغيره في الطاهر وصاحبه الارض خارج والسبه عليه  
ويجوز ان يقول له قول صاحبه ان يزوج السبه على الارض لانه من  
العبد في المملكه الارض لغيره في الارض كان عاصم العاصم  
لغيره ان صاحبه له السبه لان صاحبه لارض من ارضه انما  
العبد انما الارض الطاهر لغيره انما كان والارض من خلاف  
الطاهر انما الطاهر المالك الطاهر فمعه العبد لانه من المملكه  
مجهول على العبد السلامه فيها امكن وهذا المساله ذكرها ابو حفص والسيد  
واما الموضع الثاني وهو في المطامير التي يصرها زبارة وما  
مصر فيها فكل ما لا يعرف له من معنى فانه يكون له المالك فان  
المخلوط من ارضه انما المالك فيكون له المالك فيكون له المالك  
لا يكون سبه لغيره قطع خيرا المالك من العبد فيكون له المالك  
على مفاد بن الجعد لان ما يعرفه المالك انما هو في المملكه يكون

بمنزله واما العلم في مجموع علم الما خلط الما خلط الما خلط من دون العلم على  
والحيوانات فقد قال رحمه الله انه اسهل لاي سائل ان لا يعلم على  
العلم قال والدليل على انك لا خلاف في انك تعلم انك تعلم انك تعلم  
بمنزله عند الخلط سطر اسره او حركت في سطر اسره وفيها كلام ذكره  
في المفاهه فاما الايمان فانه من الما خلط الما خلط من دون العلم على  
وليس ستهلاك في الحياه ومعناه ان الما خلط الما خلط من دون العلم على  
فاما العاصيه واسرار الما خلط الما خلط من دون العلم على  
عنه بل يرد الما خلط الما خلط من دون العلم على  
كل واحد منهم فسد برأى الما خلط الما خلط من دون العلم على  
المواضع من سراج ان من يولد في سراج في سطر اسره او حركت في سطر اسره  
يوجد صاحبه كان على انك تعلم انك تعلم انك تعلم  
ولو اخرج واحد منهم الى القبر او الى اخر جهنم الما خلط الما خلط من دون العلم على  
لو دفع الى القبر او الى الامام من دون العلم على  
قلنا انه يصح ان واحد منهم لا يعرف او لا يعلم انك تعلم انك تعلم  
القدر فوجب ان يكونه الامان على كل واحد واحد واحد واحد  
احد من سطر اسره او حركت في سطر اسره او حركت في سطر اسره  
فان قيل اذا كانت لعين واحد واحد واحد واحد واحد واحد واحد  
لو كان دفع الى القبر او الى اخر جهنم كراي هاهنا قلنا ان العلم  
لا يعرف لها ما لا تعرف فحاله دفع الى القبر او الى اخر جهنم  
فيمد يد على الحياه على لعين كما او اجمع جماعة على قتل صدق في الخبر

وهذا كله اذا كانت له من القدر واما ان كانت لعين ابيه وقدره  
ملك اعز الى القبر او الامام او القبر اسره من القبر اسره من القبر اسره  
احد واحد من سطر اسره او حركت في سطر اسره او حركت في سطر اسره  
هذه المساله ان الامام والقاضي كبا اعز الى القبر اسره من القبر اسره  
مستوفى عنه فمده بها من القبر اسره او حركت في سطر اسره او حركت في سطر اسره  
والقاضي لا يحل العلم لعينه كبا الى القبر اسره من القبر اسره من القبر اسره  
وقد قدما ما ذكره على ذلك لئلا ينسب منه واداناه انك تعلم  
شيئا فمده عن سطر اسره او حركت في سطر اسره او حركت في سطر اسره  
ابلا العذر في ملاح ذلك وان بعد ملاح ملاح ملاح ملاح ملاح  
وهذا الما خلط الما خلط من دون العلم على  
الجميع ولا يجوز انك تعلم انك تعلم انك تعلم  
الى انك تعلم انك تعلم انك تعلم انك تعلم انك تعلم انك تعلم  
ها صافي في هذا الذي ذكره في انك تعلم انك تعلم انك تعلم  
صرفها الى المصالح والضرر والارواح في كل واحد واحد واحد واحد  
الذي يمدح حتى يرى هو لهم يعصمون بها سطر اسره او حركت في سطر اسره  
الى الامام والقاضي قد سطر اسره او حركت في سطر اسره او حركت في سطر اسره  
قبيل انك تعلم انك تعلم انك تعلم انك تعلم انك تعلم انك تعلم  
اما ان يقول الما خلط الما خلط من دون العلم على  
فانه يدفع بعضه عنك انك تعلم انك تعلم انك تعلم انك تعلم  
الى المصالح فان كان الما خلط الما خلط من دون العلم على



كتاب  
 تاريخ  
 الخلفاء  
 من  
 آل  
 عباس

ما تعلم ان العبدان كان من ذلك اهلوا والملايك كان من ذلك اهل  
 فانه يلزمه لصاحبه فادامه يعلم صاحبه وحسن الخلق والبر  
 يعرفه فان سر من معرفته وحسن عليه جزوه فمما اكل الى الفهر  
 لانه اذ لم يعلم صاحبه كان حكمه حكم اكل الى الفهر فان رده الى الفهر  
 كان اول ما لاهل عليه ولله عايد وله حظ اموال الله والسام في وضعه  
 في العقر لم عز وصاحبه ثمرة الهان لصاحبه ان اسرع انما اقام العبد  
 مقام صاحبه عند بعد الوصول لله وقد قيل ان رجع الصالحين  
 الى بيادهم اذ رجع الهان من حازن السجدة ملك الله بالبراقيل سراقا  
 فان الله من رجع الله بالسجدة قال قد رجع الله في اهل من راسها  
 ماله على المعانز انهم فيها عازها المعانز وهذا الخلق الهان بطون الفهر  
 هملوكه او مسله فان كان عليه وحسن فمما اكل الى الفهر وان كان مسله  
 فانه يزد الى الفهر ان كان لم يعرفه في عازها ان كان لم يعرفه في عازها  
 وان كانت عسفه حست لخير العازها فانه يعرفه في الفهر فان  
 فانه يزد فيه الى الامام فان لم يعرفه عايد من المسلمين نحل الله الله  
 فيها قال من اكل عفو دعيت سمعه من الماد بالسد او اكل في بلده  
 فيه فان كان في موضع طمعه لم يلزمه الهان وقال ايضا قد رجع  
 ومن طمعه العز قد رما له طمعه لم يمل عليه بعد ذلك ان صار الى  
 مقوما له الهان وله قول اخر انه لم يلزمه الهان هذا هو الامس  
 والامس لم يخطو في رجع او مضى او اكل الى الفهر في مجلس واحد كان  
 له قد رجع الله في رجع اوله او اكل الى الفهر في مجلس واحد كان

الخلاف في مواضع كثيرة في اوقات بعده له قولان كما تقدم هذا  
 كله اذا كان المات من دوات العلم فان كان من دوات المال  
 فانه يصيب في رجع كما تقدم وامساك من مضى والمطالع الى  
 يعرف رجاها قال لم يات به قد رجع الله روجه احوال الناس في مضى والمطالع  
 التي لم يعرف رجاها هبت من الى رجاها مضى والمطالع في رجع  
 قد رجع الله روجه واما عند رجع الله في رجع الله روجه واما عند رجع الله  
 فان قتل من عزاد لم يمل عليه بعد احواله واذا كان عايد الله  
 مساهل لرحمتها فقال ولا فقه الله اعين الدين في باب المطالع التي  
 يعرف رجاها في جوارض رجعها الى الفهر المن وحسن عايد ولا فقه الله  
 الامام قال رجع الله واما رجعها الى الفهر فانه يجوز في رجع الله  
 وقيل من هذا من ما اوردنا في رجع الله في رجع الله في رجع الله  
 دفعه الى مضى الجوده ودخول العبدان المطالع من رجع الله في رجع الله  
 للمطالع ولما صدقه الله رجع الله في رجع الله في رجع الله في رجع الله  
 ودخله في جوارض رجعها الى الفهر واما رجع الله في رجع الله في رجع الله  
 وذكره من رجع الله في رجع الله في رجع الله في رجع الله في رجع الله  
 في انه يجوز وضع المطالع في رجع الله في رجع الله في رجع الله في رجع الله  
 واما رجع الله في رجع الله في رجع الله في رجع الله في رجع الله في رجع الله  
 المرافقه ان لا رجع الله في رجع الله في رجع الله في رجع الله في رجع الله  
 ما رجع الله في رجع الله في رجع الله في رجع الله في رجع الله في رجع الله  
 ان لم يرد الله في رجع الله في رجع الله في رجع الله في رجع الله في رجع الله





**الخامسة** قال أصحابنا واداء اسم المذنب لم يبق له شيء من اطلاق  
 الحق فيصير فيها المصالح وسف لمال لا يملكها العبد وهذا خلاف  
 الركوات المعسار ويجوزها وانها في المذنب لا يملكها غيره  
 يعني اقل الموضع التاسع والعاشر من مجموع علي خليف  
 وشرح ابراهيم **كتاب العتق والاول**  
 العتق ما اكلام منه له في سنته مواضع الاول في ما يملك العبد  
 اعتناق المول لم يملك من المصالح والى في العتق المذنب  
 القاطن العتق الثالث في العتق المستوط او الرابع في العتق على  
 المال والخامس في العتق في المرحل او في العتق في المذنب  
 ويعتق لم يملك المذنب اما **الموضع الاول**  
 اعتناق المذنب حصة الاول ام المول يعتق اذ اقامت سيدها وله  
 او اقامت عتقه ودلته في نفسه ما عاصت فستولها بعد كونها  
 او اقامت عتقه بعد ما اقامت سيدها او على الها العتق  
 تقدم والى في العتق اذ اقامت له مولا وقد نص في علي بن ابي طالب  
 من كوى مملوكه بعتقه الامام عليه رواه عن علي بن ابي طالب  
 على انه لم يعتق عليه قال ك وولاه له قال اليت وولاه الجميع  
 المملوك قال ابو ابي من اظم مملوك عتقه او مملوك فقد عتق عليه  
 وليس لصاحبه فيه ان ان الرق باس عليه يعني لا يرفع  
 عنه الميراث ولا دليل على عتقه وروى عن ابي عبد الله قال سمعت

في العتق  
 في المذنب  
 في الميراث  
 في الرق

رسول الله صلى الله عليه وعلى اله آله من اظم مملوكا وصونه  
 وكفا زهدا بعتقه وقد يكون المصنف ما هو كذا لم يملك  
 سويدي لم يقدم انه قال كاف لنا عتق ولطمة احدا فاعتقه  
 التي صلى الله عليه وعلى اله وفي بعض الاخبار ما روي بعتقه  
 ذلك على انه اعفى نفس المملوك الثالث المله كما دام له  
 او جزا منه دون مخرج من عتق عليه فاما سائر ارجل واربع عشر  
 او ستمائة عتق عليه ومن لم يملكه كبه نصه وهذه المسألة  
 قد ذكرها في كتابه عليه السلام في كتاب المصالح من الاحكام واعني  
 فيه الوجوب المهران اعلم وذكرها في كتاب العتق ولم يصر  
 وانما اعتبر المصالح والمعسار في الميراث ما ذكره في كتاب  
 العتق هو الصحيح ولعله عليه السلام رجع عما ذكره في كتاب  
 الى ما قاله في كتاب العتق من ان الميراث له في الميراث  
 او يوجب بعتقه لم يملك المهر فان سواه مع او وهو مع مولا  
 او عتقه واحدها دون مخرج من الميراث يعني لم يملك الميراث  
 الذي هو دون مخرج من الميراث سواه كذا في الميراث  
 على ما في قول الحسن عليه السلام انه نص في كتاب الميراث  
 نصه بان شريكه لم يملكه فان نصت له وانسحب العبد  
 في نصيب الميراث فان نصت له نصت له وهو عتق  
 عليه مع ذلك وعنه عليه وان كان موزنا او اواحد لم يملك

في العتق  
 في الميراث  
 في المصالح  
 في المذنب

في العتق  
 في الميراث  
 في المصالح  
 في المذنب



وانما لمزما نواه قال فان قال اول عند دخل على فهو جزو دخل  
اسان معا عينا وهذه المسئلة محرجه من المسئلة التي اقدمت  
**المراد** فان قال بعد عبوة ابحر من الى البحر بهما هو  
شئ ولم يعلو على نص **الحكام الحاقية** ولان خلا كان  
لا جزاء في معنى واحد منهن ولم يدر انهما ليس لجزان يطا  
واحدة منهن وسع حتى سئل بعد عما ماس في الحق عليه فلم  
قال انه اريد في له من المدايه ادا اعنى احره منهن معيه ثم  
النسب لعمى ها ولا جزاء وطهرن ولا سمعن حتى سئل المعصية واما  
او قال اذا ابحر من الى البحر من الى البحر في  
في واحدة منهن وكان مع الباطل وطهرن من حتى عليه لم نص  
عما ان اعنى سئل في الدمه واما **الفاد الفسق** الى بوجه او لم  
توجيه فقال لم يجر حتى عليه لم لو قال بعد ابحر من الى البحر  
ارما استهت بالحرار او اما استهت بالجزء لم يعتبر وكذا لو  
قال لله علم وجه النوع واليهود ولوقا هو د فعلا لظا على احره  
يعود من في كل هذا كما في 12 اطلاق هو قول من قال في هذه  
بعض اعمابه وعند او قال لله يد من سمائه ومن الله يعلم ولا يد في  
الجزء والله ان قوله هو حوصوز او اما استهت بالجزار او اما استهت  
بالجزء خيال العين خيال المركبة خيال النوع وخيال اليهودي واد  
احكامه المعاني على الله فبه وخرى مخرى كذا اطلاق وخلاف

هذا هو قوله  
فان سئل في  
نصه فلهذا  
سئل في  
سئل في

او اقال هو جزو فعلا لظا على احره لان هذا خيال من قول المدايه  
فما ترجع الى اخلافه وسمايه فاذا ابحر من الى البحر الى البحر  
قال من قوله هو جزو لسان اعنا في في الحال في احره  
لان لا قرارا في ابحر ادا كان هناك عن مقلد واد اليك هناك  
مقلد لم يجر لان ابحر من الى البحر من الى البحر من الى البحر  
قال البعد هو موطن عن الاصل وكذا قال ابحر من الى البحر  
وكذا كان قال هذا اني مقلد من اقلد عن مقلد مقلد من  
وكذا كان سئل في ان قال بعد هو ابحر من الى البحر فان قال لا سئل  
الى عليه ولا ملكي عليه او قد حرج عن ملكي ان يواه الاصل وان  
لم يولد لعين او احاطت عبده وامره بالكنانه بانه في كليات اطلاق  
لجزاء حيث سئل واد هي حيث سئل واسئل في معنى واحد من  
فقال او قال حيث كان لله باطلا لا يقع به الحق قال طه واد اياه  
يجمع على اتفاق اهل اقال بعد وهو كذا في سمائه هذا الذي عن عليه  
وعند صاحبه ومن اعنى وجه الاول انه في سئل في اقلد من اعنى  
وكذا اذا لم يولد حيث اعنى كذا لو كان اقلد من اعنى  
عبوة وولد لم يولد لانه قال هذا اني في كليات اطلاق  
خلافه اقلد اقال كذا عصبه من الله واما **الموضع** الى  
**المن** وهو في الحق للوسط والوسط لا يخلو اما ان سئل او سئل فان  
تقدم الوسط ومع عند اللطاف ادم الوسط لجزان لوزان سئل  
الله مؤيد باب حروف كذا في سئل ومن تقدم للوسط ومع الحق عند  
وجود اللطاف ابحر من الى البحر من الى البحر من الى البحر

سئل





بما رآه اذ كان معه من حرمه اصل

فلما خيّر لم يعط العبد قال م بالله فاصبح مدهه انما رآه بها  
 فاسد لم يعط بل صاعدا لم يعط له بعدة وتكون مع ذلك جاسما بها  
 ان له ودخله وكذا لو ان زحلا قال ان يعطوني هذا فهو جد  
 كما ان لقوله كالعقود العبد التامنه ولو ان زحلا قال العبد ان  
 جافلان من سخره او ادا خلصه من كرا او ادا كان راس الشهر  
 فاستخرني حمله جعله سوطا عمو فان كان باعه لغيره من راس  
 الحرام فعلى المحاكم وكان على حمله على ظاهره ان سعه لغيره من راس  
 لا يجوز كما لا يجوز بيع الميراث ان لم يكن مدين اقال م بالله المراد به  
 الميسر كما ذكرناه البيع واما الما لم يعط له وهو خلايا اجماع  
 وان كان سبه من الميراثين وجهي احدهما انه لم يعط له  
 الى الولد والعلم عليه على من شرط الميراث في الولد والثاني ان سبه  
 اذ امانت فذلك نوع السرط لم يعط الميراث لغيره من سبه  
 خرج عن العلم عليه لانه لم يعط له رساله عما جازع من علمه عفته  
 فقال لمن حلف لم يعط عبده ان يدخل على عبده ولا يترها ولا يسهلها  
 فيما واما ما لم يعط له من سبه من سوطه وكذا اذا حلف على اخراج  
 ماله مدهه ان يخرجها من سوطه قال وهذا السرط لما ذكره في  
 عليه السلام وفصل بينهما قال الفصل بينهما ان لهما راي عليه السلام اجمع  
 من لهما ان يعط لذي علمه لسوط مدهه العزبه فلم يخرج ذلك الوفا  
 به الماعن جزونه وليس كذلك ما ذكره العلم عليه السلام في العاق  
 العن عاوده العزبه بالهجره على مدهه وهو قطع الما جازع

واذا كان معه من حرمه اصل

فيه الجمل التامنه ولو ان زحلا قال لغيره احدم او لذي في  
 معهم هذه عسر سبي فادامه هذه السون فانه جز  
 وجب على العبد ان يخدمهم فيها حسب سوادها او غيرها او لم يعطها  
 حرمه كما اجبوا فادامه عسر سبي عن في هذه المسله فزيد  
 فيها اذ كرم ماله من الله زحله ان م قال لغيره احدم او لذي  
 عسر سبي فادامه هذه السون فانه جز فانه اذامه هذه  
 السون يعنى سول حرمه فيها او لم يخدم فمخول اعين مع لهما في  
 السبي دون الخدمه والخدمه صارت الا اذا كان لما ان حصلها لم  
 وفدا سائر الله الما دى عليه السلام لقوله فادامه هذه السون فان  
 ومسا فان قال ان حرمه سبه فانه جز لم يعط حرمه من  
 قال فان حرمه سبه فانه جز لم يعط بل صاعدا لغيره من سبه  
 فان ما ان المولى قال لسيده فمسا ان لم يعط له سبه فانه جز لم يعط حرمه من  
 انه لم يعط منها فالط فان باعها اليوم يعنى الصعيه بطلب  
 الوصيه لان المولى ان يبيع عا او يبي ما دام حافا اذ اعطاه  
 ذلك لم يجرى الرجوع عنها فان باع الوزبه الصعيه لم يطلب الوصيه  
 عدا فاما سبه فان وهب بعضهم حرمه حدم الثاني وجامع  
 في كل سبه بعد زحله الوفا على لغيره ان يخاصم بالسبي قال  
 طو على هذا ان وهو اكل حرمه وهدان يعنى لغيره وعلين  
 لخدم الثاني بعد رجوعهم وفسل نفسه لغيره ما وهب لغيره  
 لخدم سبه سبي فهو ماله لانه حرمه لخدم الثاني لغيره

وإذا كان معه من حرمه اصل

بما رآه اذ كان معه من حرمه اصل

نفسه في انفسه اخرا وخبرهم يوما وسجل نفسه يوما **الخ**  
 ولما قال اذ احرم من اولى به اباما كبره وقال خذ عني ادا  
 صحت سبه واحده من حرمه لهم فان قال اذ احرم اولى اباما  
 فليدفع ما خذ عني اذ احرم من لانه ابام عا فباس قول الحى عليه لم  
 فان ما يسه ورس الله روحه فاما اذ قال اذ احرم اباما فاما قد  
 والله اعلم انه محمول على لانه ابام قال الله الله ومثل ان يقال على  
 مذهبنا انه يعنى اذ احرم عسره ابام اما لو قلنا انه يعنى اذ  
 احرم عسره ابام لكان لا فرق بين قوله اباما فليدفع وبين قوله اباما  
 فليدفع فوجب ان يعنى اذ احرم عسره ابام **الخ**  
 الحى من الله **ع** اذ قال لعبد الله ان اكل هذه الزمالة وان اكل  
 نعمها فان زاد الزمالة كلها لم يعنى ان زاد ان ياكل ساقينها  
 عني قال ط وان لم ياكل ساقها لم يعنى عا اصلها انه لا يعنى اذ اكل  
 نعمها ولله المسئلة بطاير في مسالة ايمان عند باورق **ع**  
 اللقط منها او محصورا الله وقد ذكر في المسئلة من خلاف  
 ان ياكل زمالة فاكل ثمرة اذ ريع واحدة وذلك اخرى **ع**  
 ان يكون ثمرته ما به لعسها فان من اجله انه لو اكل لعسها لم  
 لحرمه وذكر في محصر الخاتم اذ قال لعبد الله ان ياكل اذ احرم  
 فهو خزانة جميعا انه يعنى احرامها **الخ**  
 امدان وطسقا فاحرمه فوطسقا هم من عسها عا العا الخاتم

في التسعة المولى والواحد عليه عند المولى اذ ان اخص لعبد الله  
 المولى الثاني بان قدم عليه حاهلا بالبحر لزمه مهر مملها وان  
 بعد ذلك مع العلم بالبحر لزمه المهر لانه ان يات عليه بالبحر  
 فطاعه عليه مملها بالبحر لزمها **الخ**  
 لعبد الله دخل هذه الدار فهو خرد وحلو اجمعها وقال ابن سينا  
 الحرة فسا جميعا او قال ابن سينا هذه الحسنة فهو خرد فليدفعها  
 كلهم عواظهم عا اصلها قال ط فان دخل مملها اراسان عا جميعا  
 عا ما قاله اصحابنا قال محمد بن يحيى الله عنه او قال لعبد الله  
 هذه الحسنة فهو خرد فليدفعها كلهم فان زاد بقوله المولى وان واحد  
 منهم حملها عا لم يزد فهو خرد لعنى احد منهم وان لم يزد  
 عني اكلهم قال وان قال لعبد الله ابن سينا لزمه وان كان فهو خرد  
 فالجواب فيه مثل ما مضى ان لم يرض لادك فاسمه المسارة واحدة  
 منهم فهو خرد وان سعه في حاله واحدة عني اكلهم وطروقة محاج  
 ان من ادعى في ذلك محصوره من ثمنه وبين الله على ما يدعى في  
 الفصائل انه قد سئل الله في الفصد والعقد في اللقط وهو  
 مقيد الماله يرض بعد عدا للاق وهو صورة الحسنة عا او لغيره  
 لقط العيون محصورا فليدفعها اذ احرمه او افسد **ع**  
 وكان محبلا لها وحب حله عليها لانه لو لم يرض لادك **ع**  
 للعبد الله فاد افسد الله عا الوجه الذي ذكرناه وجب ان يكون



السبط فالرب فقال المردود وخرج السبط الحسن عاقل ورجل  
 اذ قال لعبد ان حرمي سبه فاحترق في ليلتي لست  
 ذلك ولا يحول لعبد هذه والبرع العاني اذ قال لعبد اذ اذ  
 العاقل سبه ما به فاحترق في ليلتي فقام الى ليلته في الصباح  
 في هذا انه يكون عقدا ولا يكون مساو ولا شيء موطوعا  
 المولى عقدا كان يكون مساو ولا يكون كانه قال والى  
 الخراج الى مولا العبد ولا الى المجلس فاولى به في هذه واعلم ان  
 الخاف حكم الطلاق في هذه المسائل العاقل اذ قال لعبد ما  
 ان يدخل الى داره او على ان يدخل الى داره فليس مع الطلاق في الخاف اذ  
 لم يدخل الدار فله ان لم يدخلها في داره فله وادخل الدار  
 العوض لم يزوج الى فيه المتزوج ان حرج البع من ملك الزوج  
 فيه له وادخل الدار لعبد اعقبه على ان يدخل الدار او حرجه  
 الدار فليس لعبد ذلك من عرق ثم اذ لم يزوج العوض في حله  
 للرب في فمته كما فعل عليه في حله من قبل له في عاقل  
 العقب فله انما يصل الى هذه العقب فله انما يصل الى هذه  
 المعاني في له وكره ذلك ذكر السيد ابو الحسن في قال  
 ان حرمي سبه فعلى العبد ان يقاتل له كمال السيد فليس  
 العبد فيه واما كان كذا في حرج العبد من ملك المولى  
 فيه وحرج البعض من ملك الزوج فله في سرح ان مضى

في قال لسا زحمه ابد او قال زحل لعبد ان حرج هذه الدار  
 بعد اعقبه او قال لعبد ان حرج هذه الدار بعد طوار كفا  
 به الطلاق والعاقب الخال لعبد اعقبه وطلقه في سطر دحل الدار  
**واما الموضع الخامس** وهو في الحق في الدار والعبد  
 اما في الموضع والعبد والعبد فله مساو المولى  
 كان له ماله ماله فقال احد حرمي حرجه ابد حرمي عقوا  
 وبلغه كل واحد من ان يصعق لوربه في بطن فمته وان لم يكن  
 في عرق بصره **الثاني** ولان زحل قال لعبد في ماله  
 احراز واما له عقوا كلهم في سعي لوربه في بطن فمته وان لم يكن  
 مال عقوا من عرق وان سعي من ماله عقوا كلهم ولا  
 سئل له عليه نص في الاحكام ثم قال وان عقوا في حال  
 ان كان له مال عقوا من لم يكن له مال عقوا من سعي في حال  
 فمته قال اخوان زحمه ابد عاقل وهذا بعض ما قاله في المعنى ان  
 لم يوزله ان يقاتل سعي في حال العقب اعقبه من ليل واما عاقل  
 الاحكام وهو العقب العمل عليه في المعنى ان يقاتل ما شاذ  
 ان عقوا واما سعي عليه في حال الماله هذه الدار اذ قال لعبد  
 احراز فان كان له مال موافق يكون سعي بل ماله عقوا كلهم ولا  
 سعي عليه عاقل من سعي سوا كان ذلك في حال العبد والمضى فان لم  
 يكن له مال موافق فاما ان يقول في حال العبد وفي حال المضى فان كان

في حال

وذلك في حال المرض عنقواكلهم وعاكل واحد السعادي  
ففيه عيالواين وان كان ذلك في حال العقه عنقواكلهم  
وليس عليهم عيالواين الاجرام وهو الصحيح وعلى رواية المدعي  
كلهم وعاكل واحد منهم السعادي في بلي فمده ولا ورث في حرمه  
بل ان يقول ثم اخرا روي ان يقول لا ياكله اخرا اذا ما ادركه  
وهو عنقواكلهم وليس عليهم ولا يعق وقد حصل لهم في حال  
الاجرا ان ابي لقصه قول الحق عليه السلام ان من عساه في  
حال الجن كان عليه من خطيئته ما لماله سواء فهو حر  
عليه ان تسع في فمه للعزما ان اربعة من مجموع على حال اذا  
قال رجل لعبد اسر حرني احر حر من احر حتى الي طلبها سيب  
وكان كان لمن مصر في العبداني جهة المضاف في حال  
العقه والمجوز له ذلك في حال المرض حتى من الحال فادامت  
عق ولا تعبر فيه بالارتب العنق وقع في حال العقه وماله  
في الوقت الخامسة وفيه وادامت ميت وعليه دون مصر  
لما له فاعل لوزمه عبدان لتركه ليرفع العنق وفي سرح اني  
مضربا انرا العزما من لدين مع العنق كما تقدم في التسعة  
واما الهبة للعبد والوصية اما الهبة فادامت المالك اربعة  
ساقا خلوا اما ان يهلك جزا من ماله فهو حصه له ولا يرفع اد

نحو ذلك أو يهتد به أو يشار أو يراهم أو ساسم أو نحو ذلك أو أهد  
 أو أراضى فان كان من المأني لم يقع الهد وان كان من غير المأني  
 به لم يقع الهد فلا يخلو اما ان يكون في حال الهد أو في حال المأني  
 فان كان في حال المأني فحكم الهد فيه وسماي سانه ان سأل الله  
 وان كان في حال الهد عمر الهد ثم فو ملك بملك لله وان  
 رجل قال لعبد اذ ملك مالي عن اذ ملك علي فاس من الحج عليه الم  
 ود لله ثم ملك جزا من نفسه فو هات ملك وحق قال لو قال  
 ملكي ملكا أو ممتك واذ لان لعبد من حمله ما له فملك نفسه  
 واذا عجز جزا منه لم يرد الى اكل بل لله لا سيعقل لا سيعقل قال عجزه  
 ولو قال اذ هذا الخيما أو هذا الدار أو هذه الحارة لم يقع ساس  
 وهذا ما يعرف به خلافا واما الوصية فاذ اوصى الى  
 لعبد بوصفه فالوصية له علوا اما ان يكون حراما لمال أو لغيره  
 بملك أو غيره أو يكون دسار أو درام أو ساسم أو نحو ذلك أو دهم  
 فان كان للمأني لم يقع الهد وان كان لغيره لم يقع الهد  
 اوله ولجانه معس أو له لغيره معس أو لغيره معس أو لغيره  
 أو لغيره معس أو لغيره معس أو لغيره معس أو لغيره معس  
 المسمى وذلك كان جعل بملك الله وقال جعلوا لغيره  
 المسمى أو لغيره معس أو لغيره معس أو لغيره معس أو لغيره معس  
 واذ لم يسمي لم يعلم حكمه معس أو معس أو معس أو معس  
 وفي ذلك سبع في المأني فمطل الوصية منه قال الله ان





قال الخ وهذا يعني انه متى اعطى احد من هذه الخارية قد حل اليه  
في الخلية ولا يصح له سماع الزنا او اذا كان عديم من حل  
احدهما على نفسه بانه عديم نفسه فانكر سريته الاخر المحرم  
عليه عمن احدى وحل لساها المسهود وعليه ان الاخر المسهود  
ما ذكره اصحابنا انه لا يلو الساهد والمسهود عليه ما ان يشترط  
موسر من وعسور او احدهما موسر والاخر معز فان كان موسر  
عليه الساهد للمسهود وعليه ما ان فيه نفسه ولا على المسهود  
عليه للساهد وعليه العبد سعادته وسواها العبد الساهد او  
كبره وان كانا معسرين فعلى العبد السعادة على الساهد للمسهود  
عليه ان الساهد هو المعنى في الظاهر فان صدق العبد الساهد  
ان السريته هو المعنى سعى العبد ايضا على المسهود عليه للساهد  
انه هو المعنى عند العبد وان كان احدهما معسرا والاخر موسر  
فان كان الساهد معسرا والمسهود عليه موسرا فالعبد الساهد  
المسعود وعليه على الساهد ولا على المسهود وعليه ان الساهد هو  
العين في الظاهر وسوى صدق العبد الساهد او لم يصدق وان كان  
الساهد موسرا او المسهود عليه معسرا او حله على الساهد  
سريته المسهود عليه ان يكونه بمعاملته في الظاهر وعلى العبد  
السعادة على الساهد على المسهود عليه او احدى العبد الساهد المعنى  
هو المسهود عليه وان كان لم يصدق فلا سعادته عليه فان شهد  
كل واحد منهما على صاحبه بانه اعطى نفسه وهما موسران من كل

واحد منهما لصاحبه فيه نفسه فان كانا معسرين سعى الجور لهما  
وان شهد معهما اثنان لم يصدق الا على من شهد ساهدا على فاس  
قول الخ عليه السلام او اذا شهد زحلا على رجل بانه اعطى عبد الله  
فانكر العبد المسهود عليه جميع ذلك كات الشهاده باطله ويخو  
العبد المسهود وعليه ملوكا خاها والاطول في بطلان هذه  
الشهاده من ان سكر العبد اعطى اذى شهاده ومن ان سكر  
فلا يصدق الساهد ولا يصدق الخبز على اهل الخبز ومن ان سكر  
على امه اعطى بذكره الزممه والمسهود عليه على السلام وان شهد  
وعبد له نعمه للاحكام ولا خلاف فيه والمسعود عليه جميعا الساهد  
مصدق في موضع احدهما في نفسه الله يرد الثاني في احكامه اما  
**الموضع الاول** وهو في نفسه الدين فانه يرد ان يقول الرجل  
المملوك او المملوكه او مملوكه يد يد يذا وقال العبد يعطى  
او اسه حره يعطى في ان يصير مذبزا يعطى من بل ماله وامه  
ان زحلا قال العبد او اسه فسد فاسه حرا فانه يرد ان المسه بعد  
هو به فان ساهله ذكره قبل ان يصدق يكون حرا وهو قول وكثره  
الحاكم في محصره لان قال ان قال اسخره مولى في سكر  
كان بوا المسه الساعده فسا العبد في الساعه فهو حرة يعطى من  
الملك وان كان بوا بالمسبه بعد المولى فلا يصدق العبد مسه حرة  
المولى ان ساهد موه فهو حرة بل عليه قال ح فان قال بوا  
وموه فلا يصدق ولا يصدق مولى لم يصدق مولا ان يصدق  
فله نصيب مولا حرة وان قال اسخره مولا لا يصدق ولا يصدق

فكله فلا تاكل من ذواتك لو نال ذلك فلا تاكل من ذواتك  
 صار من ذوات الوجه في السبله هو انا ولسا فيها فكله لا تاكل  
 سبطا ما حزن فانه لمع عبده وجوده فاداسه ذلك فانه اذا اكل العبد  
 ارامه فسبب فابت حزنه فكل حزنه بسببه الحاصله لعبد  
 ليل لما توجب العبد فاداسا لعبد فبويه صار حرا لو حذر الشر  
 وان ساقطه لمعنى لم لا لسبب لم يوجد اذا لم لا سحر  
 ان سبب فكل حزنه لمعنى على سبب فاداسا على  
 مونه قال طوط ولسعدان يكون لنبه ياب على اصلا كما قال اص  
 وان لم يكن له سم وحسن لعق ادا ساقى الخا عا ما ذكره في  
 تعلموا الطلاق بالسببه انه موقوف على المجلس فان ساقطها في المجلس  
 طلقه لا ولا يقع قال ابو بصير ولو ملك لم يرمو له فهو اطلاق اذا  
 من المورث عدا لم يرد **واما الموضع الثاني** وهو في احكام  
 المد بقله احكام مسها انه لا يجوز لموله ان يسعه في حسانه ليعن  
 صوره نص في الاحكام وهو قول القم عليه السلام وسها انه يجوز  
 2 المد بقله كفاؤه اليه في كفاؤه اطلاق ان كفه عقه فيها  
 خصوصان كفاؤه اطلاق من سائر الكفايه ومنها انه يجوز  
 ان يكسبه المد بقله في الاستخدام والمجاره والمزونه 2 المجازة  
 وان كان حازبه حازه وطها فاما هبه وزهيه فكله عدم الاطلاق  
 واما جعله مهرا في النكاح فاما الاطلاق جعله مهرا في النكاح  
 يجوز ان حال الصوره كما ان سعه لا يجوز له في حال الصوره  
 ومنه ان زه لا يرد بعد فكله فكله لان سعه قال ابو  
 وقال الح عليه السلام برونه في الرق وسعه ويسرى منه عبده معناه انه

يجوز له سعه لانه برونه في الرق فكله لم يسعه لم يكون له سعه هو الذي  
 2 الرق وذلك لانه عي عاقبه فلا يجوز الرجوع منه بالقول واما يجوز  
 بالطلاق اذا علمه نصف والطلاق قوله يسرى منه عبده يجوز  
 احد وجهي ما ان يكون وحشا نفسه ليدبر بالمد بقله في سله  
 واما ان يكون لمد بقله في الاسماء لا به خرى مجرى ان يسرى منه  
 نفسه في الوفاة ذلك وقوله ويسرى منه عبده فاما ان يكون لمد بقله  
 بل ليه او يكون لمد بقله في الاسماء فان كان لعبد فكله يسرى  
 لم بعدد برونه كان برونه لما عا صارا بعد السبع لانه في السبع يخرج  
 من ليدبر واما يخرج منه بالسبع ومسها ان كان المد بقله فكله  
 فيما فرمناه قال محمد بن يحيى عليه السلام لو ان رجلا براهمه بقله  
 اوله في حوده يسرى من عبده فباع منه وهو في سدها فكله  
 الى رده فان كان باع لمجاهد وفاقه فكله حاز بان كان باع بقله  
 فكله حاز ورجع المسرى اليه عا البايع ومسها قال ابو العبد  
 في حال المرض عليه در خط لعميه فان ليدبر ليعا اذ مات مولاه عليه  
 ان يسرى في منه واليه ساؤم بانه وذلك لان ليدبر في مجرى العي  
 وقد سنان من عي عبدا في حال المرض عليه در خط لعميه قال القم  
 وعليه المعايه لعميه للعزم واما الثاني فانه في الكسبه على الله  
 كما به محي وكما به فاسده وكما به باطله اما الثاني الباطل في  
 ان سعه من عبده كذا العوض كان يقول كاسكند يقول العبد بل  
 ما لم يبع ان يكون عوا صا وحده من احوه كذا العوض والمسته وما جرى مجرا  
 ذلك وحوه كذا عوا في ليدبر ليعا في باخره العبد واما الثاني  
 الفاسده في برونه كسبه على عي مجرى العي فكله لانه فكله

او بجرح او حبر رواها سدا فان اعيد يعوضها اذا ما سوط عليه لانه  
 لغيره يجرى العفو المستوطان به لخصه عند وقوع السرط فان كان ميا  
 اوى دون فيه فالحال بعد عام فيه لانه اسهل على عوفه عوفه  
 العوض عليه العبه كما نقول في بياضه واما الكتابه المحفوظه  
 على عوفه يجمع معلوم ماله في الساعه قال ماله قد اعطى هذا  
 لخصه عليه السلام ان سراج العبد اسد على عوفه وعوفه عوفه  
 بد عوفه بها يعرض عوفه قوله معروف بد عوفه ان يكون  
 واذا لم يرض معلوما وجب فسادها هذه الجملة ذكر عام بالله والاسلام  
 الكتابه العفو يعرض ان بعد موافق الاول في كفيه الكتابه والماله في حكم  
 في الكتابه قوله بعد عقد الكتابه في الماله في حكم الكتابه  
 عوفه نفسه والماله في حكم الكتابه اذا ما عوفه عوفه من ماله الكتابه  
 او ما ماله الكتابه اما الموضع **او هو في كفيه الكتابه** فاذا  
 طلب الماله من سدا ان يكافئه **او هو في كفيه الكتابه** عوفه  
 الحيزه والخير هو العوفى الدى ولو اوطى عليه ذلك واما عوفه  
 على فاس في لخصه عليه السلام وذكره كتابه العبد الذى اسلمه الكتابه  
 فوافى سدا لبعده عوفه ان دفع الله ماله معلوما في الخ معلوم لخصه  
 ونقول له كما سلك على هذا ورضى لبعده وعوفه اذ دفع الله ما وافته  
 صار جزاءه فسر الكتابه العفو قال اخوانه لخصه المدهه فانه  
 اذ اولى الكتابه عوفه اذ رها عوفه الكتابه وعوفه اذ اولى الكتابه  
 سوط عوفه ان فدا اذ اولى ذلك فاس حروفه ماله والى عوفه  
 مدهه لخصه عليه السلام ان مكافئه العبد الذى لم يسلع عوفه اذ عوفه

والبشر وميزه وسع هذه الجملة مسالك لاول الكتابه الحاله  
 لخصه عوفه لخصه عليه السلام وهذا ذكره لخصه عليه السلام  
 لخصه ان الكتابه ان سراج العبد اسد على عوفه عوفه العوفه  
 او فاس معروفه من سدا اسد واما يوم خماسه في كل خير او كما  
 فمات من عوفه ان يكون ماله مده عوفه او فاس عوفه وحكم ذلك  
 بان قال لخصه عوفه في كل خير او كما وهذا اصريح بان الكتابه لا يكون حاله  
 وبه قال من قال لخصه عوفه في كل خير او كما وهذا اصريح بان الكتابه لا يكون حاله  
 ان يكون حاله وخرج ماله من كلام لخصه عليه السلام بها ان  
 يكون حاله ان كتابه لخصه عوفه لخصه عليه السلام عوفه عوفه من عوفه  
 وعوفه وحكمه عوفه لخصه عليه السلام قال ماله والله لا يرضى  
 مده لخصه عليه السلام حوالا الكتابه على عوفه عوفه عوفه لخصه  
 مده فافان **او هو في كفيه الكتابه** عوفه عوفه لخصه لخصه لخصه  
 حوالا المصبوط وليس كذلك العبد عوفه عوفه عوفه لخصه لخصه  
 من حوالا لخصه عوفه الى الوسط من لخصه عوفه عوفه لخصه لخصه  
 اصلا ولخصه لخصه لخصه عوفه عوفه عوفه لخصه لخصه لخصه  
 فاما الوجه في جزاء عوفه عوفه عوفه عوفه لخصه لخصه لخصه  
 الماله لخصه عوفه لخصه عليه السلام لخصه لخصه لخصه لخصه لخصه  
 لخصه عوفه لخصه لخصه عوفه عوفه عوفه لخصه لخصه لخصه  
 عليه عوفه لخصه لخصه لخصه لخصه لخصه لخصه لخصه لخصه  
 كما سدا عوفه لخصه لخصه لخصه لخصه لخصه لخصه لخصه لخصه



من نصيبه كان ذلك جازا **الخامسة** ولحق كتابه الزامه  
كما يقع كتابه العهد وما ولدت المكاتبه فهو كتابه وحقيقه  
في الجور والرقان لم يحكم الميراث في عهد عموه وامي ردت  
الرقان دوا ولم يذم الميراث من ردي عنهم شيئا **السادسة** ولحق  
الامام وصاحبه ان يكتب هذه الصغير وتكرار المكاتبه  
ان كتابه عديح وصولس لهما ان يعصا على ما هو هذا بعد على  
اصلنا **السابعة** ولما بان نرد في الرجل رقيه كتابه  
لنيس مال الاكثانه على ان جعله رقيه فعصه او اخرجها  
ورضى به فالواكثير اصحابنا لم يخلو على هذه المسئلة على طاهرها  
قال والحصل المذهب هو ان مع المكاتبه على ان جعله الميراث  
رقيه فعصه لا على ان نرد في الرقان ولحق على ادمال الاكثانه  
حايبر وقال ولحق ان سعه على ان نرد في الرقان لا يجوز وامام الله  
لحقها على ان لحاظ المكاتبه لا يجوز لفسد الرجوع في الرقان فمفسخ  
مودة كتابه فميراثه الميراث ما بقي من كتابه على ان جعله رقيه  
فعصها وله ان يسير به لا لهذا الوجه كتابه في سائر الرقاب واما  
سعه مع سوما الاكثانه فلا يجوز **واما الموضع الثاني** وهو في  
بان ما يجوز للمكاتبه فعليه وما لا يجوز فعليه **مسألة الاولى**  
قال لحق عليه الميراث اذا صار له بعد ثمانية اشهر في اي حال  
وليسع ما اهدى قال مهانته واقضى طاهره ان له تسافر ذلك  
لمنه وقد ملك الاكثانه نصروه وصار في يد نفسه واهبه الجورانه

سبعة

من حمله نصروه ادى تكسبه وليس له ولد ان لمعه منه كسبا رقيه  
**الثانية** ولحق للمكاتبه بطا امته المكاتبه فان وطها الميراث  
لنومه الحد على كل حال والاختيار من نعم على كتابه اولها عاشر  
مهر مثلها وبنان نصيح الاكثانه ويحجر نفسها لميراثه سدا  
ولا يلزمه لها شيء ولا زوج في مهادن كتابان بل رقيه او لا تلزم  
**الثالثة** **والخمس** لالحسن في كتابه لرخاخ من طر حكام  
يجوز للمكاتبه سروج ولان يعين رقيه على سوطا بالملك  
ملكه عير سروجان عن سقر ملكه جازا له وطها ولان سروج  
ما دن مودة وكذا المكاتبه ذكره من باله **الرابعة** اذا سهر  
المكاتبه باه او اذ تم حزم لم يعين عليه ولا يجوز له سعه وان عبق عموه  
وان ردي الرق كان له اهل **واما الموضع الثالث** وهو في  
حكم المكاتبه والحق نفسه فعليه مسا الميراث ولا يجوز لفسد  
الاكثانه نصروه اصرا لفسده على الوفا بالعهود التي كتابه عليه  
يجوز لبعض الميراث والفسد بطا له على كل حال وان عاشر  
لوقبه مال الاكثانه لا يضر امره عاشر هذا الوجه لم يرد في الرق عاشر قول  
لحق عليه الميراث **والاخر** في الميراث عن لوقا ما حو عليه ردي  
سوا كتاب والاكثانه لم يرد سوا **الثالثة** وادخلها  
ما اذ حرم من الجور اهل يومر ان لا ادمام كتابه في باجيب السفيح  
في مال السعة وادعوا عيرها ردي الرق او اطل سيرة وله  
ذكره الميراث وادخل ان هذه مده بعض فيها من خصلها  
يكون لعمله وجه غالبا فاعطى له الى بعض فيها من سعة



سابعه وزنى عن ربه لم يزد في لوقى سواي عليه السلام  
احسنه واسدانه اذ روى الخبر الاول الثاني اذ اظهر الخبر الثالث  
وزن من المال في الرابع **الزابع** واد اظهر الملوكة في برون  
الرفق وعجز نفسه واسمع امين كتابه حاز ان يزد في المروءة  
ما اخلوا فيه على الجملة وما اخلوا في عقد الكتابه هل هو اثم  
او ربه من لى ب عقد الكتابه بلزم المكاتب وروى في  
المروءة لم يخر عليه وان كان له مال لم ياعليه اخبر على اذ به  
وان لم يكن له مال لم يخر على المكاتب لخر على المال على  
المكاتب قال انه انبه المروءة على اهلها **الخامس** وان كان  
المكاتب كاتب نفسه او له ربه او اذ ادى ما خور عليه عوق وعقوا  
وان عجز اسروا وسروا وكذا لقول في المروءة اذ اكتب عن نفسه  
واوله **اما السارق** سيد واد اذ المكاتب في الرق كان ما اذاه  
العبد الى سيده عن كسبه او عن شبهه وهلك فهو لسيده واما ما  
اياه امام المسلمين من سبل مال او اذعه اليه سائر المسلمين عن كوائف  
فانه لو خسر سيده ولو وضع في جهة اخرى معونه الرقاب واما ما  
اياه به الامام والمسلم لم يرد عليه فانه يخرى محرم له الهبة والكسب يكون  
للوثة لمن لعبد اذ اقبل عليه خسرته **واما الموضع** **الزابع** وهو في  
خسر المكاتب اذ اكتب وقدر عليه في من مال الكتابه والمكاتب اما  
خسر المكاتب اذ اكتب نفسه مسلولاً ولو لم يكتسب اسيرام واداه  
مع اولاد اسيرها بعد ذلك لم يخرى وروى عليه خسر حال الكتابه  
كاتب لم يردوا عليه فان دية لثمة او اذ اياه خسر واداه عصف

واصل

وعقوا فان عجز له عجز له عجزا ولا دما ودوا الى لوقى صورته المسالمة ان  
يكون العبد روج ماله بل عدا الكتابه ما دن سيده واسيرها  
بما سيراها وولده **فيها** في حال الكتابه والمسا سيراها بعد الكتابه  
وطبها لخير الخياط كذا روى منه وهذا معنى قول الخياط عليه السلام  
او ولد ما بعد السرا فادامات كاتبه لم يردوا عليها جميع الكتابه  
قال حاز بغير المروءة والرفق وعجز نفسه لعقوا والذين خاضوا  
العق عوقوا الخبيث والذين لرق والعق عومو وروى على  
المكاتب الذي يكون منهم وانما هم موقوفان على المروءة والعجز في  
الثانية وان مات المكاتب وقت كان كاتب نفسه او له ربه  
كانت الكتابه ماله لولده فان سعى عوقوا وروى في اباهم وان عجز  
العقهم واداه الرق زدوا اليه وان كان لولد صغير اسير  
بلوغه ان ختم له لم يخرى فان سعى عوقوا عجز ردي الرق وان لم يخرى  
المروءة سطراره واداه عوقوا له ذلك على ما روى عليه المروءة روى  
الامام عده في حاله صغير عوقوا في امامه وولده كذا روى سائر المسلمين  
اداه عنه قال انه انبه وكدت ان روى عوم الامام عوم ان حصول  
العق المكاتبه عوم وقوف عان يكون له اذ اخلوا من خسرته المالكه  
والعبد المكاتب اذ اكتب وقدر على بعض كتابه عوق بعد ما ادى  
ووزن بعد ربه وسعد وصيه فقد روى كان باقي المال لسيده وكذا روى  
ان حتى عليه يقطع عوم وروى عوقا حساب ما ادى من كتابته وما  
يقطع حساب فيه قال انه انبه وروى ان يكون المروءة على ما دل عليه  
اصول احماس اذ ادم وكل المال الذي للمكاتب على ما عليه من مال الكتابه  
خسر عوق بعد ما ادى من كتابته ووزن بعد ربه وسعد وصيه بعد

تقرؤه وكان باقي المال لسيده عما ذكرنا وما ادا كان المال  
الروح يدفع ما عليه من مال الكفاية فان لم يول اوله قبل ان  
مقدم على الوصيه ويعق هو وخصمه المده فما ذكرنا من  
ان لكاتبه ادا ادى ساس مال الكفاية فانه يصير في ذلك  
العقد في حكم الخبز كما كان او مساقى الاحكام المخصوصه  
التي ساقها المصمم كما ذكرنا الوصيه والخبر المسمى والديه  
وفما ساق فيه البعض يكون حكمه حكم الخبز المودع والرجوع  
والوطي في الملك وليس المراد انه في ذلك العقد يخرج من يده  
فان ذلك لا يقع على اصله علمه فالمد وط وما اخذت من الخبز  
عما لم يحكم ادا كان عدا من رقت وزاده ديدا وان فانه يرد  
عجز و رد في الرب وما فانه من عام ما كان يحكمه لو كان حرا العدم  
كما لا يجوز فانه لا يخذل اذ عصى له اذ انه اخذ ما يحكمه يوم احد  
عبد وما حكمه **المساكين** فاما ما في الخاص للعبد كان العبد  
مكاتبه او زوجه كما كان من قبل سيده وادار روح السيد يدين  
مكاتبه في ما غلب ووزنه اسنه انصح الكساح سمها ذكرنا  
في الاوسط فالج لا يفسخ وهو المولى على صلبه او اما المولى فالوصي  
ولي عاقب و ولده موله ما ولا الموله فهو اسلام الكافر الخ  
بدل لمسلم فان كان الكافر ذمها لم يملك له ما فاد اسلامه الخ  
بدله لمسلم كان ولده لمسلم وبنه دون من سواء والربك له والرب  
لمسلم فان كان له من بنه بالسيده لم يملك له ذمت له دون  
مولاه سواء كان عصبه او داسهم وادار ع فان سلم الذي عليه

رجل مسلم لم يرض لموله او يكون مضمون والي سله المال  
له وازم مسلمه وامه مولى الخ لقائه المولى على ساعه  
فان ساع او وصي باطلا ولا وان رجلا ناع عدا او اسطر المولى  
لنفسه فاعبده المولى كان وله وبطل الشرط وسع هذه الجملة  
مساكين المولى للمولى للرجال الدس هم العصبه دون النساء فان  
يعرفه ان يعق اذ مات وحمل ولا موله الحق له وهم مولى  
كان للمسلم دون لسانه ان حلف هو موله واخوته كان اوله  
دون اخواته وان ترك الحق ابن موله واباه كان المولى له دون  
اسه عامه بعض من حكمه علمه لانه قال المولى للرجال العصبه  
لا عصبه له مع المولى **الثاني** في المولى للعقب من كان ذمت له المولى  
والمراده انه لا يرد عديمه الموت الحق من كان ذمت له المولى  
الحق قاله لعل وان رجلا عصى عدا له ومات ترك من موات  
احدا لم يرض ترك ما تركه لمحق في ذمت له المولى لان سله  
**الثالث** في ادا العقب لعبد ذمت له بعض الاحكام فالوطي  
ان يروح المولى كصفه يوم ولد منه في حال زفه فان لو ارجو  
جزاؤه وله مولاه الامه وان عصى جزاؤه وله الى مولى سيده بعد ان  
وله الحق امه واد اسئل المولى الى مولى ابيه عداه لم يرد موله  
المرب وعصاها فان لو ارجو ادى الى مولى ابيه عداه لم يرد موله  
لنساء المال ذكره الجماعه لم يرد خلافة عن احد من اهل الماره  
من عاين به فان يعود المولى الى مولى ابيه الماره العده فان كان له موات



